

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات وإسهامها في اتخاذ القرارات
الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال
الضفة الغربية

إعداد الطالب

عبد الرحمن خالد بدير

إشراف

الدكتور علي زهدي شقور

الدكتور أشرف منذر الصايغ

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة
التربوية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين

2018م

واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات واسهامها في اتخاذ القرارات
الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات
شمال الضفة الغربية

إعداد

عبد الرحمن خالد بدير

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 25 / 2 / 2018م، وأجيزت.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....
.....

1. د. علي زهدي شقور / مشرفاً ورئيساً

.....
.....

2. د. أشرف الصايغ / مشرفاً ورئيساً

.....
.....

3. أ. د. يوسف ذياب عواد / ممتحناً خارجياً

.....
.....

4. د. سائدة عفونة / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى ينبوع الصبر والأمل إلى كل من في الوجود

...أمي

إلى من هم أقرب من روحي... إلى من آسنني وشاركني

همومي...زوجتي الغالية

إلى فلذات أكبادي... "لمار" و"ماريا"

إلى كل من كان عوناً لي في بحثي ونوراً يضيء طريق

الظلمة...

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل.

الشكر والتقدير

أشكر الله كثيراً على عونه وتوفيقه، ثم أتقدم بخالص

شكري وتقديري إلى مشرفي

الدكتور علي زهدي شقور

والدكتور أشرف الصايغ

ومنسق البرنامج الدكتور فاخر الخلي

الذين منحوني من وقتهم وجهدهم الكثير

فكانوا خير مشرفين ومرشدين خلال فترة الدراسة

أسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل خالصاً

لوجهه الكريم، وأن يمدنا بعونه وتوفيقه ويجعل ما

تعلمناه عوناً لنا على أفضل الأداء، إنه ولي ذلك والقادر

عليه.

الباحث

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات واسهامها في اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيث أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب: عبد الرحمن خالد بيدير

Signature:

التوقيع: عبد

Date:

التاريخ: 2018/2/25 م

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ح	فهرس الجداول
ك	فهرس الملاحق
ل	فهرس الاشكال
م	الملخص
1	الفصل الأول مقدمة الدراسة وخلفيتها
2	مقدمة الدراسة
3	مشكلة الدراسة
4	أسئلة الدراسة
5	أهمية الدراسة
6	أهداف الدراسة
6	فرضيات الدراسة
8	حدود الدراسة
9	مصطلحات الدراسة
10	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
11	أولاً: الإطار النظري
40	ثانياً: الدراسات السابقة
40	القسم الأول: تكنولوجيا المعلومات في المجالات المختلفة
41	القسم الثاني: تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات التربوية
46	القسم الثالث: اتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسات التربوية
51	ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة وأوجه الاستفادة منها
54	الفصل الثالث: الطريقة والاجراءات
55	منهج الدراسة

55	مجتمع الدراسة
55	عينة الدراسة
57	أداة استخدام تكنولوجيا المعلومات
58	صدق استخدام أداة تكنولوجيا المعلومات
61	ثبات أداة استخدام تكنولوجيا المعلومات
62	أداة اتخاذ القرارات الإدارية
62	صدق أداة اتخاذ القرارات الإدارية
64	ثبات أداة اتخاذ القرارات الإدارية
64	اجراءات الدراسة
65	المعالجات الاحصائية
66	متغيرات الدراسة
69	الفصل الرابع: عرض نتائج الدراسة
69	أولاً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة
85	ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة
110	الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات
111	أولاً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة ومناقشتها
120	ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة ومناقشتها
134	ثالثاً: التوصيات
135	قائمة المصادر والمراجع
145	الملاحق
B	Abstract

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
56	توزيع عينة الدراسة بحسب متغيرات الدراسة المستقلة.	جدول(1)
57	توزيع الفقرات على مجالات أداة استخدام تكنولوجيا المعلومات.	جدول(2)
57	مفتاح تصحيح الفقرات أداة استخدام تكنولوجيا المعلومات.	جدول(3)
59	صدق البناء لأداة واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات (قيم معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للأداة).	جدول (4)
61	معامل ثبات واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات بطريقة كرونباخ ألفا.	جدول(5)
62	مفتاح تصحيح الفقرات لأداة اتخاذ القرارات الإدارية التربوية.	جدول(6)
63	صدق البناء لأداة اتخاذ القرارات الإدارية التربوية.	جدول(7)
70	المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية ومجالات أداة واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات والفقرات مرتبة تنازلياً وتقديراتها.	جدول(8)
74	نتائج اختبار ت لعينة واحدة للفرق بين متوسط العينة ومتوسط المجتمع لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية.	جدول(9)
75	نتائج اختبار ولكس لامبدا لدلالة الفروق بين مجالات أداة واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية.	جدول(10)
75	نتائج اختبار سداك (Sidak) للمقارنات الثنائية بين متوسطات مجالات أداة واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات.	جدول(11)
77	المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتقديرات للفقرات وللدرجة الكلية لأداة واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية مرتبة تنازلياً.	جدول(12)
79	نتائج اختبار ت لعينة واحدة للفرق بين متوسط العينة ومتوسط المجتمع لأداة واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية.	جدول(13)
80	نتائج اختبار بيرسون لمعامل الارتباط بين واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات بجميع مجالاتها وواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية (ن = 137).	جدول(14)

81	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لمدى اسهام واقع تكنولوجيا المعلومات وواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية.	جدول(15)
82	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمدى اسهام مجالات واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية	جدول(16)
85	نتائج اختبار المقارنة بين متوسطين لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) عند الدرجة الكلية والمجالات لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً لمتغير الجنس	جدول(17)
86	نتائج اختبار المقارنة بين متوسطين لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) عند الدرجة الكلية والمجالات لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً لمتغير العمر.	جدول(18)
88	التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية والمجالات لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً لمتغير المديرية.	جدول(19)
89	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً لمتغير المديرية	جدول(20)
91	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين متوسطات لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً لمتغير المديرية.	جدول(21)
97	نتائج اختبار المقارنة بين متوسطين لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) عند الدرجة الكلية والمجالات لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً لمتغير عدد الدورات.	جدول(22)
98	التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية والمجالات لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.	جدول(23)
99	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.	جدول(24)
100	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين متوسطات مجال كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.	جدول(25)

101	نتائج اختبار المقارنة بين متوسطين لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) عند الدرجة الكلية والمجالات لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً لمتغير سنوات الخدمة.	جدول (26)
102	نتائج اختبار المقارنة بين متوسطين لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية تبعاً لمتغير الجنس.	جدول (27)
103	نتائج اختبار المقارنة بين متوسطين لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) عند الدرجة الكلية لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية تبعاً لمتغير العمر.	جدول (28)
104	التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية والمجالات لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية تبعاً لمتغير المديرية.	جدول (29)
104	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية تبعاً لمتغير المديرية.	جدول (30)
105	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين متوسطات لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية تبعاً لمتغير المديرية.	جدول (31)
106	نتائج اختبار المقارنة بين متوسطين لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) عند الدرجة الكلية لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية تبعاً لمتغير عدد الدورات.	جدول (32)
107	التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.	جدول (33)
108	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.	جدول (34)
108	نتائج اختبار المقارنة بين متوسطين لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) عند الدرجة الكلية لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية تبعاً لمتغير سنوات الخدمة.	جدول (35)

فهرس الملاحق

الصفحة	الملاحق	الرقم
147	الاستبانة قبل التحكيم	ملحق (1)
153	أسماء المحكمين	ملحق (2)
154	الاستبانة بعد التحكيم	ملحق (3)
160	كتاب تسهيل المهمة	ملحق (4)
161	جداول المتوسطات الحسابية	ملحق (5)

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
20	المستويات الإدارية	شكل رقم (1)
26	أنواع الشبكات	شكل رقم (2)
31	مراحل اتخاذ القرار	شكل رقم (3)

واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات واسهامها في اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات
التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية

إعداد

عبد الرحمن خالد بدير

إشراف

د. علي زهدي

د. أشرف الصايغ

الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات وإسهامها في اتخاذ القرارات الإدارية في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية من وجهات نظر متخذي القرار فيها، كذلك جاءت هذه الدراسة لتبين دور متخذي القرار وعلاقة استخدام تكنولوجيا المعلومات بالقرار المتخذ باختلاف المتغيرات (الجنس، العمر، المديرية، سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي)، إذ تم توزيع (160) استبانة شملت متخذي القرار ما بين رئيس قسم ونائب مدير تربية ومدير تربية في ثمان مديريات تربية وتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية، وتم استرجاع (137) استبانة أي ما يعادل (85.6%) من العدد الكلي لمتخذي القرار، وكان عدد الأشخاص الذين لم يستكملوا الاستبانة (23) شخصاً. استخدم الباحث في الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي، تكونت فقرات الاستبانة من (47) فقرة موزعة على أربع محاور، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

بعد تحليل البيانات ظهر أن واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية مرتفعاً بمتوسط حسابي قدره (3.49) وبانحراف معياري (0.29)، وجاء تقدير الدرجة الكلية لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية مرتفعاً بمتوسط حسابي قدره (3.31) وبانحراف معياري (0.42)، وتبين أنه كلما زادت كفاءة المكونات المادية والبرمجية وكفاءة الاتصالات زادت كفاءة اتخاذ القرارات الإدارية التربوية.

وقد خلص الباحث بعد مناقشة النتائج إلى عدة توصيات أهمها التوصيات التالية:

◆ تفعيل الخطة الاستراتيجية الموضوعة من قبل وزارة التربية والتعليم من أجل ربط جميع مديريات التربية والتعليم في المحافظات الفلسطينية مع بعضها البعض وللاستفادة من أعمال التطوير التقني التي تتم في مديريات التربية بما يخدم عمل الأنظمة التقنية من مواصفات للأجهزة والخوادم وشبكات الانترنت.

◆ ربط جميع قواعد البيانات التابعة لوزارة التربية والتعليم ودمجها في قاعدة بيانات مركزية من خلالها يستطيع متخذو القرار إنجاز أعمالهم بالسرعة والفاعلية المطلوبة مع تحديد صلاحيات الوصول إلى المعلومات لكل منهم حسب موقعه الوظيفي.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة وخلفيتها

مقدمة الدراسة

مشكلة الدراسة

أسئلة الدراسة

مببرات الدراسة

أهمية الدراسة

أهداف الدراسة

فرضيات الدراسة

حدود الدراسة

مصطلحات الدراسة

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأهميتها

مقدمة الدراسة:

تواجه المنظمات العالمية والمحلية العديد من التغيرات والتحديات سواء كانت منظمات تعليمية أو غير تعليمية، ودعت هذه التحديات إلى ظهور مفاهيم جديدة في إدارة المنظمات التي تسعى إلى تحقيق هدف البقاء والاستمرار في عالم المنافسة والتحسين والتطوير.

ومع تطور العالم ودخوله في ثورات إدارية وتنظيمية كبرى رافق ذلك أسلوب الصناعة الجديد، فظهرت مفاهيم مبتكرة للتخطيط والمتابعة وتقييم الأداء ومحاولة التحسين والتطوير المستمر لصالح زيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة لدى الإنسان بهدف تحقيق الرفاهية وتهيئة الظروف لتنمية الأجيال القادمة، ويعتبر تطور نظم المعلومات المعاصر قد أسهم في دعم عملية اتخاذ القرارات الإدارية ضمن المنظمات الإدارية باختلاف نوعياتها وأهدافها، فعملية اتخاذ القرارات الإدارية تستند بالأساس إلى نوعية المعلومات المراد الاستفادة منها في مواجهة المشكلات أو التعامل مع التطوير الذي وراه التغيرات المناسبة في المنظمة (قنديلجي والجنابي، 2008).

كما أن متخذي القرار داخل المؤسسات التربوية في الوقت الحاضر يحرصون على توفير قاعدة أساسية من نظم المعلومات الشمولية والتخصصية، بما يعزز دورهم في اتخاذ القرارات الناجحة، التي توظف عبرها معلومات متيقن منها بالوقت المناسب. وعليه فإن مسعى الإدارة الحديثة في المنظمات يتجه إلى توفير تكنولوجيا ذات قدرة على الحصول على البيانات من مصادرها القائمة عبر البيئة المحيطة، والقيام بإجراءات التقييم والتنظيم والثبوت والتصنيف ثم التخزين والتحليل وتهيئتها للاستفادة منها عند اللزوم سواء داخل المؤسسة التربوية أو خارجها (الشمري، 2008).

إن معرفة المنظومة التعليمية بتكنولوجيا المعلومات، ورغبتهم في تطوير أنفسهم في مجال الاتصال لكي يبقوا على اطلاع متجدد فيما يطرأ من جديد في مجالات تخصصاتهم، ورغبتهم في أن يكونوا على اتصال دائم بكل جديد في الميدان، أمر ضروري ينبغي أن تسعى أدوات التعليم

لإيجاده وتدعيمه. ولعل أكثر المهمات تحدياً للقائمين على أمور التربية، العمل على كيفية جذب المنظومة التعليمية إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدريس وفي العمليات الإدارية الخاصة بشؤون المدرسة وعليه فإن مدير المدرسة في عصر التكنولوجيا لا بد من تأهيله تربوياً وتكنولوجياً بحيث يستطيع إدارة المؤسسة التربوية بإتقان وأن يراعي فيها إتقان استعمال التكنولوجيا الموصلة إلى النتائج التربوية بدءاً من تخطيط العملية التعليمية وتصميم البرامج التي تساعد المدرء على اتخاذ القرارات الإدارية الخاصة بالمدرسة (Schwalbe, 2015).

إن نظم المعلومات الحديثة تستخدم جميع أنواع التكنولوجيا لتشغيل ومعالجة وتخزين ونقل المعلومات في شكل إلكتروني وهو ما يعرف بتكنولوجيا المعلومات التي تشمل الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط وأجهزة الفاكس وغيرها من المعدات. ويقوم نظام المعلومات بتشغيل البيانات وتقديمها للمستخدمين، -ربما يكون فرداً أو مجموعة من الأفراد- الذين يقومون بتشغيل مخرجات نظام المعلومات بأنفسهم نتيجة توفر الحاسبات الآلية، وربما تكون مخرجات العديد من النظم مستخدمة بشكل روتيني لأغراض الرقابة على أداء الجهاز الإداري نفسه أو لتبسيط تشغيل أوامر المستخدمين أو مساعدتهم على اتخاذ القرارات السليمة وبالوقت المناسب (البختي، 2005).

وبناءً على ما تقدم تبين أن التقدم العلمي والتكنولوجي مهم جداً في تسيير أمور المؤسسات ولا سيما التعليمية منها، كون إدخال تكنولوجيا المعلومات وأنظمة المعلومات الإدارية إلى منظومة العمل الإدارية تعمل على تسهيل المهام الملقاة على الكادر الإداري، وبالتالي يكون هناك سرعه ودقة في اتخاذ القرارات الإدارية مما يعكس ذلك إيجاباً على المؤسسة التعليمية، ومن هذا المنطلق فقد قام الباحث بتسليط الضوء على واقع تكنولوجيا المعلومات وإسهامها في اتخاذ القرارات في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية.

مشكلة الدراسة:

تعد عملية استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات التربوية الحكومية الفلسطينية من المتطلبات الحديثة لمجاراة التطورات الكبيرة في بيئة العمل سواء كانت مواقع إلكترونية مثل موقع

مدرستي الإلكتروني أو كانت قواعد بيانات وأنظمة تتعلق بتطوير عمل الإدارات التعليمية أو برامج ومبادرات تطويرية "رقمنة التعليم"، لذلك يجب على هذه المؤسسات إعطاء هذه العملية أهمية خاصة وأن تولد الاستعداد التام لدى موظفيها لتطبيقه وأن توفر كافة الظروف والمستلزمات لتطبيقه.

فظهر هناك اهتمام كبير في تكنولوجيا المعلومات، وقد أكدت العديد من الدراسات أمثال دراسة (البحيصي، 2006)، أن معرفة المدراء بتكنولوجيا المعلومات ورغبتهم في تطوير أنفسهم في مجال الاتصال مهم من أجل إنجاز المعاملات بسرعة ويجب عليهم أيضاً أن يطلعوا بشكل متكرر فيما يطرأ من جديد في مجالات تكنولوجيا المعلومات من أجل اتخاذ القرارات دون وجود أي مشاكل، أما دراسة (التلاني، 2013)، فقد أكدت على أن هناك أهمية كبيرة في توفير قسم خاص لتكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسة، وأكدت كذلك على تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، ومواكبة الوسائل والتقنيات التكنولوجية الحديثة من أجل سهوله اتخاذ القرارات في الوقت المناسب وبالشكل الصحيح.

ويرى الباحث أن حجم المعلومات والبيانات التي يتم جمعها من المدارس الحكومية الفلسطينية في كل مديرية تربية وتعليم كبيرة جداً والبرامج المنفذة من قبل وزارة التربية والتعليم كثيرة ومتعددة ولأن المؤسسات التعليمية من أهم المؤسسات التي يجب الاهتمام بها ورفع من كفاءتها ومتابعتها بالشكل الصحيح، يجب علينا العناية في اختيار الأدوات والوسائل التي تساهم بشكل حقيقي في تحسين أداءها ونوعيتها من خلال اتخاذ قرارات سليمة، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات التي تتطور وتنمو باستمرار من خلال الأدوات والتطبيقات والأجهزة المستحدثة ذات العلاقة في العمل الإداري واتخاذ القرار.

أسئلة الدراسة:

ومن هنا جاءت هذه الدراسة التي حاولت الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات واسهامها في اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في

مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية؟

والذي انبثق عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية؟
2. ما واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية؟
3. هل توجد علاقة ارتباطية بين واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات وواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية؟
4. هل يمكن التنبؤ بواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية من خلال واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتية:

- الأهمية المتوقعة لمخرجات هذه الدراسة، والتي يأمل الباحث أن تؤدي إلى تطوير الأداء الإداري في المؤسسات التربوية الفلسطينية، وذلك لما قد تكون لها من فائدة تعود على المختصين في مجال التربية والباحثين في هذا المجال.
- ملائمة الدراسة لحدثة سياسة وزارة التربية والتعليم وبرامجها المتعلقة بالرقمنة وموقع مدرستي الإلكتروني وغيرها من تطور حاصل في السياسات التعليمية الفلسطينية.
- قلة الدراسات المنجزة في هذا الموضوع المتعلق بإدارة أعمال المؤسسات التربوية باستخدام تكنولوجيا المعلومات (كنظام متكامل يعمل على ربط جميع الأقسام والمديريات بقاعدة بيانات مركزية ونظام يحدد صلاحية الوصول للمعلومات حسب المستوى الإداري لمتخذ القرار) في الساحة الفلسطينية -على حد علم الباحث-.

- تأتي أهمية الدراسة في كونها تفتح آفاق أمام الباحثين من أجل البحث والتحري حول موضوع الدراسة، وإثراء للمكتبة العربية في مجالها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الآتية:

1. التعرف إلى واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية؟
2. الكشف عن واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية؟
3. التحقق من وجود علاقة ارتباطية بين واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات وواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية؟
4. التحقق من إمكانية التنبؤ بواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية من خلال واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية؟

فرضيات الدراسة:

- (1) لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد العينة نحو واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المديرية.
- (2) لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد العينة نحو واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس.

(3) لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد العينة نحو واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر.

(4) لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد العينة نحو واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخدمة.

(5) لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد العينة نحو واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية.

(6) لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد العينة نحو واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

(7) لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد العينة نحو اتخاذ القرارات الإدارية في مديريات التربية شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المديرية.

(8) لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد العينة نحو اتخاذ القرارات الإدارية في مديريات التربية شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخدمة.

(9) لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد العينة نحو اتخاذ القرارات الإدارية في مديريات التربية شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس.

10) لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد العينة نحو اتخاذ القرارات الإدارية في مديريات التربية شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر.

11) لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد العينة نحو اتخاذ القرارات الإدارية في مديريات التربية شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية.

12) لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد العينة نحو واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على الحدود الآتية:

الحد الزمني: تم تطبيق الجانب الميداني لهذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام 2016\2017.

الحد المكاني: تم تطبيق هذه الدراسة في محافظات شمال الضفة الغربية وهي (نابلس، جنين، طولكرم، قلقيلية، طوباس، سلفيت، قباطية، جنوب نابلس).

الحد البشري: تم تطبيق هذه الدراسة على متخذي القرار (مدير تربية، نائب مدير تربية، رئيس قسم) في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية المذكورة.

الحد الإجرائي: الدراسة محددة بالأدوات المستخدمة في جمع البيانات واستجابة عينة الدراسة عنها، وطبيعة التحليل الإحصائي المستخدم في معالجة البيانات.

مصطلحات الدراسة:

تكنولوجيا المعلومات: كافة أنواع البرمجيات والأجهزة والمعدات المتعلقة بالحاسب والاتصال سواء أكان حاسوباً شخصياً أو هاتفياً أو عن طريق نظم المعلومات الإدارية (ادريس، 2005)، ويقصد بها استخدام التقنية الحديثة من علوم الحاسب والتحليل الفني في ترتيب الكم الضخم من البيانات المرتبطة بكافة نواحي الحياة، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية (فرح، 2007)، ويعرف إجرائياً جميع الأساليب الإلكترونية التي تستخدمها مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية سواء كانت برامج أو أدوات أو اتصالات، لإتمام أعمالهم الإدارية واتخاذ قراراتهم الإدارية.

اتخاذ القرارات: بأنها حل للمشكلات الراهنة، حيث إنّ الموقف الذي تواجهه، يتطلب منك مجموعة من المهارات مثل: التحليل السليم، والتقويم، والاستقراء، والاستنباط، وهذا يدل على أنها عملية تفكير مركبة، الهدف منها اختيار أفضل البدائل والحلول المتاحة للفرد في موقف معين، من أجل الوصول إلى الحل والهدف المرجو، كما وتعرف على أنها عملية لا تخرج عن كونها عملية مفاضلة واختيار بديل من بين مجموعة من البدائل لتحقيق أهداف معينة وهذا يعني وجود أكثر من بديل أمام متخذ القرار، فإذا لم يكن سوى بديل واحد فقط ينتقي وجود عنصر الاختيار ويصبح متخذ القرار أمام أمر واقع (ابو الباسل، 2011)، وتعرف إجرائياً: على أنها البدائل والحلول والخيارات التي يتم اتخاذها في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية.

مديريات شمال الضفة الغربية: ويقصد بها المكاتب بوزارة التربية والتعليم العالي المسؤولة عن سير أعمال المدارس التابعة لها والموجودة في مراكز محافظات كل من: (نابلس، جنين، طولكرم، قلقيلية، طوباس، سلفيت، قباطية، جنوب نابلس).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

ثانياً: الدراسات السابقة

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري:

1. المعلومات:

منذ أن خلقت الأرض وإلى يومنا هذا، تطور وباستمرار الوسط البيئي الذي نعيش فيه، فقد سخره الإنسان بكل العصور لتسهيل أمور حياته اليومية، ويجد المتتبع للمسيرة البشرية أن الإنسان قد مر بثلاث مراحل أسهمت في تشكيل الوضع الحالي لما هو عليه الان فقد بدأ الإنسان حياته بالرعي والصيد ثم انتقل إلى تربية الحيوان والزراعة ثم تمكن من صنع الآلة فأصبح يعتمد على الآلة بعد ما كان يعتمد على عضلاته، وصولاً إلى ثورة المعلومات واستخدام تقنيات ووسائل الاتصالات.

قسمت المسيرة البشرية لثلاث مراحل أساسية، أولاها المرحلة التي كان الإنسان يعتمد فيها على المواد الخام الأولية التي تسمى "بالمجتمع ما قبل الصناعي" جاءت بعدها مرحلة المجتمع الصناعي الذي نتج عن إحلال الأدوات الآلية محل الأدوات اليدوية، وما ترتب على ذلك من نمو الإنتاج الصناعي ومع ظهور الحواسيب وتطوير نظمها في منتصف القرن الماضي ظهر ما يسمى بعصر المعلومات (الخولي، 1996)، ولفهم تاريخ عصر المعلومات فقد كانت المرحلة الأولى تعتمد على الجهد البشري وتحتاج إلى جهد عضلي كبير وتضم المرحلة الزراعية وما قبلها، والمرحلة الثانية حلت بها الآلة مكان الجهد الإنساني وهي المرحلة الصناعية والتي بدأت بتطبيق المعرفة في تنظيم وإدارة العمل فكان الجهد المبذول ميكانيكي يعتمد على المعرفة العلمية، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة المعلوماتية حيث أصبحت المعلومات هي القيمة الاقتصادية الحقيقية وليس رأس المال كما كان في مرحلة الصناعة، فكان اختراع الحاسوب بمثابة الانطلاقة القوية التي أثرت بشكل واضح على نمط الحياه فسيطرت المعلوماتية على الاقتصاد والإدارة وسائر جوانب الحياه على مستوى الأفراد والمؤسسات والأنظمة.

لقد اهتم المختصون أمثال روبرت ولالاند وبوالزنو بالمعلومات والمعرفة، فتاريخياً علم المعلومات له جذور كثيرة إحداها الابتسمولوجيا في اللغة الإنكليزية كلمة إبيستيمولوجي، للدلالة على نظرية المعرفة، بمعنى: معرفة ويذهب (روبرت) إلى أنها أول ما ظهرت في المعاجم الفرنسية

في "ملحق لاروس المصوّر" سنة 1906 ويذهب (لالاند) في معجمه إلى أنها تدل على فلسفة العلوم، كما أن كلمة WISSENCHAFTSLHRE كما ذكر بوالزنو، تقابل في اللغة الألمانية ما تعني كلمة الابنسمولوجيا أي: نظرية العلم، وهو المعنى الذي تشير فيه على المعرفة العلمية (الدميجي، 2009).

وأشار أنثوني (Anthony, 2003)، أن البشرية شهدت تطورات واضحة في المعلومات والاتصال والتي كانت نتائجها ما يسمى "مجتمع المعلومات" كما ويعتبر تطوير القوات الأمريكية لنظام التحكم لدعم نشر جنود القوات المسلحة الأمريكية وقت إطلاق النار من أهم الحوافز التي أسهمت في تطور المعلومات في أمريكا.

وقد كان لاختراع الأقمار الصناعية أثر كبير في إحداث ثورة في مجتمع المعلومات وعالم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وانتقال الإنسان إلى الفضاء، لأن هذه الأقمار تعتبر ثورة في عالم الاتصالات، والتي بدورها أدت إلى تسارع نقل المعلومات والأخبار، وأصبح العالم قرية صغيرة ومن السهل نقل الأحداث وعملت على تقارب المكان والزمان واستثمرها الإنسان في استقبال المعلومات بسرعات فائقة لم تشهد مثلها البشرية من قبل، فأشار البياتي (2006)، إلى تمكن العلماء السوفيت في عام 1961م من نقل صور حية لرائد الفضاء (الكسي ليونيف) من مركبة (Fostock2) وتبعها نقل صور حية لرواد فضاء كما أشارت القليني (2006)، إلى تعدد استخدامات الأقمار الصناعية فشملت الأغراض العسكرية، والأرصاد الجوية، والاستشعار عن بعد، والملاحة والاتصالات البحرية، وأغراض الاتصال.

من هنا نجد أن التطورات العلمية والتكنولوجيا والخدمات المقدمة على الصعيد الرياضي من بث مباشر أو أخبار الطقس أو البرامج المباشرة أو خدمات تحديد المواقع الكونية والخرائط وتنظيم حركة السير وغيرها شيء بسيط من التطور المعلوماتي والتكنولوجي الهائل الذي وفرته الأقمار الصناعية، فأصبحت تحدد أماكن الثروات والموارد في باطن الأرض ومنابع المياه مما يسهل الوصول إليها بأقل جهد.

المعلومات المفهوم والأهمية:

تعتبر المعلومات جزءاً لا يتجزأ من جميع الخبرات الإنسانية، ويعد اقتناء المعلومات ومعالجتها من الجوانب المهمة في الحياة نفسها فأصبحت مورداً جديداً ورئيسياً لأي منظمة بغض النظر عن طبيعة نشاطها أو حجمها فهي القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها المنظمات حالياً أو مستقبلاً.

كما يشير (عبد الهادي، 2007)، أن نشوء الاهتمام الحالي بعلم المعلومات نتيجة للتعقيدات التي نواجهها في حياتنا اليومية، مما أدى التطور السريع للتكنولوجيا، ونمو المعرفة، والتقدم والانفتاح على عالم التكنولوجيا المتسارع إلى اعتراف ملح بأهمية الحاجة إلى اختصاصيين يهتمون بدراستها وتحليلها بعمق من أجل فهمها، كما أشار (Saunders, 2017)، أن المعلومات تكتسب أهميتها من واقع الدور الذي تمثله في تزويد الإنسان بما يحتاج إليه من معارف يستمد منها تقديراته وتصورات له لما يتطلب منه القيام به، وعبر مراحل تاريخية متتالية تزايدت أهمية المعلومات بصورة مطردة ارتباطاً بما تحدثه من آثار عميقة في توسيع المعرفة الإنسانية وتنمية وعي الفرد وإدراكه لما يحيط به من ظواهر ومتغيرات مختلفة

ويرى الباحث أن المعلومات لا غنى عنها في جميع أنشطة الإنسان الحياتية، فالمعلومات عنصر مهم في جميع العلاقات التي تحيط بالإنسان ابتداءً من الخالق، إلى المجتمع والبيئة ومن ثم علاقة المجتمعات ببعضها البعض في عدة نواحي مثل السياسة والاقتصاد وإدارة المصالح، ومن الواضح أن المجتمعات تختلف عن بعضها بطرق بحثها عن المعلومة وقدراتها على توفير وسائل البحث عنها وهكذا نحن نعيش في عالم متغير، عالم يختلف عن العالم السابق، تجتاحه التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات المتقدمة والعالم اليوم يتجه أكثر فأكثر نحو التكتلات المعلوماتية وشبكات الاتصال بعيدة المدى التي تربط المعلومات وتسمح بالاتصال عبر سطح الكرة الأرضية كلها، وأن الدور الهام الذي تلبيه المعلومات في مختلف مناحي الحياة كان له الأثر البارز في الجوانب الاقتصادية للدول، وبالتالي إيلانها اهتماماً كبيراً في قطاع المعلومات لدى أجهزتها فانقلبت القوة من الذي يمتلك رأس المال إلى الذي يمتلك المعلوماتية والتقنية، فبدأ عصر اقتصاد المعارف

معتمداً على سرعة الحصول على المعلومة ومعالجتها وتحليلها واتخاذ القرار الفعال واستباق المشكلات ووضع الحلول المسبقة.

مفهوم مجتمع المعلومات:

أصبحت المعلومات الباب الأول في حل المشكلات والركيزة الأساسية لاتخاذ القرار في العلوم الحديثة فلا بد من استخدامها بالطريقة المناسبة والصحيحة، وهذا ما فرض على كل مجتمع واعٍ بناء قاعدة معرفية كأساس متين متمثلة بأفراد المجتمع وقيادته، تستطيع من خلاله دفع عجلة التنمية والتطوير والرقي بالمجتمع فلم تعد المعرفة مقتصرة على الكتب والمراجع النظرية بل أصبح تطبيقها بالشكل العلمي الصحيح ضرورة ملحة، فعصر المعلومات يتحكم في جميع مجالات الحياة المختلفة بناءً على تطويع هذه المعلومات لدفع التطور وتحقيق النتائج الفعالة فانقلبت فيه القوة إلى قطاع التقنيات وتكنولوجيا الاتصال والمعرفة التقنية، فظهرت شركات كبرى تقدم خدمات معلوماتية خاصة ببرامج الإدارة وأنظمة التشغيل والتطبيقات المختلفة مثل أنظمة تشغيل مايكروسوفت وابل ماكنتوش ولينكس وحزم برمجية كحزمة أوفيس المكتبية وبرامج إدارة المشاريع، ودخلت جميع مناحي الحياة السياسية من حكومات إلكترونية واقتصادية من أنظمة مالية وبرامج محاسبية وعسكرية وتعليمية (عليان، 2006).

يرى بعض الباحثين (Machlup, 2014؛ متولي، 1995؛ عليان، 2006)، أن مصطلح "مجتمع المعلومات" نشأ في الستينيات من القرن العشرين، عندما طلب الكونجرس من عالم الاقتصاد الشهير ماكلوب أن يدرس دور براءات الاختراع في الاقتصاد القومي فقام الباحث بالبحث لمعرفة دور براءات الاختراع وتطور به الحال إلى دراسة ظاهرة المعلومات في الاقتصاد الأمريكي فأتضح له أن المشتغلين بالمعلومات لهم دور معين في الاقتصاد وبالتالي كانت هذه هي بداية ظهور هذا المصطلح الجديد "مجتمع المعلومات" (Machlup, 2014)، ويجب الإشارة إلى أن هذا المجتمع كان موجوداً قبل اكتشاف ماكلوب له إلا أنه هو أول من أشار إليه وعرفه، وتبعه بعد ذلك العالم الأمريكي بورات، كما يرى متولي (1995)، بأن "مجتمع المعلومات هو المجتمع الذي يعتمد على المعلومات الوفيرة كمورد استثماري وكسلعة استراتيجية وكخدمة ومصدر للدخل القومي

وكمجال للقوى العاملة" كما عرفه عليان (2006) "مجتمع المعلومات هو ذلك المجتمع الذي يتعامل أفراده مع المعلومات بشكل عام وتكنولوجيا المعلومات والاتصال بشكل خاص، في تسيير أمور حياتهم بمختلف قطاعاتها الاقتصادية والإنمائية والثقافية والتربوية والصحية والسياسية".

ومن هنا نجد أن مجتمع المعلومات ليس مجرد مصطلح يستخدم لوصف أثر التكنولوجيا ومعلومات الاتصالات فقط وإنما يمكن أن يكون مجموعة من المنظمات التي ترسم التغييرات الحديثة في المجتمع ويمكن أن تستخدم لتحليل السيناريوهات المختلفة لما يحدث من تطورات حديثة ومختلفة.

من جهة أخرى، فقد رفض عدد من الباحثين (سعيد، 2008؛ عبد الهادي، 2007؛ أبو العلي، 2013؛ عثمان، 2007)، إطلاق مجتمع المعلومات على الحقبة الحالية حيث أن صناعة المعلومات برأيهم أبرز ما يميز هذه الحقبة فيعتبرون أننا ما نزال نعيش الحقبة الصناعية بغض النظر عن التغيير والتطور فيرى سعيد (2008)، أن مصطلح مجتمع المعرفة أفضل من مصطلح مجتمع المعلومات الذي تم ترويجه حسب اعتقاده من العلماء الغربيين، ومما جعل هناك العديد من الاعتراضات وعدم الاتفاق على المصطلح هو أن الصورة المتكاملة المتبلورة لهذا المجتمع لا تزال جزء من المستقبل، وأن المفهوم لا يخص طائفة بعينها من المجتمعات، وأكد عبد الهادي (2007)، أن مجتمع المعلومات ليس مجرد مصطلح يستخدم لوصف أثر التكنولوجيا ومعلومات الاتصالات فقط، وإنما يمكن أن يكون مجموعة من المنظومات التي تحدد وترسم التغييرات الحديثة في المجتمع وكذلك يمكن أن يتم استخدامها لتحليل السيناريوهات المختلفة لما يحدث من تطورات حديثة ومستقبلية.

أما أبو العلي (2013)، فقد ذكر في هذا الصدد أن هناك اتفاق على سمات تلوح بالأفق لمجتمع الغد القريب ومن أهم المصطلحات الدالة عليه هي "مجتمع المعرفة" أو "مجتمع ما بعد الصناعة" أو "الموجة الثالثة"، وبعضها هو نظير فلسفي حول تغير طبيعة المعرفة وتربطها وآليات إنتاجها وتواصلها داخل المجتمع"، واتفق في طرحه مع عثمان (2007)، أنه المجتمع الذي يقرر

بناء سياساته واستراتيجياته المستقبلية واتخاذ قراراته استناداً إلى حالة معرفيه أصيلة وهو المجتمع الذي يسعى بكل جدية إلى إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها للإفادة منها في المجالات الحياتية كافة.

مما سبق نستنتج أن الهدف الأساسي من مجتمع المعرفة إيجاد معرفة تخدم الناس، وهذا يحتاج إلى توافر جميع المقومات التي تنهض بمجتمع المعرفة من موارد بشرية وعلوم معرفيه ووسائل اتصال وموازنة بين ما هو مهني وتطبيقي وما هو معرفي لتحقيق الهدف.

العرب وعصر المعلومات:

إن دول العالم المتقدمة في سباق مستمر لتبقى في المراتب الأولى في مجال المعلوماتية فتبذل الولايات المتحدة الامريكية جهوداً حثيثة في سبيل ريادتها لتلك الصناعة ونجحت دول أخرى في توطين بعض مجالات التكنولوجيا المتقدمة في تربة مجتمعاتها، من خلال توفير العمالة الرخيصة وجودة الخدمات المقدمة فنرى تهافت كبرى الشركات التكنولوجية لإنشاء فروع لها في دول اسبوية كالهند مثلاً، أما بالنسبة للدول العربية فاقترصت مرحلة التسعينات على استخدام شبكة الهاتف الثابت وبدأ ظهور شبكات الهاتف الخليوي وشبكة الانترنت حديثة العهد وكانت نسبتها قليلة جداً آن ذاك كما في بقية دول العالم.

إن العرب بلا ريب في مأزق حضاري شديد وواضح، فهم في أقصى درجات التشتت، ولم تصل بعد إلى مرحلة الدول المتقدمة بالإفادة من مخرجات مجتمع المعلومات في رفع معدلات النمو الاقتصادي ورفع الإنتاجية في الصناعة والاستخدام التجاري والخدماتي الواسع في الصحة والتعليم وفي المجالات المختلفة (علي، 2009)، وتُعد القمة العالمية للمعلوماتية التي انعقدت في تونس عام 2005 نقطة تحول مهمة في بناء مجتمع المعلوماتية في الدول العربية، فأشار سعيد (2008)، أن العديد من هذه الدول تنبتهت على أهمية مجتمع المعلومات، فزادت إسهام القطاع الخاص إلى جانب الحكومات في بناء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وارتفعت قيمة الاستثمارات في هذا القطاع، كما بدأ التنسيق بين الحكومات والقطاع الخاص لمعالجة عدد من القضايا.

وذكرت بيضا عبر وكالة وفا الفلسطينية أن توفر المعلوماتية فرصة سانحة أمام شعبنا الفلسطيني الذي عانى سنوات طويلة من الحرمان المتواصل للحاق بركب ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتي تعتبر الركيزة الأساسية لإقامة وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعلى الرغم من ذلك تمكنت فلسطين من استعادة السيطرة الجزئية على قطاع الاتصالات وتوفير بنية تحتية جديدة وحديثة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (بيضا، 2006).

كما حدد الوفد الفلسطيني المشارك في القمة العالمية لمجتمعات تكنولوجيا المعلومات في جنيف صعوبات تواجه قطاع الاتصالات الفلسطيني، وهو يعتبر العمود الفقري والرافد الرئيسي لأي ثورة معلوماتية ومن هذه الصعوبات سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على طيف الترددات الفلسطيني، وتعطيل إدخال الأجهزة المخصصة لتطوير شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ورفض إسرائيل ربط مناطق القدس المحتلة بالشبكة الفلسطينية الأمر الذي يحول دون فصل الشبكة الفلسطينية عن الشبكة الإسرائيلية، كما تمنع "إسرائيل" النفاذ المباشر إلى الشبكة الدولية، والتغلغل الغير مشروع في سوق الاتصالات الفلسطيني من قبل الشركات "الإسرائيلية" التي تلجأ إلى إطلاق تردداتها في المناطق الفلسطيني (World Summit of Information Technology, 2003).

يتضح لنا مما سبق أن لدى الدول العربية بشكل عام وفلسطين خصوصاً الكثير من الأهداف التي لا بد من تحقيقها للوصول للمجتمع المعلوماتي الذي تنشده والذي وصلت إليه دول قد تكون أقل من الدول العربية من حيث الإمكانيات فتزواج وسائل الاتصال وشبكات المعلومات عاملاً رئيسياً في دفع التنمية الشاملة في جميع المجالات، وتوفير المعلومات للأفراد والجماعات لاختيار السبل السليمة لتحسين الحياة.

أهمية المعلومات في اتخاذ القرار:

تكتسب المعلومات أهمية دورها في تزويد الإنسان ما يحتاج إليه من معارف يستمد منها تقديراته لما يتطلب منه القيام به، وعبر مراحل تاريخية متتالية تزايدت أهمية المعلومات بصورة مطردة ارتباطاً بما تحدثه من أثار عميقة في توسيع المعرفة الإنسانية وتنمية وعي الفرد وإدراكه لما يحيط به من ظواهر ومتغيرات مختلفة، فأشار الحسين (2014)، إلى أن أهمية هذه المعلومات لا

تكمُن بقيمتها المجردة، وإنما في كونها تمثل قاعدة معلومات يستخدمها الإنسان لاتخاذ قراراً ما، والتي قد تكون من القرارات الوطنية أو الدولية التي تؤثر على حياة الشعوب والأمم ويرى جمعة (2003)، بأن عدم توفر المعلومات المناسبة ذات العلاقة والصحيحة التي يعتمد عليها من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية حيث أن فعالية القرار الإداري تتوقف بالدرجة الأكبر على سلامة وكفاية المعلومات التي يبني عليها القرار وتحتاج الإدارة معلومات في كل مجالاتها حيث يطلب متخذي القرار على مختلف مستوياتهم التنظيمية معلومات صحيحة وحديثة فتساعدهم على اتخاذ القرار. أما القيام بجمع المعلومات يدعم عملية اتخاذ القرار، وعلى هذا النحو يشترط في المقام الأول الاعتماد على آلية النظام المؤسساتي في جمع المعلومة والتي تقع تحت مسؤولية أشخاص مختصين بالجمع والتحليل، ومن المهم ربط عملية اتخاذ القرار بقاعدة البيانات المرجعية والذي يتوقف إلى حد كبير على مدى الارتقاء بواقع المعلوماتية ذاتها وهو موضوع في غاية الضرورة (Avgerou & Walsham, 2017).

تعد عملية اتخاذ القرار قلب العملية الإدارية وجوهرها، فمن خلالها تحقق إدارة المؤسسة أهدافها، حيث إن عملية اتخاذ القرارات عملية جماعية، كما أن جودة القرارات التي يتم اتخاذها في أي مؤسسة تعتبر المؤشر الحقيقي لمدى وقسمة المساهمة التي يقدمها العاملين لتحقيق النجاح والفاعلية للمؤسسة (حسين، 2005)، فالاندماج ما بين تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا الحاسوب أدى إلى إحداث تغير جذري في مجال المعلوماتية لم يكن له سابقة في التاريخ بكامله، وصار بمقدورنا القول أن ما يجري في الواقع الراهن هو تحول نحو بناء المجتمع المعلوماتي في عالم يعيش عصر المعلومات واتخاذ قرارات حاسمة تعتمد على المعلومة (ناصر، 2005).

نستنتج مما سبق أن المعلومات الصحيحة والسليمة الكاملة تعتبر مدخلاً هاماً ورئيسياً في منظومة اتخاذ القرار حتى يتسنى لمتخذي القرار تحليلها وأخذ المطلوب واللازم لاتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، فكلما اتسعت دائرة المشاركة كلما كانت المعلومات تتسم بالشمول وهذا ما يجعل دائرة اتخاذ القرار أقرب إلى أفضل الحلول.

اقتصاد المعرفة:

يتم السعي للاستثمار وتطوير الاقتصاد من خلال التعاون، بين منابع العلوم والمعارف والمعلومات والقطاعات الأخرى كقطاع الصناعة للتطوير مثلاً، فالرخاء الوطني لا ينمو ويزدهر من خلال الثروات الطبيعية المستنفذة بل من خلال القدرة على الحصول على المعلومة وتطويرها وتحديثها وتطويرها وتحويلها لسلعة اقتصادية مفيدة سواء كانت في مجال الخدمات أو الصناعة أو الزراعة أو التجارة.

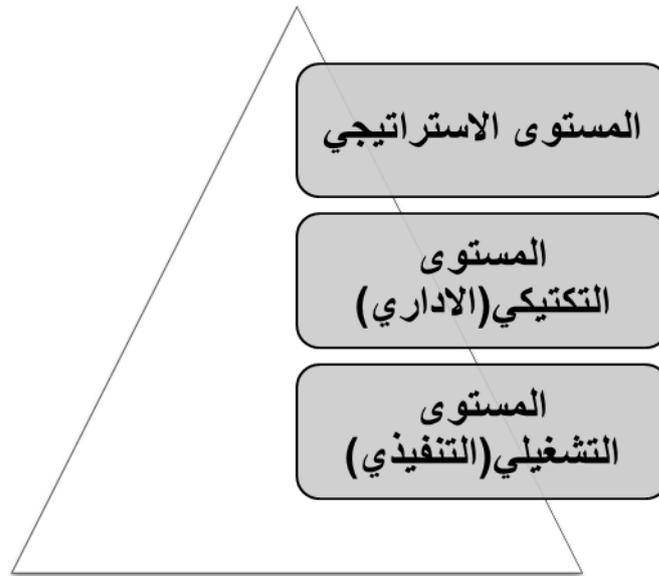
هناك تسميات عدة تدل على اقتصاد المعرفة كالاقتصاد الرقمي، والاقتصاد الإلكتروني، واقتصاد المعلومات، وكلها تشير إلى اقتصاد المعرفة، ومن أهم التعاريف التي وضحت المفهوم ما قدمه كل من خليفي ومنصوري (2005)، اللذين عرفاه على أنه "تمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع النطاق للمعلوماتية وشبكة الإنترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الإلكترونية، مرتكزاً بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال"، وعرفه عليان (2000)، بأنه "اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة"، ويعرف عامر (2012)، اقتصاد المعرفة بأنه "ذلك الاقتصاد الذي يقوم على أساس إنتاج المعرفة واستخدام نتائجها، وثمارها وإنجازاتها واستهلاكها بالمعنى الاقتصادي لمفهوم المستهلك، وبذلك تشكل المعرفة بمفهومها الحديث جزءاً أساسياً من ثروة المجتمع المنظور ومن رفايته الاجتماعية".

ويشير قريبي وبن عطية (2015)، أن من أهم مؤشرات اقتصاد المعرفة مؤشر التنمية البشرية ومؤشر تكنولوجيات الاتصال والإعلام ويعتمد مؤشر التنمية البشرية على ثلاث أمور متوسط عمر الإنسان عند ولادته، ودليل التعلم، ودخله المادي فربط الدخل الاقتصادي العائد بطول عمر الإنسان وكمية المعارف المكتسبة من التعليم، كمان أن ارتفاع نسبة التعليم تعمل على زيادة الاهتمام بشكل كبير بوسائل الاتصال الحديثة التي تسهل نقل المعلومة.

مما سبق يمكننا القول أن منظومة التعليم تلعب دوراً فاعلاً في بناء اقتصاد المعرفة المبني على المعلومة وتشكل فيه الجزء الأهم في تحقيق الكسب المادي، وبما أن تكنولوجيا المعلومات تشكل وسيلة نقل سريعة وآمنة للمعلومة فهي العمود الفقري والمنصة الأساسية للاقتصاد المعرفي.

المستويات الإدارية للمعلومات:

طبيعة المعلومات التي يحتاجها المدير تتحدد طبقاً للمستوى الإداري لمتخذ القرار، ونوع القرار المتخذ (قرار غير روتيني غير متكرر، أو روتيني متكرر) يحددان المعلومات المطلوبة، فالإدارة الاستراتيجية تحتاج إلى معلومات تسمح لها بتنبؤ المستقبل لأمر متعلقة بالتخطيط الاستراتيجي بينما تحتاج الإدارة التكتيكية إلى معلومات ذات صلة بالوحدة التشغيلية، أما الإدارة التشغيلية فتحتاج إلى معلومات تختص بتفاصيل العمل الدقيق بالوحدات التشغيلية.



شكل رقم (1)

ويشير مهدي (2013)، أن طبيعة مهام المستويات الإدارية تبين أن الإدارة العليا تحدد الأهداف والسياسات الخاصة بالمنظمة، بالإضافة إلى تحديد إطار موازنات الإدارات والمشاريع لنظم المعلومات، ويندفع كل ذلك إلى مستوى الإدارة الوسطى وأشار (Stoddard & 2017) (Schmeiser)، أن قرارات الإدارة العليا توصف بأنها غير روتينية فهيكلكل قرار يختلف عن القرار الآخر، ويرى كاش موروليال (Cashmore & Layall, 1991) أنها قرارات المرة الواحدة فقط

فهي تُأخذ مرة واحدة ولا تتكرر في نفس المؤسسة، أما الإدارة الوسطى فهي تقع بين القرارات الغير روتينية (العليا) والقرارات الروتينية (الدنيا)، أما الإدارة الدنيا تتعلق بالأنشطة اليومية وتكون عادة متكررة ويرى محمد (2013)، أن أي منظمة يمكن أن تميز ثلاثة مستويات من النظم تتمثل في مستوى التخطيط الاستراتيجي والمستوى الإداري والمستوى التنفيذي، ويهتم المستوى التنفيذي بالعمليات والأداء اليومي، أما المستوى الإداري أو التكتيكي فيهتم بالخطط قصيرة الأجل من سنة إلى ثلاثة سنوات، بينما يختص المستوى الاستراتيجي بالخطط طويلة الأجل التي تتأثر أساساً بحاجات ومتطلبات البيئة الخارجية التي يخدمها النظام.

وفيما يلي عرض مختصر لمستويات النظام بالإضافة إلى العلاقات المختلفة للنظام:

1. **المستوى الاستراتيجي:** يهتم هذا المستوى بأهداف واستراتيجيات وخطط المنظمة طويلة الأجل، استجابة لحاجات ومتطلبات البيئة الخارجية والتي يخدمها النظام، وأشار سعيد (2008)، أن هذا المستوى يتكون من الإدارة العليا في المنظمة التي تعنى بالأمور الاستراتيجية والتخطيط للبرامج طويلة الامد، كما يستجيب المستوى الاستراتيجي لاحتياجات المستويين الآخرين للنظام، بالإضافة إلى الرقابة المستمرة على خطط كل المستويات، كما يعمل هذا المستوى الاستراتيجي كحلقة اتصال رسمية مع البيئة الخارجية من خلال التقارير السنوية وتقارير الإحصائيات وغيرها وأشار مسغوني (2015)، أن القرارات في هذا المستوى تتخذ عند قمة المنظمة بواسطة الإدارة العليا وهي التي تُعطي مدى زمني طويل مثل قرارات البحوث والتطوير، وقرارات التوسع والانضمام في مجموعات مؤسسية أخرى.

يرى الباحث أن هذا المستوى يتفق مع الإدارات العليا في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية حيث تضم الوزارة إدارات عامة كل منها تحدد الخطط الاستراتيجية والسياسات للإدارات التعليمية بهدف النهوض بالتعليم، فعلى سبيل المثال تظهر أهداف الإدارة العامة للشئون الإدارية تطبيق السياسات العامة وخطط وزارة التربية والتعليم العالي في النواحي الإدارية والمالية للوصول إلى الحد

الأعلى من الإنتاجية، وتقديم الخدمات اللازمة للموظفين أخذه بعين الاعتبار آليات التطوير المستقبلية.

2. **المستوى الإداري:** يهتم هذا المستوى التكتيكي بخطط المنظمة المتوسطة أو قصيرة الأمد ويترجمها إلى خطط قابلة للتنفيذ، ويقوم هذا المستوى بتنسيق أنشطة ومهام المستوى التنفيذي بحيث توجه كل أنشطة المنظمة نحو هدف مشترك واحد، وذكر أبو سبت (2005)، أن المستوى التكتيكي مشابه لما سبقه ولكن بدرجة أكبر من الروتينية، أو ما يعرف بالقرارات شبه الروتينية، وهذه الأخيرة تقع افتراضياً في المسافة ما بين القرارات غير الروتينية والقرارات الروتينية، حيث يمكن وصف جزءاً منها بشكل إجراءات بينما لا يمكن وصف الجزء الآخر، وهذا ما يتفق مع مهام رئيس قسم الشؤون الإدارية في مديرية التربية والتعليم فيعمل كحلقة وصل بين الإدارة العليا من ترجمة الخطط والسياسات العامة إلى خطط قابلة للتنفيذ والتواصل مع المستويات الإدارية الدنيا.

3. **المستوى التنفيذي أو الإجرائي:** المستوى الخاص بالمدراء التشغيليين الذين يحافظون على استمرارية الأعمال والأنشطة الروتينية وأشار سعيد (2008)، في المستوى التنفيذي تطبق الإدارة الإشرافية والأساليب المؤدية إلى تحقيق الأداء، وفيما يتصل بعدد العاملين المتضمنين لكل مستوى إداري فإن ذلك يعكس التنظيم الهرمي للمنظمة الذي يفرض عدد قليل من العاملين في الإدارة العليا بأن الإدارة العليا تتفاعل مع القطاعات الرئيسية في المنظمة لكي تتأكد من أن خططها متفقة ومنتشية مع الأهداف بينما يتفاعل مديرو الإدارات في الإدارة الوسطى مع المديرين في نفس المستوى الوظيفي، أما المشرفون فيرتبطون بالعمل الفعلي في إطار الوحدة أو الإدارة، وأشار أبو سبت (2005)، أن القرارات المتخذة هنا تتعلق بالأنشطة اليومية، ولذلك فهي تكون عادةً روتينية متكررة بحيث يسهل وجود إجراء واحد أو طريقة واحدة لها، ولذلك فمن السهل وجود نظام معلومات يلبي حاجات هذا المستوى، ولعل هذا هو السبب في أن تطبيقات نظم المعلومات الإدارية أول ما نشأت لتلبي حاجات المدراء في المستويات الإدارية الدنيا، وهذا يتفق تماماً مع مهام

مدير المدرسة التي ينبغي القيام بها وإنجازها لإنجاح العملية التعليمية والتربوية في مدرسته.

تتلخص الخصائص الوظيفية للمستويات الإدارية في أنها تحتاج إلى معلومات بصفة مستمرة ومنتظمة لأداء المهام، وتحتاج الإدارة العليا إلى نوعية معينة من البيانات والحقائق التي تعالج بطريقة خاصة حتى توفر المعلومات المختصرة التي تجيب على الاحتياجات، كما أن طبيعة نظم المعلومات التي تحتاجها إدارة المنظمة تختلف أيضاً من مستوى إداري إلى مستوى آخر حيث تتدرج في التفصيل والتعمق للمستويات الإشرافية التي يجب أن تكون بسيطة وسهلة الفهم وغير قابلة للتفسيرات المتعددة حيث يتعامل معها مباشرة في الأداء الفعلي (ابو عرفة، 2006).

يرى الباحث أن طبيعة المعلومات ونوعيتها وخصائصها تختلف باختلاف المستوى الإداري فكل مستوى إداري له صلاحياته ومهامه، فالمستويات العليا تكون المعلومات التي تحتاجها شاملة لجميع الدوائر والأقسام والبيئات المختلفة، لأخذها بعين الاعتبار عند وضع الخطط الاستراتيجية، وتتحصر شمولية المعلومات عند وصولنا للمستويات الدنيا التي تقتصر على المعلومات التي تستخدم لتنفيذ القرارات الإدارية بالشكل المطلوب، فالإدارة العليا تحتاج إلى معلومات من مصادر خارجية أكثر من الإدارة المتوسطة والدنيا، فمثلاً قد تهتم وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بالمعلومات المتعلقة بالتغيرات البيئية والاجتماعية لإدراجها بالمنهاج مثلاً أو أخذ نسبة تزايد أعداد السكان بالاعتبار لمعرفة عدد المدارس الواجب توفيرها لتفي بالغرض، أما الإدارة الدنيا فتكون مصادر معلوماتها داخلية كما في حالة حاجتها إلى معلومات حول التزام العاملين بأوقات الحضور والمغادرة في الدوام الرسمي، وبالرغم من أن الإدارة العليا تهتم أكثر بالمعلومات حول البيئة المحيطة، إلا أن ذلك لا ينفي اهتمامها في نفس الوقت بالمعلومات الداخلية ولكن بدرجة أقل.

2. تكنولوجيا المعلومات:

ظهر في عصرنا الحالي العديد من المسميات والاختراعات، فمنها الضار ومنها الإيجابي ولكن بكل الأحوال فهي تشكل شيئاً أساسياً وضرورياً في حياتنا اليومية، ومن أهم المسميات الحديثة تكنولوجيا المعلومات، فدخلت مجالات الحياة جميعاً الإدارة الحديثة والصناعة والزراعة وغيرها فما هي تكنولوجيا المعلومات؟.

عرفها روبي (Robbey, 1996)، "بأنها كافة أنواع البرمجيات والأجهزة والمعدات المتعلقة بالحساب والاتصال سواء أكان حاسوبياً شخصياً أو هاتفياً أو عن طريق نظم المعلومات الإدارية"، كما عرفها انثوني (Anthony, 2003)، بأنها "نظام للعمل يستخدم للوصول إلى المعلومات أو نقلها أو تخزينها أو استرجاعها أو عرضها وهذه المعلومات تستخدمها المنظمات التي تتنافس في بيئة الأعمال، أما اليرت (Alert, 1999)، عرفها على أنها أنظمة محوسبة صممت بهدف خدمة المدراء في المنظمة، والتي تجمع بين تقنية المعلومات وعلوم الحاسبات والإدارة وغيرها، وهدفها هو بناء أنظمة حاسوبية تكنولوجية تعمل على مساعدة المؤسسات المختلفة بأداء وظائفها، حيث إن هذه العملية تقود إلى تسهيل عملية اتخاذ القرارات لدى المسؤولين واصحاب القرار في المؤسسات، كما أشار الحسين (2014)، أن تكنولوجيا المعلومات هي "طريقة منظمة لعرض معلومات الماضي والحاضر المتعلقة بالعمليات الداخلية والآثار الخارجية، وتدعم عمليات التخطيط ورفع الكفاءة داخل المؤسسة بحيث تزود المسؤول بالمعلومات المطلوبة في الوقت المناسب".

نرى مما سبق أن تكنولوجيا المعلومات تقنية حديثة تعنى بالمعلومات فتعالجها وتخزنها بشكل يسهل عملية إرجاعها بالوقت المناسب سواء كانت معلومات رقمية أو مكتوبة على شكل تقارير، وهذا يعتبر عاملاً رئيسياً في فعالية عملية اتخاذ القرار لأنه يوفر المعلومة الوافية والسليمة بسرعة فتتضح الرؤيا ويكون القرار فعالاً، وتظهر فاعليتها في المؤسسات الكبيرة التي تضم أعداداً كبيرة من الموظفين والتي تضع خططاً استراتيجية وتقوم بعمليات تقويم للخط التكتيكية الفرعية والسنوية وتحتاج إلى جمع المعلومات عن النتائج المحققة وتقييمها وتعديل المدخلات والعمليات بناءً عليها لتجنب الأخطاء في السنوات اللاحقة.

الشبكات المعلوماتية:

بسبب حاجة الأفراد إلى التواصل المستمر، فقد تطوّرت عبر العصور العديد من الوسائل التي تجعلهم قادرين على الاتصال والتواصل فيما بينهم، حيث تتوّعت هذه الوسائل بين الوسائل المكتوبة، والمسموعة، والرقمية فظلت في تحسن مستمر لحاجة الإنسان المستمرة للبيانات والمعلومات.

قبل ظهور شبكات الحاسوب كان كل جهاز يعمل بمفرده أي بمعزل عن الحواسيب الأخرى وعند الحاجة لنقل البيانات من حاسب إلى آخر يتم نسخها على مجموعة من الأقراص ثم نسخها إلى جهاز آخر ثم جاءت الشبكات لتوفر الوقت والجهد في ربط الأجهزة مع بعض والحصول على المعلومات والخدمات وسهولة تبادل المعلومات، كما أدت إلى المشاركة في المعدات والطرفيات لاستخدام طابعة واحدة والمشاركة في البرمجيات، إن ظهور الشبكة العالمية قاد إلى ثورة اتصال معلوماتية جعلت من جهاز الحاسوب المرتبط بالشبكة العالمية وسيلة للبحث عن المعلومات على مستوى العالم والوصول إليها بسرعة فائقة بغض النظر عن البعد المكاني، فمكنت مستخدمي الشبكات من استعمال المعلومات نفسها التي توفرها الشبكة، رغم التباعد المكاني أنجزت مهام الموظفين بشكل أسرع وأكثر إتقاناً، فالجهد لم يعد يضيع بل أصبح هناك نوع من التركيز في العمل وجودة تصب نتائجها الإيجابية في المصلحة العامة للمؤسسة (Lipshitz & Beach, 2017).

مفهوم الشبكات المعلوماتية:

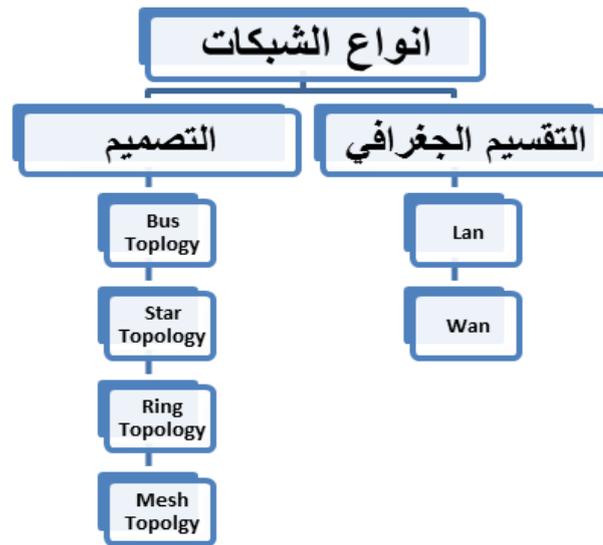
عرفها أسعد (2008)، على أنها جميع الأجهزة والمكونات المادية (الأجهزة والمعدات) وغير المادية (البرامج) اللازمة لبناء نظام متكامل يمكن من خلاله إرسال واستقبال البيانات والمعلومات والملفات الالكترونية بين أجهزة الكمبيوتر بغض النظر عن عدد هذه الأجهزة، كما عرفها سكران (2008)، على أنها عبارة عن مجموعات عمل وخادمت وموجهات ووصلات واجهزة توزيع وأميال من الأسلاك النحاسية.

وبناءً على هذا المفهوم البسيط فأى شبكه من الشبكات تقوم بثلاث عمليات هذه العمليات تحتاج إلى ثلاث مكونات أو ثلاث وحدات هي وحدة الإرسال ووحدة الاستقبال ووسط الاتصال، كما يرى مشرقي (2007)، أن وحدة الإرسال هي المسئولة عن إرسال البيانات والمعلومات إلى الحاسبات الأخرى داخل الشبكة، وحدة الاستقبال هي الوحدة المسئولة عن استقبال البيانات والمعلومات والرسائل المرسله من حاسبات وطرفيات أخرى داخل الشبكة أو الشبكات المتصلة بنفس الشبكة أما وسط الاتصال هي في الغالب خط تليفوني أو كابل اتصال من نوع معين مسئول عن نقل البيانات والمعلومات من وإلى الحاسبات المتصلة بالشبكة.

ويرى الباحث أن الشبكة المعلوماتية أصبحت الوسط الناقل الأهم في عمليات الاتصال الحديثة والتقنية المستخدمة في العمليات الإدارية لأنها تربط بين الحواسيب الأجهزة المستخدمة في تخزين البيانات والمعلومات ومعالجتها فقامت الشبكة على تسهيل عملية نقل وتبادل المعلومات بين الأقسام والدوائر المختلفة وتوفيرها بسرعة ودقة.

أنواع الشبكات المعلوماتية:

تختلف أنواع شبكات الحاسوب من حيث التقسيم الجغرافي أو التصميم ولكن الهدف منها واحد هو نقل وتوفير المعلومات بين الأجهزة المختلفة التي يوجد بينها تباعد مكاني سواء كان هذا التباعد كبيراً أو صغيراً وتصنف أنواع الشبكات حسب التقسيم الجغرافي إلى الشبكة المحلية (Lan) والشبكة الواسعة (Wan) ويذكر السالمي (2008)، أن الشبكة المحلية (Local Area Network) تستخدم في شتى المجالات، فهي الأكثر انتشاراً وتنتشاً من خلال توصيل أجهزة الحاسوب في مساحات جغرافية صغيرة باستخدام وسائل نقل سلكية (نحاسية، ألياف بصرية) أو لاسلكية (WIFI) ويرى عيادات (2004)، أن الشبكة الواسعة (Wide Area Network) تغطي مساحة جغرافية واسعة فهي تشمل مساحة دولة أو عدة بلدان (قارة) ومن أمثلتها شبكة الإنترنت. ويوضح الشكل التالي أنواع الشبكات من حيث التقسيم الجغرافي والتصميم:



شكل رقم (2)

وقسم أبو عرفة (2006)، الشبكات المعلوماتية حسب التصميم إلى الشبكة الخطية وشبكة النجمة والشبكة الحلقية والشبكة الشبكية.

أما الشبكة الخطية (Bus Topology) هي عبارة عن عدة أجهزة ترتبط بواسطة أسلاك وقطع أخرى لتتصل في موصل واحد يسمى الموصل الهيكلي، وتوضع قطع في آخر السلك لتقليل التشويش، أما شبكة النجمة (Star Topology) يعد هذا النوع من أفضل أنواع الشبكات، وتتوزع الأجهزة حول جهاز مركزي يتحكم في نقل البيانات بين الأجهزة، ولها العديد من المميزات التي تجعلها أفضل من غيرها، كعدم تأثر الشبكة في تعطل أحد الأجهزة المتصلة بالشبكة، ولكنها تتعطل تماماً في حال تعطل الجهاز المركزي.

أما الشبكة الحلقية (Ring Topology) تتصل الأجهزة ببعضها عن طريق كابل وتشكل حلقة، وأكبر مساوئها أن تعطل جهاز يعني تعطل كامل الشبكة، لذلك فإنها تبنى على أساس كابلين وليس كابل واحد، أما الشبكية (Mesh Topology) هذا النوع من الشبكات يتصل كل جهاز بجميع الأجهزة باستخدام مجموعة كوابل تساوي عدد الأجهزة، وهذا يجعلها تكلف كثيراً، ويصعب اكتشاف الأخطاء وإصلاحها لكثرة الكوابل.

من خلال الأنواع السابقة ومقارنتها مع الواقع لاحظ الباحث أن شبكة النجمة هي التصميم الأكثر استخداماً في وزارة ومديرات التربية والتعليم والمدارس والمؤسسات التربوية لما لها من قدرة عملية على ربط الأجهزة بفاعلية دون تعطل سير العمل للمجموعة وفي حال حدث خلل في جهاز من المجموعة، حيث يسمح بتحريك الأجهزة وإصلاحها وتغيير التوصيلات دون أن تتأثر الشبكة.

3. عملية اتخاذ القرارات الإدارية:

نحن جميعاً في الأساس متخذي قرار، كل ما نقوم به بوعي أو دون وعي هو نتيجة لبعض القرارات، فالمعلومات التي نقوم بجمعها تهدف إلى مساعدتنا وفهم الأحداث من أجل تطوير أحكام جيدة لاتخاذ قرارات حول هذه الأحداث، وليس كل المعلومات مفيدة لتحسين فهمنا، إذا نحن نتخذ القرارات بشكل حدسي، ونميل إلى الاعتقاد بأن كل أنواع المعلومات مفيدة، وكلما كانت كمية

المعلومات أكبر كان ذلك افضل، فالمعلومات تلعب دوراً أساسياً في عملية اتخاذ القرارات، والاختلاف على كمية المعلومات المطلوبة وطريقة استغلالها فنجد أن توفر المعلومات ليس ضرورياً فقط لعملية اتخاذ القرارات بل لتنفيذها وتقييم القرارات المتخذة، ولذلك فإن الحاجة للمعلومات في اتخاذ القرارات عملية دائمة ومستمرة.

يرى الحسين (2014)، أن عملية اتخاذ القرارات تعتبر محوراً للأنشطة الإدارية في المنظمات على اختلاف أنواعها، فهي من أهم ما يمارسه المديرون بمختلف مستوياتهم الإدارية، وهي في ذات الوقت من أخطر جوانب العملية الإدارية بالنسبة للمديرين لأنهم مسؤولون مباشرة عن نتائج اتخاذ القرارات. أما عملية اتخاذ القرار تتم لمعالجة مشكلات قائمة أو لمواجهة حالات ومواقف معينة محتملة الوقوع أو لتحقيق أهداف مرسومة، وقد تكون المشكلات القائمة واضحة ومعروفة الأبعاد والجوانب أو قد تكون غامضة بالنسبة لعمقها وأبعادها والأسباب المكونة لها أو قد تكون غير موجودة في الأساس لكن حذر الإدارة واستطلاعها للظروف المحيطة تجعلها تنتبها بتوقع حدوثها، لذلك تقوم الإدارة في كل الحالات التي تستدعي اتخاذ القرارات بتجميع كل ما يلزمها من بيانات ومعلومات وتحليل كل ما يحيط بها من ظواهر وعوامل مختلفة لتساعد في الوصول إلى القرار الرشيد بعد تحليل البدائل وتقييمها، من أجل أن يكون القرار مناسباً لتحقيق الهدف الذي اتخذ من أجله (Avgerou & Walsham, 2017).

مفهوم عملية اتخاذ القرار:

وتعرف عملية اتخاذ القرار بأنها اختيار البديل الأفضل من بين مجموعة من البدائل (بلعابد، 2017). ويرى الذنبيات (2010)، أن عملية اتخاذ القرار عملية جماعية رغم تقبلها الفردية، فالقرار الجماعي أكثر رشداً والقرار الفردي يتم من خلال فرد لكنه نتاج عملية جماعية تشمل جمع المعلومات والبيانات اللازمة شارك فيك فيها العديد من الأفراد، فتكنولوجيا المعلومات لديها تأثير مهم على جودة اتخاذ القرارات في المنظمات، ولكن استقلالية تكنولوجيا المعلومات يؤهلها لأن تكون الوسيلة الأنجع في توفير أفضل الحلول والسبل لاتخاذ القرار، فلا يوجد أي نوع من أنواع المحاباة أو تغيير المعلومات لأي اعتبارات أو مصالح شخصية أو حزبية (Taylor, 2016).

يرى الباحث أن عملية اتخاذ القرار هي طريق الوصول إلى الحل الأفضل وذلك من خلال جمع المعلومات اللازمة والكافية على الوضع القائم من جميع الجوانب وتحليلها لوضوح الرؤيا والهدف المنشود الوصول إليه، وهذا ما نستطيع إنجازه بدقة وسرعة وفاعليه متناهيه، باستخدام وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة والشبكات المعلوماتية، لما لها من قدرة على نقل وتجميع المعلومات واسترجاعها وعرضها بسرعة وبطرق مختلفة رقمية وورقية مما يسهل على متخذ القرار وضوح الرؤيا وعرض جميع البدائل المتاحة والمتوفرة فيكون القرار فاعلاً سريعاً خالياً من الفجوات محققاً للأهداف مراعيًا العناصر البيئية للمؤسسة وظروف اتخاذ القرار ومكانه وزمانه وغيرها من المتغيرات المؤثرة على نجاح القرار وتطبيقه.

أهمية اتخاذ القرارات:

إن اتخاذ القرارات في المنظمات مهم جداً لأنه هناك عواقب لاتخاذ قرار خاطئ، فعندما يتم اتخاذ القرارات، من المهم أن يُقيم متخذ القرار بشكل جيد ودقيق لأن سوء الاختيارات يمكن أن يأخر التقدم أو يقضي عليه في القضايا الإدارية والقانونية والمالية.

ويشير بلعابد (2017)، أنه عندما يتخذ المدير وظيفته القيادية فإنه يتخذ مجموعة من القرارات سواء عند توجيه مرؤوسيه وتنسيق جهودهم أو استثارة دوافعهم وتحفيزهم على الأداء الجيد أو حل مشكلاتهم، وعندما تؤدي الإدارة وظيفة الرقابة فإنها أيضاً تتخذ قرارات بشأن تحديد المعايير الملائمة لقياس نتائج الأعمال، والتعديلات التي سوف تجربها على الخطة، والعمل على تصحيح الأخطاء إن وجدت، وهكذا تجري عملية اتخاذ القرارات في دورة مستمرة مع استمرار العملية الإدارية نفسها وأكد على ذلك هوبر (Huber, 2013)، بأن اتخاذ القرارات أمر ضروري في كل مستوى من مستويات الإدارة، فمستوى الإدارة العليا يضع القرارات الاستراتيجية مثل التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، ومستوى الإدارة الوسطى يضع القرارات التكتيكية مثل تقسيم الأعمال، وتثبيت السلطة والمسؤولية، وتكامل جهود الإدارة، ومستوى التشغيل يضع قرارات التشغيل العادية مثل إعداد جدول الأعمال اليومية، وتقسيم الأعمال، وتفويض السلطة وهكذا، فنوعية القرار بمثابة المقياس لتقييم الأداء الإداري، ويوفر خط واضح من التوجيه للإدارة من أجل تحقيق أهدافها وقياس الأداء المخطط له.

يعتبر القرار الإداري تصرفاً قانونياً أو نظامياً ووسيلة من وسائل الإدارة لتحقيق أغراضها وأهدافها، حيث يقوم القرار الإداري بدور كبير في مجال العملية الإدارية، فالقرار هو الذي يؤمن القوى البشرية والوسائل المادية اللازمين للعملية الإدارية، كما أن القرار هو الذي يبلور التوجهات والسياسات إلى أمور محسوسة، كما يعدل الأخطاء ويقوم الاعوجاج في مسار تلك العملية، كما أنه يوضح الالتزامات ويكشف الحقوق ، ولأهميته عُهد بإصداره إلى المستويات العليا في الهرم الإداري حيث تعتبر عملية إصداره من الوظائف الأساسية للوزراء والمدراء ونحوهم (Avgerou & Walsham, 2017).

يرى الباحث أن عملية اتخاذ القرار عملية مستمرة تبدأ مع التخطيط وتحديد الخطة وزمانها ومكانها ومواردها المختلفة وتحديد البيئة المناسبة لها، وتنتهي مع الرقابة والتقويم فهي عملية دائمة مستمرة تساعد المنظمة على تحقيق كل أهدافها بسرعة فاتخاذ القرارات الصحيحة عامل أساسي في تحقيق أفضل النتائج.

مراحل اتخاذ القرارات:

دراسة أي مشكلة لا بد من تحديدها وتحديد أبعادها ومن ثم تحديد الهدف من حل هذه المشكلة عن طريق السؤال، من هو الجانب الذي سوف يقع عليه التأثير نتيجة اتخاذ القرار وتقييم ما إذا كانت المؤسسة تحتوي على الكفاءات والمعارف والمهارات والخبرات، المناسبة للقيام بالواجبات ومراجعة المعايير الأخلاقية الرسمية ذات الصلة، ومراجعة المعايير القانونية ذات الصلة، ومراجعة الأبحاث والنظريات ذات الصلة، النظر في ما إذا كانت المشاعر الشخصية، التحيز، أو المصلحة الذاتية قد تؤثر على اتخاذ القرار، هل تم اتخاذ القرار بشكل جماعي وتم التشاور مع الآخرين.

ويشير بلعابد (2017)، أن الوظيفة الإدارية تعتبر من أهم الوظائف في المشروعات الاقتصادية حيث تتوقف عليها كل النتائج التي سوف يحصل عليها المشروع، ومن الممكن تعريفها بأنها عبارة عن قيادة وتوجيه ورقابة عناصر العمل الأصلية في المشروع، وتتكون هذه العناصر من العمل البشري ووسائل الانتاج، وأكد (Avgerou & Walsham 2017)، أن القرار

الإداري الجيد هو القرار الذي تُدرس جيداً قبل إصداره، أي قبل أن نتخذه، ندرس جميع الخيارات المتاحة والمتوفرة لنا والاضطلاع على جميع البدائل وعليه، فإن اتخاذ قرار يتطلب الكثير من الدراسة والتحليل والتفكير، ومع ذلك فإن معظم القرارات تتخذ باستخدام قدر يسير من التفكير الحقيقي، وذكر ساتي (Saaty, 2008)، أنه لاتخاذ قرار بشكل منظم يجب تحديد الأولويات، فيتم تحديد المشكلة وتحديد نوع المعرفة المطلوبة، ثم وضع هيكلية الأهداف بتدرج من أعلى لأسفل، وبناء مجموعات بحث ومقارنة لهيكلية الاهداف، ومقارنتها مع بعضها البعض لمعرفة الأولويات وأخيراً مراجعة الأولويات هل تناسب تحقيق الأهداف المتدرجة من أعلى لأسفل.

مراحل اتخاذ القرار:

إن اتخاذ القرار يتم من خلال مجموعة من المراحل المنظمة، الشكل التالي يوضح هذه

المراحل:



شكل رقم (3)

وأشار طارقجي (2010)، إلى أن تشخيص المشكلة يمثل المرحلة الأولى، فلا يمكن حل المشاكل إلا من خلال العمل الجماعي، وتعتبر المشاكل جزءاً من كل عمل جماعي لأن المجموعات تتشكل بهدف تحقيق أهداف محددة تساهم في تحسين أوضاع معينة، وحل المشاكل يعني الوصول إلى أهداف جديدة عن طريق إيجاد مخارج للتخلص من المآزق، ويمكن حل المشكلة إما بالطريقة الروتينية، أو باستخدام الإجراءات السائدة، وإما بالإبداع.

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة جمع البيانات، فاتخاذ القرار الفعال يعتمد على قدرة المدير في الحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة والمعلومات المحايدة والملائمة زمنياً من مصادرها المختلفة، ومن ثم تحديد أحسن الطرق للحصول عليها، ثم يقوم بتحليلها تحليلاً دقيقاً، ويقارن الحقائق والأرقام ويخرج من ذلك بمؤشرات ومعلومات تساعد على الوصول إلى القرار المناسب، وقد صنفت أنواع البيانات والمعلومات التي يستخدمها المدير إلى البيانات والمعلومات الأولية والثانوية، والبيانات والمعلومات الكمية، والبيانات والمعلومات النوعية، والأمور والحقائق (ناصر، 2005).

أما تحديد الحلول المتاحة وتقويمها تمثل المرحلة الثالثة من طرق الوصول إلى الحلول وتختلف حسب طبيعة وظروف كل مشكلة، وتصنف إلى حسب بنيتها، وهي محددة البنية وذات بنية ضعيفة ومشكلات غير محددة البنية، وتتميز ذات البنية المحددة بالوضوح وبالتحديد الدقيق للأهداف والبدائل والنفقات وهكذا فإن حل المشكلات من هذا النوع يتم بطريقة محددة باستخدام إجراءات وقواعد ومنهج واضح ومعروف تماماً، أما ذات البنية ضعيفة فتتعلق عادة بوضع الخطط والسياسات بعيدة المدى فيما يخص مختلف جوانب ومجالات نشاط المؤسسة والتي يتم تنفيذها على مراحل، أما الطريقة العملية لحل هذا النوع من المشاكل فتعتمد على التفكير الذهني وتحليل آراء الخبراء (بوشارب، 2014).

المرحلة الرابعة اختيار الحل المناسب للمشكلة وتتم عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الأنسب وفقاً لمعايير واعتبارات موضوعية يستند إليها المدير في عملية الاختيار وأهم هذه المعايير، تحقيق الحل للهدف أو الأهداف المحددة فيفضل البديل الذي يحقق لهم الأهداف أو أكثرها مساهمة في تحقيقها، واتفاق الحل مع أهمية المؤسسة وأهدافها وقيمها ونظمها وإجراءاتها، وقبول أفراد المؤسسة للحل واستعدادهم لتنفيذه، ودرجة تأثير الحل على العلاقات الإنسانية والمعاملات الناجحة بين أفراد المؤسسة، ودرجة السرعة المطلوبة في الحل، والموعد الذي يراد الحصول فيه على النتائج المطلوبة، ومدى ملائمة كل حل مع العوامل البيئية الخارجية، والقيم وأنماط السلوك والأنماط الاستهلاكية، والمعلومات المتاحة عن الظروف البيئية المحيطة، وكفاءة الحل، والعائد الذي سيحققه إتباع الحل المختار (ناصر، 2005).

المرحلة الخامسة متابعة تنفيذ القرار وتقييمه، يجب على متخذ القرار اختيار الوقت المناسب لإعلان القرار حتى يؤدي القرار أحسن النتائج، وعندما يطبق القرار المتخذ وتظهر نتائجه يقوم المدير بتقييم هذه النتائج ليرى درجة فاعليتها ومقدار نجاح القرار في تحقيق الهدف الذي اتخذ من أجله، وعملية المتابعة تنمي لدى متخذي القرارات أو مساعديهم القدرة على تحري الدقة والواقعية في التحليل أثناء عملية التنفيذ مما يساعد على اكتشاف مواقع القصور ومعرفة أسبابها واقتراح سبل علاجها، ويضاف إلى ذلك أن عملية المتابعة لتنفيذ القرار تساعد على تنمية روح المسؤولية لدى المرؤوسين وحثهم على المشاركة في اتخاذ القرار (موسى، 2010).

ويرى الباحث أن مراحل اتخاذ القرار جميعها تحتل الأهمية نفسها، فعملية جمع المعلومات لا يمكن ان تبدأ بدون تشخيص المشكلة، والتي بدورها يتم تشخيصها بناءً عن معلومات عولجت وحللت وتم فهمها، فاتضحت المشكلة وبناءً عليها توضع الحلول وإذا كانت المعلومات وافيه وكاملة، فإنها تأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب فتكون الحلول متعددة تأخذ بعين الاعتبار كل الظروف البيئية المحيطة وعليه يتم اختيار الحل المناسب، وعند تنفيذه تتم عملية الرقابة والمتابعة والتقييم للتعديل المستمر في الوظائف لضمان الفاعلية في اتخاذ القرارات وتنفيذها لتحقيق الأهداف، فعلى المدير تحديد طبيعة الموقف الذي خلق المشكلة، ودرجة أهمية المشكلة، وعدم الخلط بين أعراضها وأسبابها، والوقت الملائم للتصدي لحلها واتخاذ القرار الفعال والمناسب بشأنها.

اتخاذ القرار في المؤسسة التربوية:

إن عملية اتخاذ القرار أهم عنصر له أثر محسوس في حياة المنظمة، فهو نقطة البدء لجميع الإجراءات، فكل قرار يسبقه قرار ويتبعه قرار، بشكل مستمر حتى تحقق المنظمة أهدافها، فاتخاذ القرار عامل مهم جداً في نجاح أي مؤسسة، وقد اتسع نطاق اتخاذ القرار في المؤسسات التربوية والتعليمية في جميع المستويات، على سبيل المثال ما يميز مدير الدائرة أو رئيس القسم ومدير المدرسة عن بقية العاملين هو حقه في اتخاذ القرار، وأهم ما يميز القرار التربوي أنه لا يتوقف على إشراك العاملين في اتخاذ القرار التربوي فقط، بل يجب إشراك جميع من يتأثر بهذا القرار من مجتمعات محليه على صله مباشرة وغير مباشرة بالمؤسسة التربوية.

إن معرفة المدراء التربويين بخطوات اتخاذ القرار تعد غاية في الأهمية، ليس من الناحية النظرية فقط بل من الناحية التطبيقية، ولا بد أن يكون أسلوباً يتعلمه المشاركون في إطار إعدادهم للمهام الوظيفية (الهدهود، 1996)، وإذا نظرنا إلى القرارات التربوية نجدها جميعها تتعلق بأمور، التخطيط ورسم السياسات وحل المشكلات التي تتعلق بالمدرسة والمنهاج والطلبة وأولياء الأمور ومع تطور التوجهات التربوية الحديثة، أصبحت المؤسسات التربوية على صلة وثيقة بالبيئة المحلية من خلال برامج مختلفة كتعليم الكبار ومحو الأمية والأنشطة الرياضية والثقافية، وحتى تقوم بمسؤولياتها لا بد من اتخاذ القرار السليم المبني عن معرفة وعلم وإطلاع (حجي، 2000).

يرى الباحث أن عملية اتخاذ القرار التربوي من أهم مسؤوليات رجل الإدارة التربوية، ولا سيما في ظل التطور الحاصل على العملية التربوية والتعليمية فتوسيع مهام المدرسة، وتغير مفهوم التعلم أدى إلى تطبيق خطط جديدة يتم تنفيذها في المديرية التعليمية فلا بد أن تكون قرارات صائبة لأنها تتعلق في المورد الأهم في وطننا الغالي وهو الإنسان الفلسطيني أساس التنمية، حتى يكون قادراً على مواجهة التحديات.

خصائص المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار في المؤسسات التربوية:

أشار (غنيم، 2004)، إلى حاجة المنظمات لأنواع مختلفة من المعلومات لدعم اتخاذ القرارات ولتسهيل الأنشطة المختلفة التي تمارسها المنظمة على جميع المستويات ولكافة الوظائف لكي تستطيع امتلاك ميزة تنافسية وذكر سعيد (2008)، في هذا السياق أنه لا يوجد أي شكل أو نوع من أنواع المعلومات يصنف بأنه غير مفيد لأعمال المنظمة في وقت أو آخر إلا أن هناك أنواعاً من المعلومات قد يستفاد بها أكثر من غيرها فيما يتصل بوظائف المنظمة، وذكر الهزايمة (2009)، أن خصائص المعلومات التي يحتاجها الإداري لاتخاذ القرار، الدقة وهي درجة الخلو من الأخطاء سواء كان بالنقل أو المعالجة والتوقيت السليم، فلا قيمة للمعلومات إذا لم تكن في وقت حاجتها والمعلومات الجيدة يجب أن تصل بسهولة وسرعة وقت حاجتها، ويجب أن توافق احتياجات متخذ القرار، وعدم التغيير في المعلومات للتأثير على القرار الصادر من قبل متخذ القرار.

أشار عبد ربه (2013)، إذا كانت المعلومات التربوية غير دقيقة، فإنه لن يكون باستطاعة النظام التربوي الحصول على نتائج دقيقة اطلاقاً، إذ أن المدارس تشكل المصدر الأساسي للمعلومات وكل مدرسة تحفظ معلوماتها بطريقة غير مناسبة "تقنياً" للوصول إلى تكامل المعلومات، وأشار شيهان (2006) Sheeha، على الرغم من ضرورة عملية التكامل في المعلومات والبيانات كي تتمكن المنظمة من تصميم نظم مختلفة تخدم كافة المستويات التنظيمية ووظائفها وجميع أعمال المنظمة، وتسهل عملية الاتصال في جميع أرجائها، إلا أن عملية التكامل التكنولوجي والتنظيمي قد تكون صعبة ومكلفة، وعليه يجب على المنظمة أن تحدد أين يجب إجراء التكامل، وكم ستكون تكلفة هذا التكامل المالية.

نستنتج مما سبق أن المعلومات الدقيقة الواضحة الشاملة المتوفرة في الوقت المناسب التي تأخذ كل الجوانب المحيطة في المنظمة داخلياً وخارجياً، تنعكس على الخطة التربوية الجيدة، الواضحة المحددة بالزمان والمكان مراعية الإمكانيات المتاحة والمتوفرة، وهذا ما ينعكس على اتخاذ القرار الذي يتخذ القرار المناسب، وفق الخطة المعدة مسبقاً من المستويات العليا بناءً على المعلومات الكاملة في الزمان والمكان المحدد، ووفق الظروف والعناصر البيئية المختلفة.

جودة القرارات:

جودة القرارات الإدارية تتوقف على المعلومات المتاحة لمتخذي القرار، ويتم تقييم جودة القرارات وفق نتائج المترتبة على القرار، فإذا كانت النتائج مقبولة اعتبر القرار صحيحاً، فيتصف بالجودة والنجاح وفاعلية النتائج، سواء كان اتخذ بالمشاركة أو من قبل الفرد حتى يعالج المشكلة التي تم اتخاذها من أجلها.

ويشير التهامي (2008)، حتى نحكم على القرار بأنه جيد لا بد أن يكون، هادفاً ينطلق ضمن سياسة المنظومة الإدارية التربوية ويحقق أهدافها، وأن يكون البديل الأفضل من بين عدة بدائل لضمان فاعلية القرار، ويمثل إرادة الجماعة ويتمشى مع المصلحة العامة، وأن يكون قابلاً للتنفيذ فإذا كان القرار غير قابل للتنفيذ يفقد جودته وفعاليتها وذكر أحمد (2002)، أنه يجب على متخذ القرار أن يأخذ بعين الاعتبار أمور وأساليب مختلفة، حتى يتخذ قراراً يتسم بالجودة ومن هذه

الأمر، الإدارة الموقفية وحساسية الموقف، وإدارة الأزمات وإدارة الصراع، وتحليل النظم، ووقت التنظيم والنظرة المستقبلية لتبعات القرار، والبعد الاجتماعي.

يرى الباحث أن القرار التشاركي الجماعي غالباً يتسم بالجودة، فيتم اتخاذه بإشراك جميع العاملين، فيخلق الانتماء للقرار المتخذ بشعور العاملين أنهم هم من اتخذ القرار فتتناغم أهداف المؤسسة وأهداف الأفراد، ومن الضرورة للقرار المتخذ أن يكون قابلاً للتنفيذ يأخذ بعين الاعتبار عناصر الموقف الإداري والتربوي، فمن الممكن أن يكون القرار يتصف بالنجاح والجودة في وحدة إدارية على سبيل المثال ونفس القرار لا يتصف بالجودة بمكان آخر لأن عناصر الموقف تختلف فيجب أن تأخذ بعين الاعتبار.

الصعوبات التي تعترض عمليات اتخاذ القرار:

يجب على متخذ القرار عند اتخاذ قراره أن يكون متأكداً من كمال وصحة معلوماته، وعدم غموضها وبالتالي تكون النتائج مضمونة، أما القرارات المتخذة في جو من الغموض وعدم وضوح المعلومات، فتأخذ احتمال التجربة الصح أو الخطأ، وبذلك فإن هذا الموقف غير مرغوب فيه، ولكن قد لا يمكن تحاشيه لذا فإنه ينبغي البحث عن معلومات مناسبة تسمح بالانتقال من حالة الغموض إلى حالة التأكد، وتمثل هذه الحالة الصعوبة الحقيقية التي تواجه متخذ القرار.

ويشير الرفاعي (1977)، في هذا الصدد أن أهم الصعوبات التي تعترض عملية اتخاذ القرار، عدم توفر المعلومات الجيدة المتجددة عن ظروف العمل وإمكاناته، حيث تعتبر المعلومات الدعامة الأساسية لمتخذي القرار وذلك للأسباب التالية، شمول المعلومات وتجدها يحدد المشكلة بدقة ويحدد البدائل وقيمتها وفقاً للنتائج المرغوبة من كل بديل ويوفر التغذية الراجعة عند تنفيذ القرار لتعديل القرار إذا لزم الأمر أما علي (2001)، ذكر أن البيئة التي تعمل فيها المؤسسة تعتبر من أهم الصعوبات، بغية التعرف على مزايا وعيوب البديل المتوقع، والمقصود بالبيئة التقاليد والعادات والقوانين والتغيرات والعلاقات الإنسانية والظروف الاقتصادية والمالية والسياسية والتشريعات الحكومية والتطورات التكنولوجية، وتتجلى الصعوبة في تحديد المعايير سواء كانت مادية أو معنوية

أو منفعة، حيث يتم من خلال هذه المعايير تحويل النتائج غير المادية أو الاحكام الشخصية إلى معايير ملموسة.

ويشير عدنان (2006)، أن الصعوبات التي تعترض متخذ القرار، العجز عن تحديد المشكلة الحقيقية تحديداً واضحاً، والعجز عن وضع جميع البدائل المتوفرة والمتاحة وتوقع نتائجها فكل فرد محدود بقدراته وأخلاقه وعاداته الاجتماعية وفلسفته وخبرته عن الأشياء المتعلقة بموقعه الوظيفي، فعنصر الوقت غالباً ما يؤثر على متخذ القرار، كما أن عدم وجود قرار يرضي الجميع بشكل يشكل صعوبة للمدير، عدم القدرة على تحديد الأهداف التي يمكن أن تتحقق باتخاذ القرار.

مما سبق نستنتج أن المعوقات التي تحول دون اتخاذ القرار السليم، تتمثل في تدني بعض الجوانب لدى متخذ القرار منها، نقص المعلومات، وعناصر الموقف الإداري، والصفات الشخصية وقدرات متخذي القرار وخبراتهم ومهارات اتخاذ القرار، والتوافق بين حاجات الأفراد وحاجات التنظيم من المعوقات الرئيسية التي تواجه متخذ القرار، وعليه يجب تزويد المسؤولين بمهارات اتخاذ القرار وتنمية الصفات الشخصية كالعلاقات الاجتماعية الايجابية، وتوعية الإداريين أن المشاركة في اتخاذ القرار مع العاملين ليس انتقاص من هيبتهم وإنما هو رأي الأغلبية.

4. أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على عملية اتخاذ القرار:

نحن نعيش في عالم التكنولوجيا حيث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غيرت أحوال المؤسسات والمنظمات وطرق عملها، فأصبحت المؤسسات والمنظمات تعرف أنه باستخدام التقنيات والأنظمة المحوسبة يجعلها مرشحة لاعتلاء الصدارة في المنافسة وتقديم أفضل فاعليه أداء، فتوجهت إليها المؤسسات في خططها التطويرية كنوع من النهوض بالمؤسسة.

إن تكنولوجيا المعلومات عاملاً محفزاً للمنظمات الباحثة عن التميز في مخرجاتها والكفاءة والفعالية في أدائها، لذا تسارعت المنظمات لتطبيقها واستخدامها لما لها من أثر في رفع مستوى الأداء وتحسين القرارات الإدارية والاستغلال الأمثل للقوى العاملة ويرى القضاة (2007)، أن تكنولوجيا المعلومات تحسن الأداء الوظيفي من خلال تخطي الأعمال الروتينية وإنجاز الأعمال

بدقة متناهية واستغلال الوقت في التخطيط الاستراتيجي، مما يسهم في رفع فعالية الإدارة العليا كما تسهم في زيادة كفاءة المنظمة في استغلال مواردها المختلفة، كما تسهم في زيادة البحث والتطوير والتدريب فيزداد انتماء العاملين وولائهم، كما يري كاسيكو ومينتوليرج (Cascio & Montealerge, 2016)، أن استخدام التكنولوجيا الحديثة يمكن العاملين وينبغي أن تعزز لديهم الدافع الذاتي والرفاه، وتعزز الإنتاجية، وتعزز الرضا الوظيفي، والالتزام التنظيمي، والسلوكيات الجنسية بين العمال ويرى بلعابد (2017)، أن تكنولوجيا المعلومات أسهمت في التأثير على المنظمات المستخدمة لها بالمقارنة مع المنظمات الأخرى وتمثل ذلك في زيادة الإنتاجية من حيث زيادة المخرجات وتقليل التكاليف في المنظمات، وتحسين إدارة الجودة الشاملة، وتطوير وتعزيز إدارة المعرفة والمعلومات، وتسهيل عملية إدارة التغيير في المنظمات، وتحسين أداء المنظمة وزيادة كفاءتها وفعاليتها في تحقيقها لأهدافها، وتطوير الهيكل التنظيمي للمنظمة وإزالة الحدود والفواصل بين الوحدات والمستويات الإدارية المختلفة، كما تعمل تكنولوجيا المعلومات على تطوير الأساليب الإدارية في المنظمة بما يتماشى مع استراتيجيات الإدارة الحديثة في التغيير والقيادة.

ويرى الباحث أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تلعب دوراً هاماً في تغيير العمل والمنظمات وتحديد وتوضيح قنوات الاتصال العمودية والأفقية داخل الوحدات الإدارية، وسهولة استرجاع المعلومات وفاعلية القرارات، مما يسهل على المنظمة تقدير احتياجات المستقبل ويهيئها لاحتمالات التغيير المتوقعة في بيئة العمل، وبذلك يكون بوسع الإدارة القدرة على مواجهة أي مستجدات بثقة وثبات.

المخاطر التي تهدد الشبكات المعلوماتية:

إن التخريب والسرقة من أقدم الأخطار التي يتعرض لها الإنسان سواء كانت لمحفوظات ثمينة أو مال أو معلومات ولكن في القدم كان السارق يترك أثراً يدل على السرقة كقفل مكسور أو ما شابه أما بعد التطور المعلوماتي الحاصل على تقنيات العصر، فلا يعرف الضحية بالسرقة إلا بعد فوات الأوان، ولهذا فإن أمن المعلومات موضوع في غاية الأهمية يمس كل المتعاملين مع الوسائط الإلكترونية، ويمس مصالحهم ويؤثر على أعمالهم بشكل مباشر.

ويرى ألبرت ودورفي (Alberts & Dorofee, 2002)، أن أمن المعلومات يتطلب أكثر من أدوات التكنولوجيا الحديثة، فيجب أن تفهم المنظمات بالضبط ما تحاول حمايته ولماذا قبل اختيار أداة الحماية، وإجراء تقييم دقيق لاحتياجات الأمن والمخاطر يجب أن يسبق أي تطبيق لأي خطة أمنية لضمان أن جميع المشاكل ذات الصلة، تم أخذها بعين الاعتبار.

وذكر موقع موضوع الإلكتروني أن أمن المعلومات هو علم أو مجال يبحث في كيفية حماية المعلومات والبيانات وأنظمتها، ويوفر السبل والطرق المناسبة في تحقيق هذا الغرض، ومجال أمن المعلومات هو أحد المجالات التي تتفرع من علم الحاسوب؛ إذ يرتبط علم الحاسوب ارتباطاً وثيقاً بهذا المجال، ومن الأمور التي يُعنى بها مجال أمن المعلومات حماية المعلومات من الاختراق، والوصول غير المخول، والاستعمال غير المصرح به، والتجسس من قبل المتطفلين، ويذكر الحسين (2014)، أن أهم المخاطر التي تهدد أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الإدخال المتعمد وغير المتعمد لبيانات غير صحيحة بواسطة موظفي المنشآت، وإدخال فيروسات الكمبيوتر إلى النظام المحاسبي، ومشاركة الموظفين في استخدام نفس كلمات السر، وطمس أو تدمير مخرجات الحاسب الآلي، والكشف (الإظهار) غير المرخص به للبيانات والمعلومات عن طريق عرضها على شاشات العرض أو طبعها على الأوراق، وكذلك توجيه المطبوعات والمعلومات إلى أشخاص غير مخول لهم باستلام تلك المعلومات أو الاطلاع عليها كما بين ياسين (2000)، أن إجراءات أمن وسرية المعلومات كل الوسائل والتقنيات المستخدمة لحماية معلومات النظام من كل وسائل الاستخدام الغير مشروعة كالتغيير والتعديل والسرقة والحاق الضرر المتعمد.

مما سبق نرى أن المعلومات تشكل عنصراً هاماً في أي عملية اتصال وتختلف أهمية هذه المعلومات فكان لا بد من حمايتها من المتطفلين والمخترقين وتحديد صلاحية الوصول إليها بناءً على أهميتها فالمعلومات الإدارية والمالية عن أي مؤسسة لا يجوز الوصول إليها سوى من الشخص المخول صاحب القرار والصلاحية المناسبة، لأن غير ذلك يعرض المؤسسة وأمنها للمخاطر المختلفة، ويبحث المختصون في أمن المعلومات في سبيل تحقيق الحماية اللازمة للمعلومات عن أفضل الطرق والسبل والوسائل التي يمكن من خلالها تأمين المعلومات من كل

الأخطار التي سبق ذكرها، فالمشكلة الأساسية في المخاطر التي تواجه شبكات المعلومات أن المديرين لا يدركون عموماً للإجراءات التي يمكن اتخاذها لتقليل المخاطر، وبسبب هذا النقص في المعرفة، فالإجراءات اللاحقة للتخطيط أو التعامل مع المخاطر التي تواجه النظم أقل فعالية من التي يحتاجونها أن تكون، وهذا تفسير يوضح سبب أن تكون هذه المخاطر مدمرة وكارثية على النظام.

ثانياً: الدراسات السابقة:

من خلال اطلاع الباحث على العديد من الدراسات السابقة تبين أن الدراسات العربية التي تربط بين موضوعي تكنولوجيا المعلومات والقرارات الإدارية شبه معدومة، وبالتالي تضمن هذا المحور ثلاثة أقسام رئيسية، تناول الأول منها تكنولوجيا المعلومات في المجالات المختلفة بينما تناول الثاني تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات التربوية وتناول القسم الثالث اتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسات التربوية.

القسم الأول: تكنولوجيا المعلومات في المجالات المختلفة:

دراسة فيكانتش وموريس وأكيرما (Morris & Ackema Venkatesh, 2000) عنوان الدراسة "أثر تكنولوجيا المعلومات على الجنسين عند اتخاذ القرار"، وهدفت الدراسة لمعرفة ردود فعل 355 من الموظفين في فرع مكافحة الارهاب في الولايات المتحدة الأمريكية خلال استخدام "تطبيق تكنولوجيا حديث" على مدى 5 أشهر، وأظهرت النتائج أن قرارات الرجال تأثرت بقوة أكبر جراء استخدام التكنولوجيا وتوصي الدراسة بما أن الرجال النسبة الأكبر من متخذي القرار في جميع مستويات الهرم التنظيمي فإنه يجب على المديرين تفعيل استخدام التكنولوجيا لما لها من أثر إيجابي على قراراتهم.

دراسة البحيصي (2006) عنوانها "تأثير تكنولوجيا المعلومات الحديثة وأثرها على القرارات الإدارية في منظمات الأعمال دراسة استطلاعية للواقع الفلسطيني"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على القرارات الإدارية في المنشآت

الفلسطينية، بلغ حجم العينة ما مجموعه 126 شركة من الشركات المساهمة المحدودة وشركات التضامن في قطاع غزة، وقد قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة لكونه من أنسب المناهج في دراسة الظاهرة، وقد قام الباحث أيضاً باستخدام المصادر الثانوية والأولية، وتتكون المصادر الثانوية من الكتب والمجلات العلمية المتخصصة، أما المصادر الأولية فقد تركزت في استبيان، وتوصلت الدراسة إلى أن الجزء الأكبر من الشركات الفلسطينية لا تستخدم هذه التقنيات، وأن تلك الشركات التي تستخدمها إنما تقوم بذلك بشكل جزئي فقط، وقد تبين أن عدم معرفه المدراء بأهمية الإنترنت، وضعف إمكانياتهم في اللغة الإنجليزية تشكلان أهم العوامل التي تؤدي إلى عدم استخدام الشركات الفلسطينية لهذه التقنيات، وهذا النقص الواضح في استخدام تكنولوجيا المعلومات في الشركات الفلسطينية يعكس بكل وضوح قدر ضئيل من الأثر لهذه التكنولوجيا على عملية اتخاذ القرارات في هذه الشركات، وقد أوصى الباحث إلى ضرورة إحداث تحول في نظم المعلومات الإدارية التقليدية المستخدمة في الشركات الفلسطينية يهدف أساساً إلى دعم القرار.

أجرى دراسة بن عسولي وشباتي وليشينو (Shabtai & Leshno, Ben Assuli, 2013)

عنوانها "أثر السجل الصحي الإلكتروني في تحسين عملية اتخاذ القرارات الطبية"، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر السجل الصحي الإلكتروني على عملية اتخاذ القرارات الطبية في أقسام الطوارئ التي تعمل في بيئات تتسم بالعمل تحت الضغط الكبير، وقد استخدم الباحث تحليل سجلات المرضى في قاعدة بيانات أكبر سبع مستشفيات في "إسرائيل" شملت 281750 سجلاً، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن استخدام سجل صحي إلكتروني يحتوي على جميع المعلومات الصحية القديمة والحديثة عن المريض، ساهم بشكل أكبر في اتخاذ قرارات طبية صحيحة، وأوصى الباحث إلى ضرورة استخدام السجل الصحي الإلكتروني في المستشفيات لقدرته على توفير معلومات كاملة وافية عن حالة المريض الطبية فتكون عملية اتخاذ القرار الطبي سهلة وصحيحة.

القسم الثاني: تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات التربوية:

أجرى ليدنر وسركا دراسة (Leidner & Sirkka, 1995) عنوان الدراسة "أثر استخدام

تكنولوجيا المعلومات على تحسين إدارة المدارس"، وهدفت الدراسة إلى مقارنة نماذج تعليمية مختلفة

تستخدم تكنولوجيا المعلومات لتزويد إدارة التعليم بالمعلومات في جامعة مينوستا في الولايات المتحدة الأمريكية وأظهرت النتائج أن هناك العديد من النماذج التي ممكن أن نستخدم فيها تكنولوجيا المعلومات في إدارة التعليم ولها أثر كبير في تسهيل عرض المعلومات والوصول إليها، وأوصت الدراسة إلى تفعيل استخدام تقنيات التكنولوجيا المتطورة في إدارة البرامج والمؤسسات التعليمية.

أجرى اكبابا دراسة (Akbaba, 2001) عنوان الدراسة "موقف مديري المدارس الابتدائية من استخدام تكنولوجيا المعلومات والحاسوب في مدارسهم"، وهدفت الدراسة إلى معرفة وجهة نظر مدراء المدارس الأساسية وخبرتهم في استخدام الحاسوب والعلاقة بينهما، وتكون مجتمع الدراسة من 124 مديراً ومديرة، في منطقة أنصاليا التركية، ولجمع البيانات طور الباحث مقياساً للاتجاه نحو التكنولوجيا، وكذلك استبانة للتعرف على خبرة المديرين في استخدام الحاسوب، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مديري المدارس لديهم توجه إيجابي نحو التكنولوجيا، ولكنهم لا زالوا مترددين في الاستفادة منها في أعمالهم اليومية، وأن جميع المدارس كانت مزودة بالحاسوب، وأن 68.5% من مديري المدارس يستخدمون الحاسوب، وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسات لاتجاهات وسلوكيات مديري المدارس فيما يخص توظيف التكنولوجيا في التعليم، والعمل على تطوير المهارات الواجب توافرها لديهم.

أجرى كاستل وجوريس دراسة (Castel & Gorris, 2007)، عنوانها "تكنولوجيا المعلومات وأثرها على اتخاذ القرارات في الأداء الوظيفي"، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تكنولوجيا المعلومات وأثرها على اتخاذ القرارات في الأداء الوظيفي، كما هدفت إلى تقديم الأدلة التجريبية حول تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على اتخاذ القرار في الشركات الإسبانية، يتكون مجتمع الدراسة من (1225) شركة إسبانية، ولجمع البيانات استخدم الباحث استبيان، وتوصل الباحث في هذه الدراسة إلى أن الاختلاف في تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الشركات الإسبانية ينعكس على موقف المدير في اتخاذ القرار، وبالتالي زيادة المكاسب الإنتاجية، وأوصى الباحث إلى ضرورة استخدام أحدث التقنيات والوسائل التكنولوجية في إدارة أعمال الشركات الإسبانية لما لها من عظيم الأثر على صحة القرار الإداري وبالتالي زيادة الربح.

دراسة ردة (2007) عنوانها "استخدام التقنيات الحديثة في إدارة المدارس الثانوية الحكومية والأهلية للبنين في مدينة جدة"، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى التقنيات الحديثة المتوافرة في إدارة المدارس الثانوية الحكومية والأهلية للبنين في مدينة جدة وأهمية استخدامها ودرجة استخدامها والمعوقات التي تواجه مديري المدارس الثانوية الحكومية والأهلية، والتي تحد من استخدامهم الفعال للتقنيات الحديثة بالإضافة إلى تعرف أبرز احتياجات إدارة المدارس الثانوية بالنسبة لاستخدام التقنية الحديثة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكانت الاستبانة أداة الدراسة، وطُبقت على (110) مديراً من المدارس الثانوية الحكومية والأهلية للبنين في جدة، وكان من أهم نتائجها أن هناك اتفاق على أن التقنيات الحديثة تسهم في إنجاز العمل المدرسي بطريقة أفضل من إنجازها يدوياً، ومن أهم معوقات استخدام التقنيات الحديثة، نقص الكوادر البشرية المؤهلة فنياً لاستخدامها وقلة خبرة العاملين في مجال الإدارة المدرسية بطرق استخدامها، وأوصى الباحث إلى ضرورة تدريب وتأهيل مدراء المدارس على استخدام وسائل وتقنيات الاتصال الحديثة للاستفادة منها بأقصى درجة، وإلى ضرورة توفير وتعزيز وسائل التقنيات الحديثة بمختلف أنواعها في المدارس.

دراسة خلوف (2010) عنوانها "واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية الثانوية في الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات"، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية الثانوية في الضفة الغربية، من وجهة نظر المديرين والمديرات، بالإضافة إلى بيان أثر متغير عدد الدورات التدريبية في مجال الإدارة الإلكترونية في واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية، وتكونت عينة الدراسة من 322 مديراً ومديرة، قامت الباحثة بإعداد استبانة بالاعتماد على الأدب النظري، والدراسات ذات الصلة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها أن هناك واقع منخفض لتطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية الثانوية في الضفة الغربية، من وجهة نظر المديرين والمديرات، وأوصت الدراسة إلى ضرورة اشتراك المدارس بشبكة الإنترنت، لما يسهل تداول المعلومات بين المدارس والمديرية أو الوزارة، والعمل على تأسيس شبكات داخلية في المدارس.

أجرى زينودين دراسة (Zainudin, 2010) عنوانها "استخدام نظام معلومات PSS لتطوير الأداء الإداري في المدارس"، وهدفت الدراسة إلى مراقبة تطور 9843 مركز دراسي في أستراليا باستخدام نظام SRC (نظام معلومات إدارية)، وأظهرت الدراسة عدة نتائج أهمها أن استخدام النظم التقنية الحديثة يسرع عملية التطور المدرسي كما يعطي عمر أطول للخدمات التي تقدمها الإدارة المدرسية للطلبة، كما أوصت الدراسة للعمل على حوسبة أنظمة المركز التعليمية لما لها من فائدة في تسريع معالجة المعلومات.

أجرى فيسنتي وميجويل دراسة (Vicente & Miguel, 2011) عنوانها "استخدام الجامعات لأنظمة المعلومات الإدارية" وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر استخدام الأنظمة الإدارية في إدارة الأنشطة اليومية للجامعات، وقد استخدم الباحث تحليل سجلات الأنشطة اليومية لخمس جامعات إسبانية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن استخدام الأنظمة المحوسبة في إدارة الأنشطة اليومية للجامعة، ساهم بشكل أكبر في اتخاذ قرارات صحيحة، في جميع المجالات سواء التعامل مع الطلبة أو المحاسبة أو الموظفين، وأوصى الباحث إلى ضرورة استخدام النظم الإدارية الحديثة والتقنيات في إدارة الأعمال اليومية للمؤسسات التعليمية.

دراسة أبو شرح (2011) بعنوان "درجة فاعلية أداء مديري مدارس وكالة الغوث بمحافظات غزة في ضوء التكنولوجيا الإدارية المعاصرة وسبل تطويره"، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة فاعلية أداء مديري مدارس وكالة الغوث بمحافظة غزة في ضوء التكنولوجيا الإدارية المعاصرة وسبل تطويره، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وطبق استبانة كأداة لدراسته على عينة تمثل مجتمع الدراسة من (181) مديراً ومديرة، حيث تم توزيع عليهم استبانة مكونة من (40)، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن أداء مديري مدارس وكالة الغوث الدولية في ضوء التكنولوجيا الإدارية المعاصرة فاعل ويعطي نتائج جيدة، وأوصى إلى ضرورة العمل على عقد دورات تدريبية مستمرة لمديري المدارس لتعزيز كفاياتهم وقدراتهم في استخدام التكنولوجيا.

دراسة ميالة (2013) عنوانها "واقع استخدام نظم المعلومات الإدارية وعلاقتها بعملية اتخاذ القرار في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها"، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع استخدام نظم المعلومات الإدارية في مديريات التربية والتعليم وعلاقتها بعملية اتخاذ القرار من وجهة نظر العاملين في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، قامت الباحثة بتطوير استبانة تم توزيعها على عينة مقدارها (263) فرداً، وأظهرت الدراسة عدة نتائج كان أهمها أن المعلومات التي تقدمها الأقسام داخل إدارات التربية والتعليم من خلال استخدام نظم المعلومات مهمة جداً عند اتخاذ القرارات الإدارية، وأوصت الباحثة جملة من التوصيات كان أهمها ضرورة بناء نظام معلوماتي متكامل في مديريات التربية، ورفع عملية التبادل الإلكتروني بواسطة الإنترنت، وذلك لتقليل الوقت والجهد وزيادة سرعة إنجاز الأعمال -أي بناء نظام معلوماتي مركزي ترتبط فيه معلومات جميع الأقسام ويتم نقلها لاستخدامها عند الحاجة ويكون النظام متعدد الصلاحيات حسب المستوى الإداري الذي يحمله الموظف- وهذا ينسجم مع الدراسة الحالية إذ أنها تقيس فعالية وأثر الأنظمة المعلوماتية المتكاملة المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة من وسائل نقل المعلومات والشبكات على اتخاذ القرارات الإدارية والتخلص من المشكلات الجغرافية في إرسال واستقبال المعلومات وربطها بالقرارات الصحيحة، بحيث تساهم نظم المعلومات الإدارية في تقديم مجموعة من الاستراتيجيات والطرق التي تساعد دور الإدارة الإلكترونية في عملها، فعرفت الباحثة نظم المعلومات الإدارية إجرائياً على أنه الأشخاص والسجلات والبيانات التي تعمل مع بعضها في إنتاج المعلومات الداعمة لاتخاذ القرار، بينما التعريف الإجرائي لتكنولوجيا المعلومات في الدراسة الحالية جميع الأساليب الإلكترونية التي تستخدمها مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية سواء كانت برامج أو أدوات أو اتصالات.

دراسة الزعبي (2014) عنوانها "مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية التابعة لمديرية التربية والتعليم في محافظة إربد من وجهة نظر مديري المدارس"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية التابعة لمديرية التربية

والتعليم في محافظة إربد من وجهة نظر مديري المدارس، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بتصميم استبانة تكونت من (38) فقرة، تم توزيعها على عينة الدراسة والبالغ عددها (43) مدير ومديرة من مدرّاء المدارس الحكومية التابعة لمديرية التربية والتعليم في محافظة إربد، تم اختيارهم بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة وخرجت الدراسة بعدة نتائج كان أهمها وجود مستوى متوسط لتطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية التابعة لمديرية التربية والتعليم في محافظة إربد، وأوصت الباحث على ضرورة استخدام الأنظمة والتقنيات الحديثة، كما أوصت على ضرورة إجراء دراسات مشابهة على عينة أكبر من مدرّاء المدارس الحكومية والخاصة في مناطق مختلفة من المملكة الأردنية الهاشمية لمعرفة واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس.

دراسة أبو عاذرة (2015) عنوانها "دور تكنولوجيا المعلومات في الإشراف التربوي على المدارس الحكومية" وهدفت هذه الدراسة إلى وضع تصور مقترح يمكن من خلاله استخدام تكنولوجيا المعلومات في الإشراف التربوي ومعرفة أهم المعوقات التي تحول دون استخدام تكنولوجيا المعلومات في الإشراف التربوي، ولقد اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لطبيعة الدراسة وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع المشرفين التربويين بالإضافة رؤساء أقسام الإشراف التربوي في وزارة التربية والتعليم وذلك لعام 2014-2015 والبالغ عددهم (197) مشرفاً تربوياً، واستخدمت الباحثة الاستبانة كأداة للدراسة، وتكونت الاستبانة من (98) فقرة وزعت على خمسة محاور، وخرجت الدراسة بعدة نتائج كان من أهمها معرفة المشرف التربوي بأهمية تكنولوجيا المعلومات في إدارة الأشراف التربوي كانت (93.33) وبالتالي كانت بدرجة كبيرة جداً أما بالنسبة لمتوسط المهارة الإلكترونية لدى المشرف التربوي في استخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة الإشراف التربوي بلغت (55.92) أي أنها كانت بدرجة متوسطة، وأوصت الباحثة إلى ضرورة العمل على تأهيل المشرفين التربويين في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات لتحسين مهارتهم وقدرتهم على استخدام تكنولوجيا المعلومات في الإشراف التربوي.

القسم الثالث: اتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسات التربوية:

دراسة البلشوي (2002) عنوانها "مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار التعليمي في مدارس المرحلة الثانوية بسلطنة عمان"، وهدفت الدراسة إلى معرفة طبيعة مبدأ المشاركة في عملية اتخاذ

القرار التعليمي من منظور الأدبيات التربوية، وواقع مشاركة مديري المدارس الثانوية ومعلميها الأوائل في عملية اتخاذ القرارات التعليمية وتحديد الصعوبات التي تحد من فاعلية مشاركتهم فيها للتوصل إلى مقترحات تفعيل هذه المشاركة، حيث اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، تكونت عينة الدراسة من (372) فرداً تم اختيارهم بطريقة قصدية من مديري المدارس الثانوية ومعلميها الأوائل في المناطق التعليمية العشرة في سلطنة عمان، استخدمت الباحثة استبانة مكونة من (65) فقرة، وخرجت الدراسة بعدة نتائج كان أهمها وجود ممارسة عالية ودائمة لعملية اتخاذ القرارات التعليمية من قبل مديري المدارس الثانوية ومعلميها الأوائل، كما تبين أيضاً وجود مراعاة عالية لأسس اتخاذ القرار ومشاركة فعالة في كل مراحلها وخطواته، كما أن الأساليب المتبعة في المدارس معظمها أساليب علمية وجيدة تفعل المشاركة وتتيح للمعلمين والمعلمات مجالاً للتعبير عن آرائهم ومقترحاتهم، وأوصت الدراسة إلى ضرورة تفعيل المشاركة في اتخاذ القرارات التعليمية.

كما أجرى لاري دراسة (Larry, 2003) عنوانها "مدى مشاركة المدرسين بالمدارس المتوسطة في اتخاذ القرارات وعلاقة ذلك بفريق التعليم المركزي المختص"، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مشاركة المدرسين بالمدارس المتوسطة في اتخاذ القرارات وعلاقة ذلك بفريق التعليم المركزي المختص، وشملت عينة الدراسة (326) مدرس ومدرسة في (100) مدرسة متوسطة في ولاية ديترويت، وكانت أداة الدراسة (70) استبيان موجه للمدرسين ذوي الصفات الشخصية العالية والمدرية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها رغبة المعلمون في المشاركة في اتخاذ القرار في المستوى البنائي الأساسي، وتبين أيضاً أن المشاركة في اتخاذ القرارات تزود المعلمين بنوع من الرقابة في حياتهم العملية، وبينت أيضاً أن المعلمون ذوو الفعالية العالية بالمدارس المتوسطة لهم رغبة شديدة في المشاركة واتخاذ القرارات في عمليات التخطيط والتنظيم وإعداد المناهج، وأوصت الدراسة إلى ضرورة تدريب المعلمين لزيادة فعاليتهم المرغوبة على اتخاذ القرارات.

دراسة أبو سبت (2005) عنوانها "تقييم دور نظم المعلومات الإدارية في اتخاذ القرارات الإدارية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة"، وهدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى وجود فروق بين مكونات نظم المعلومات الإدارية في الجامعات، كما ركزت الدراسة على قياس دور

جودة المعلومات واستخدام نظم المعلومات الإدارية في عملية اتخاذ القرارات، حيث تم تصميم استبانة مكونة من (60) فقرة تم توزيعها على عينة مؤلفة من (195) متخذ قرار موزعة على الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة وتم اعتماد العينة الطبقية في اختيار عدد أفراد العينة، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل إثراء هذه الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها أن هناك علاقة طردية قوية بين جودة المعلومات (الدقة -الملائمة -التوقيت المناسب -الكمية) واستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية اتخاذ القرارات الإدارية، وأظهرت الدراسة إلى أن نظم المعلومات الحالية لا ترتقي إلى النظم الخبيرة حيث لا تعطي حلولاً للمشكلات، وعدم توفيرها لمعلومات إحصائية خارجية وعدم اتصالها المباشر مع مراكز إحصاء داخل الوطن أو خارجه، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي من شأنها تطوير دور تكنولوجيا المعلومات في عملية اتخاذ القرارات في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة.

دراسة الأشهب (2006) عنوانها "درجة مشاركة أعضاء الهيئات التدريسية في مدارس القدس في اتخاذ القرار وعلاقته في الانتماء لمهنة التعليم"، وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى درجة مشاركة أعضاء الهيئات التدريسية في المدارس الحكومية والرسمية والخاصة في محافظة القدس في اتخاذ القرارات المدرسية وعلاقته بانتمائهم لمهنة التعليم من وجهة نظر مديري المدارس ومعلميهم، وعلاقة بعض المتغيرات مثل (المهنة، الجنس، الخدمة، المؤهل العلمي، الجهة المشرفة) بدرجة المشاركة في اتخاذ القرار، اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، حيث اختيرت عينة الدراسة بطريقة العينة الطبقية القصدية وبلغ عدد أفرادها (81) مديراً و(438) معلماً ومعلمة، حيث تم استخدام استبانة من أجل إثراء هذه الدراسة، وتم الخروج بعدة نتائج كان من أهمها أن درجة مشاركة المعلمين في اتخاذ القرارات المدرسية من وجهة نظر المديرين والمعلمين متوسطة كما تبين أيضاً أن درجة مشاركة المعلمين عالية في مجال القرارات المتعلقة بالمنهاج، ومنخفضة في مجال القرارات المتعلقة بالمرافق المدرسية والأمور المالية، وأوصت الدراسة إلى ضرورة إشراك المعلمين في عملية تخطيط واتخاذ القرارات لأن ذلك يزيد دافعيتهم في متابعة وتطبيق القرارات الإدارية لشعورهم بالمسؤولية وأنهم جزء من القرار.

دراسة **حرز الله (2007)** عنوانها "مدى مشاركة معلمي المدارس الثانوية في اتخاذ القرارات وعلاقته برضاهم الوظيفي"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مشاركة معلمي المدارس الثانوية في اتخاذ القرارات وعلاقته برضاهم الوظيفي في محافظات غزة وقد قام الباحث لتحقيق أهداف الدراسة ببناء استبانتين إحداهما لقياس مدى مشاركة معلمي المدارس الثانوية في اتخاذ القرارات تتكون من (50) فقرة موزعة على (5) مجالات، والأخرى لقياس رضاهم الوظيفي تتكون من (43) فقرة موزعة على (6) مجالات، وقد طبق الباحث أداتي الدراسة على عينة طبقية قصدية من معلمي المدارس الثانوية بلغ عددها (306) معلماً ومعلمة أي بنسبة 10% تقريباً من مجتمع الدراسة، وكانت نتائج الدراسة أن معلمي المدارس الثانوية يشاركون بدرجة متوسطة في اتخاذ القرارات، كما وتبين أيضاً أن أعلى درجات مشاركة المعلمين في اتخاذ القرارات كانت في القرارات المتعلقة بالمنهاج، ثم القرارات المتعلقة بشؤون الطلبة، ثم القرارات المتعلقة بالمعلمين، ثم القرارات المتعلقة بالمجتمع المحلي وقد حصلت القرارات المتعلقة بالمبنى المدرسي والأمور المالية على أقل درجة من المشاركة، وأوصت الدراسة على ضرورة المشاركة الإيجابية في عملية اتخاذ القرار من جميع العاملين وأنها لا يجب أن تقتصر على مدير المدرسة وحده، وأن عمليات التفويض لا تنقص من حق مدير المدرسة أو من سلطاته ولكنها تخفف العبء الإداري وتبني قيادات جديدة ذات خبرة قادرة على التغيير والتطوير.

كما أجرى **فليكس دراسة (Felix، 2012)**، عنوانها "مشاركة الموظفين في عملية اتخاذ القرار التعليمي في بريطانيا: تصورات الجودة والعدالة الاجتماعية"، وهدفت الدراسة إلى اكتشاف نوع القيادة أثناء عملية اتخاذ القرار في المستويات الإدارية المختلفة في القطاع التعليمي، تكونت البيانات من استجابات 67 فرد من العاملين في القطاع التعليمي البريطاني، تمت من خلال مشاهدات ومقابلات حيث تم أخذ بيانات تتعلق فقط بعملية اتخاذ القرار، وأظهرت النتائج أن شمولية اتخاذ القرار تتناقص مع التسلسل الهرمي للجماعات كلما اتجه الهرم للقاعدة، كما ترتبط فرق صنع القرار على مختلف المستويات مع مستويات مختلفة من العدل والإنصاف المتعلقة بعملية المنافسة بين الناس، وأوصت الدراسة إلى ضرورة دراسة العوائق التي تقف في طريق اتخاذ قرار شامل وعادل في المؤسسات التربوية.

دراسة **جرايدة (2014)** عنوانها "نموذج مقترح لتقييم الكفاءة التربوية للمدرسة في وزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان"، وهدفت الدراسة إلى بناء أنموذج لتقييم الكفاءة التربوية للمدرسة في وزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان، والتحقق من صدقه وقابلية تطبيقه، حيث عنى الباحث بالكفاءة التربوية "القدرة على اتخاذ القرارات التربوية في الوقت والمكان المناسبين"، حيث تضمن الأنموذج في صورته النهائية (70) معياراً تستوفي معايير الصدق والثبات، وتغطي (8) أبعاد رئيسية، تم تطبيق الأنموذج على (120) مشرفاً إدارياً في وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 2014/2013، حيث بلغ معامل الثبات (0.93)، وخرجت الدراسة بعدة نتائج أهمها القول بأن أنموذج تقييم الكفاءة التربوية المدرسة في وزارة التربية والتعليم في يتمتع بخصائص سيكومترية تجعله أداة موثوقاً بها يمكن استخدامها لتقييم الكفاءة التربوية للمدرسة في وزارة التربية والتعليم، ويوصي الباحث بأن تقوم المؤسسات التربوية في الدول العربية بتطبيق الأنموذج والإفادة منه في التعرف على مواطن القوة والضعف في تقييم الكفاءة التربوية لمدارسها بشكل يسهم في تجويد أدائها؛ نظراً لحاجة هذه المؤسسات لنماذج تفيدتها في تعرف رصد نقاط القوة والكشف عن جوانب القصور في أداء المدارس التي يمكن أن تمثل عقبة في نجاحها وزيادة كفاءتها، كما يمكن توظيف هذا الأنموذج في تقييم الكفاءة التربوية للمدارس الخاصة.

دراسة **شاهين (2015)** عنوانها "درجة ممارسة مديري التربية والتعليم بمحافظة غزة للشفافية في اتخاذ القرارات الإدارية وعلاقتها بمستوى أداء مديري المدارس"، وهدفت الدراسة إلى معرفة درجة ممارسة مديري المدارس الحكومية بمحافظة غزة ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وقامت ببناء استبانيتين كأداة للدراسة وذلك لتحديد درجة ممارسة مديري التربية والتعليم بمحافظة غزة للشفافية في اتخاذ القرارات الإدارية، وتكونت من (16) فقرة والثانية لتحديد مستوى أداء مديري المدارس الحكومية بمحافظة غزة وتكونت من (46) فقرة موزعة على ثلاث مجالات وتم توزيعها على عينة الدراسة شملت (195) مديراً ومديرة من جميع محافظات غزة في الفصل الثاني من (2014-2015) بنسبة (49.36) من مجتمع الدراسة، وخرجت الدراسة بعدة نتائج كان من أهمها أن درجة ممارسة مديري التربية والتعليم للشفافية في اتخاذ القرارات الإدارية من وجهة نظر مديري المدارس الحكومية بمحافظة غزة كانت كبيرة بوزن

نسبي (77.6%)، وخرجت الدراسة بعدة توصيات كان أهمها العمل على تطوير أداء مديري المدارس من خلال تدريبهم لرفع كفاءتهم المهنية وتوجيههم لكل جديد في مجال الإدارة والقيادة.

دراسة أبو مسامح (2016) عنوانها "درجة تطبيق الجامعات الفلسطينية لأبعاد بطاقة الأداء المتوازن وعلاقتها بتحسين اتخاذ القرارات"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على درجة تطبيق الجامعات الفلسطينية لأبعاد بطاقة الأداء المتوازن -أسلوب حديث في تقييم أداء المنشآت- وعلاقتها بتحسين اتخاذ القرارات الإدارية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وقام بتصميم استبانتيين لهذا الغرض تحتويان على (52) فقرة، وقد تكون مجتمع الدراسة من العمداء ونوابهم ورؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الثلاثة الجامعة الإسلامية بغزة وجامعة الأقصى وجامعة فلسطين، وقد وزع الباحث الاستبانة على جميع أفراد مجتمع الدراسة البالغ عددهم (166)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها أن درجة تطبيق أبعاد بطاقة الأداء المتوازن في الجامعات الفلسطينية بوزن نسبي قدرة (65.50%) بدرجة تقدير متوسطة، وبناء على نتائج الدراسة أوصت الدراسة بعدة توصيات، كان أهمها ضرورة العمل على سعي الجامعات الفلسطينية على استقطاب المزيد من الكفاءات القادرة على تطبيق بطاقة الأداء المتوازن، وتبني أي أدوات وأساليب إدارية حديثة عبر نشر الثقافة المؤسسية وتهيئة الظروف المناسبة.

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة:

تبين من استعراض الباحث للدراسات السابقة أن هناك تنوع في أهداف تلك الدراسات، سواء المحور الذي تناول تكنولوجيا المعلومات أو عمليات اتخاذ القرار، حيث ركزت هذه الدراسات على مشاركة العاملين في القطاعات المختلفة الصحية، المصرفية، الأمنية في اتخاذ القرار، مثل دراسة فيكانتش وموريس وأكيرما (2000)، ودراسة البحيصي (2006)، ودراسة بن عسولي وشباتي وليشنو (2013)، أما الدراسات التي تناولت تكنولوجيا المعلومات ركزت على أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنظمات والمؤسسات التربوية، مثل دراسة ليدنر وسركا (1995)، ودراسة اكبابا (2001) ودراسة كاستل وجوريس (2007)، ودراسة ردنة (2007)، ودراسة خلوف (2010)، ودراسة زيندوين (2010)، ودراسة أبو شرح (2011)، ودراسة ميالة (2013)، ودراسة

الزعبي (2014)، ودراسة أبو عاذرة (2015)، أما الدراسات التي تناولت اتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسات التربوية مثل دراسة البلشوي (2002)، ودراسة لاري (2003)، ودراسة أبو سبت (2005)، ودراسة الأشهب (2006) ودراسة حرز الله (2007)، ودراسة فليكس (2012)، ودراسة جرايدة (2014)، ودراسة شاهين (2015) ودراسة أبو مسامح (2016).

وهذا التنوع في أهداف الدراسات السابقة، دليل على مدى الاهتمام بعمليات اتخاذ القرار الإداري داخل المؤسسات التربوية خصوصاً في ظل التطور التكنولوجي والتقني الهائل سواء على مستوى مديريات التربية والتعليم أو المدارس، والتي تضم الكثير من الأقسام والعديد من الموظفين وتقدم الخدمات المتنوعة، وتشابهت معظم الدراسات السابقة في المنهج الوصفي التحليلي والأداة، فقد تم استخدام أداة للدراسة عبارة عن استبانة قد جرى بنائها وتطويرها لتحقيق أهداف الدراسة ومنها دراسة ابومسامح (2016)، ودراسة شاهين (2015)، ودراسة حرز الله (2007)، ودراسة الأشهب (2006)، ودراسة أبوسبت (2005)، ودراسة البلشوي (2005)، ودراسة لاري (2003)، ودراسة ابوسبت (2005)، ودراسة كاستل وجوريس (2007)، ودراسة ردنة (2007)، ودراسة خلوف (2010)، ودراسة أبو شرح (2011) ودراسة ميالة (2013)، ودراسة أبو عاذرة (2015)، وتتشابه هذه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أنها تبحث في واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات كنظام متكامل يقوم بجمع البيانات وتحليلها بما يخدم اتخاذ القرارات الإدارية التربوية، حيث أنها تتشابه مع دراسة ميالة (2013)، ودراسة أبو سبت (2005)، ودراسة الزعبي (2014).

وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في عدة محاور من أهمها، أنها تعطي الباحث أفقاً أوسع في مجال واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات وإسهامها في تحسين اتخاذ القرارات الإدارية، وكذلك بعض الإجراءات البحثية التي تتضمنها الدراسات السابقة وتطوير مشكلة البحث كظاهرة تربوية تعتبر جديدة في البحث في المنطقة الجغرافية المستهدفة، والاستفادة من النتائج والتوصيات التي تضمنتها الدراسات السابقة في تطوير الدراسة البحثية وأداتها، والفئة المستهدفة مثل دراسة ميالة (2013)، التي كان أهم توصياتها ضرورة بناء نظام معلوماتي متكامل يربط مديريات التربية والتعليم، وذلك لتقليل الوقت والجهد وزيادة سرعة إنجاز الأعمال، وهذا ينسجم مع الدراسة الحالية إذ أنها تقيس فعالية وأثر الأنظمة المعلوماتية المتكاملة المعتمدة على التكنولوجيا

الحديثة من وسائل نقل المعلومات والشبكات على اتخاذ القرارات الإدارية والتخلص من المشكلات الجغرافية في إرسال واستقبال المعلومات وربطها بالقرارات الصحيحة.

وعليه يمكن القول إن الدراسات السابقة لها دور مهم في تعزيز الدراسة الحالية وإنضاج مساراتها، ورغم وجود بعض الاختلافات في الأساليب والأدوات أو في الأهداف، وان تنوع الدراسات السابقة وتناولها جوانب كثيرة تتعلق بالدراسة الحالية أكسبت الباحث سعة الاضطلاع في واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات واسهامها في تحسين اتخاذ القرارات الإدارية التربوية.

الفصل الثالث

الطريقة والاجراءات

منهج الدراسة

مجتمع الدراسة

عينة الدراسة

أداة الدراسة

صدق الأداة

ثبات الأداء

اجراءات الدراسة

المعالجات الإحصائية

متغيرات الدراسة

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يشمل هذا الفصل عرضاً للمنهجية التي اتبعتها هذه الدراسة، والتي تتضمن مجتمع الدراسة وعيبتها، ووصفاً لأدواتها وإجراءاتها التي تمّ وفقها تطبيق هذه الدراسة، والمعالجات الإحصائية المستخدمة واللائمة لتحليل البيانات.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الارتباطي، وهو منهج قائم على مجموعة من الإجراءات البحثية التي تعتمد على جمع الحقائق والبيانات، وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلاً كافياً ودقيقاً لاستخلاص دلالتها، والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة محل الدراسة، وذلك لأنّ هذا المنهج هو الأنسب لإجراء مثل هذه الدراسة، والقيام بفحص واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات ومدى اسهامها في اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين الذين يشغلون مراكز اتخاذ قرار (مدير تربية، نائب فني، نائب إداري، رئيس قسم) في مديريات التربية والتعليم في مديريات (طولكرم، نابلس، وجنوب نابلس، وجنين، وطوباس، وقباطية، وقلقيلية، وسلفيت) في الضفة الغربية في فلسطين وبلغ عددهم (160) متخذ قرار، بواقع (20) متخذ قرار في كل مديرية.

عيبة الدراسة:

قام الباحث باختيار عينة طبقية عشوائية لضبط متغير الجنس، وتألفت العينة من (137) متخذ قرار أي ما نسبته (85.6%) من مجتمع الدراسة، والجدول (1) يبيّن وصف عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها المستقلة:

جدول رقم (1): توزيع عينة الدراسة بحسب متغيرات الدراسة المستقلة

النسبة المئوية %	التكرار	مستويات المتغير	المتغير المستقل	
70.8	97	ذكر	الجنس	
29.2	40	أنثى		
100	137	المجموع		
9.5	13	أقل من 40 سنة	العمر	
90.5	124	40 سنة فأكثر		
100	137	المجموع		
14.6	20	طولكرم	المديرية	
12.4	17	نابلس		
13.9	19	جنين		
13.9	19	قلقيلية		
11.7	16	جنوب نابلس		
10.2	14	طوباس		
11.7	16	قباطية		
11.7	16	سلفيت		
100	137	المجموع		
17.5	24	أقل من 10 دورات		عدد الدورات التدريبية
82.5	113	10 دورات فأكثر		
100	137	المجموع		
82.5	113	رئيس قسم	المسمى الوظيفي	
7.3	10	نائب إداري		
4.4	6	نائب فني		
5.8	8	مدير تربية وتعليم		
100	137	المجموع		
5.1	7	أقل من 10 سنوات	عدد سنوات الخدمة	
94.9	130	10 سنوات فأكثر		
100	137	المجموع		

أداتا الدّراسة:

اعتمد الباحث أداتين لجمع البيانات هما:

أولاً: أداة استخدام تكنولوجيا المعلومات:

قام الباحث بالرجوع إلى الدراسات السابقة واستعان بالإطار النظري لبناء أداة لقياس استخدام تكنولوجيا المعلومات، وفي ضوء ذلك خرج الباحث بأداة احتوت على (26) فقرة، وتم صياغة الفقرات باتجاه موجب، وتوزعت الفقرات على ثلاثة مجالات هي كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي، وكفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي، وكفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية، والجدول التالي يوضح توزيع فقرات أداة واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات على المجالات.

جدول رقم (2): توزيع الفقرات على مجالات أداة استخدام تكنولوجيا المعلومات

عدد الفقرات	أرقام الفقرات	المجال
10	10-1	كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي.
9	19-11	كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي.
7	26-20	كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية.

وتم اتباع نظام ليكرت الخماسي للإجابة على الفقرات (موافق بشدة، وموافق، وغير متأكد، معارض، ومعارض بشدة)، والجدول (3) يوضح مفتاح التصحيح أداة استخدام تكنولوجيا المعلومات.

جدول رقم (3): مفتاح تصحيح الفقرات أداة استخدام تكنولوجيا المعلومات

موافق بشدة	موافق	غير متأكد	معارض	معارض بشدة
5	4	3	2	1

صدق أداة استخدام تكنولوجيا المعلومات:

في الدراسة الحالية اعتمد الباحث نوعين من أنواع الصدق للتأكد من صلاحية الأداة هما:

أ. **صدق المحكّمين:** لجأ الباحث لاستخدام صدق المحكّمين، وهو ما يُعرف بالصدق المنطقي، وذلك بعرض الأداة على (10) محكمين من ذوي الاختصاص في جامعة النجاح في مجالات الإدارة التربوية والتربية وعلم النفس، وذلك بهدف التأكيد من مناسبة الأداة لما أُعدت من أجله، وسلامة صياغة الفقرات، وأجمع جميع المحكمون على صلاحية الفقرات مع القيام ببعض التعديلات، وهذا يُشير إلى أن الأداة تتمتع بصدق منطقي مقبول.

ب. **صدق البناء:** ويعبّر عنه بقدرة كل فقرة في الأداة على الإسهام في الدرجة الكلية، ويعبّر عن ذلك إحصائياً بمعامل ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية للأداة (سمير، 2013)، وأشار فيلد (Field، 2005) إلى ضرورة النظر إلى مستوى دلالة معامل ارتباط، للفصل بين الفقرات التي ستبقى في الأداة، وتلك التي يجب أن تحذف، وللكشف عن صدق البناء للأداة تم اختيار عينة استطلاعية تكونت من (33) موظف وموظفة من ذوي المراكز الإدارية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية منهم (23) موظف إداري و(7) موظفة إدارية، واستقرت الأداة بعد ذلك على (26) فقرة إذ لم يتم حذف أي فقرة، وارتبطت جميع الفقرات بالدرجة الكلية بشكلٍ دالٍ إحصائياً الأمر الذي يشير إلى صلاحية الأداة وتمتعها بصدق البناء، وتراوحت معاملات الارتباط للفقرات في الأداة بين (0.39 إلى 0.72) والجدول التالي يوضّح معاملات ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية.

جدول رقم (4): صدق البناء لأداة استخدام تكنولوجيا المعلومات (قيم معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للأداة)

#	نص الفقرة	معامل الارتباط بالدرجة الكلية	معامل الارتباط بالمجال
1.	أجأ في عملي الإداري إلى نظام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات بشكل أساسي.	**0.669	**0.738
2.	إن المعدات الحاسوبية المستخدمة تتناسب وطبيعة العمل الإداري الذي أمارسه.	**0.657	**0.500
3.	أرى أن القدرات التخزينية للمعدات الحاسوبية المستخدمة مناسبة وتؤدي أغراض الحفظ بكفاءة.	**0.604	**0.737
4.	إن المعدات الحاسوبية التي استخدمها في عملي الإداري من أفضل وأحدث التقنيات.	**0.662	**0.516
5.	أرى أن وحدات الإدخال والايخارج الحاسوبية التي استخدمها في عملي الإداري تؤدي المطلوب بكفاءة.	**0.739	**0.726
6.	أرى أن البرامج الحاسوبية التي المستخدمة تتميز بتمكين أكثر من موظف بالاتصال معا في وقت واحد.	**0.537	**0.716
7.	تمكنني البرامج الحاسوبية المستخدمة من تبادل المعلومات مع زملائي الموظفين بسهولة.	**0.468	**0.751
8.	أرى أن البرامج المستخدمة تساعد في التقليل من استخدام الورق في المراسلات بين اقسام المديرية.	**0.521	**0.580
9.	تمكنني البرمجيات المستخدمة من استخدام البريد الالكتروني لتمرير الرسائل الإدارية.	**0.778	**0.642
10.	أرى ان البرامج والأنظمة الحاسوبية المستخدمة في عملي الإداري تضاهي أحدث البرمجيات.	**0.668	**0.612
	كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي.	**0.727	
11	استخدم شبكة اتصال محوسبة محلية مرتبطة بجميع الاقسام.	**0.809	**0.536

#	نص الفقرة	معامل الارتباط بالدرجة الكلية	معامل الارتباط بالمجال
12	هناك نظام حماية للبيانات تمنع غير المخولين من الوصول للمعلومات.	**0.768	**0.682
13	تتميز ادارة قواعد البيانات بالقدرة على التخزين والاسترجاع والاضافة والتعديل والحذف والعرض بسهولة.	**0.633	**0.805
14	يتم الاستناد إلى قاعدة بيانات مركزية للحصول على المعلومات.	**0.653	**0.505
15	تراعي قاعدة البيانات المستخدمة عدم تكرار البيانات المخزنة.	**0.669	**0.738
16	قواعد البيانات المستخدمة تساعد في ايجاد الحلول.	**0.657	**0.500
17	تلبي المعلومات التي توفرها الشبكة كافة الجوانب المطلوب جمعها من أجله.	**0.604	**0.737
18	تلبي المعلومات التي توفرها الشبكة حاجة العمل الإداري.	**0.662	**0.516
19	تحقق المعلومات التي توفرها الشبكة الرضا لدى متخذ القرار.	**0.739	**0.726
	كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي.	**0.737	
20	لدي القدرة على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في عملية تحديد المشكلات الإدارية التي تواجهني.	**0.468	**0.751
21	لدي القدرة على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في عملية وضع معايير ملائمة لحل المشكلات الإدارية التي اواجهها.	**0.521	**0.580
22	لدي القدرة على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في عملية جمع المعلومات المتعلقة بالمشكلات الإدارية التي اواجهها.	**0.778	**0.642
23	لدي القدرة على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في	**0.668	**0.612

#	نص الفقرة	معامل الارتباط بالدرجة الكلية	معامل الارتباط بالمجال
	عملية اختيار البديل المناسبة لحلول المشكلات الإدارية التي واجهها.		
24	تلقيت تدريباً حول المعلومات المحوسبة التي استخدمتها.	**0.627	**0.504
25	لدي القدرة على استخدام المعلومات التي أتصّل عليها من النظام.	**0.809	**0.536
26	لدي العديد من الخبرات الفنية والحاسوبية والتي تتناسب والمهام المنوطة بي.	**0.768	**0.682
	كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية.	**0.633	

** دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

ثبات أداة استخدام تكنولوجيا المعلومات:

في الدراسة الحالية عمد الباحث إلى حساب الثبات بطريقة الاتساق الداخلي (Cronbach's Alpha)، والجدول (5) يبيّن نتائج ذلك.

جدول رقم (5): معامل ثبات واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات بطريقة كرونباخ ألفا

المجالات	معامل الثبات
كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي.	0.873
كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي.	0.825
كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية.	0.765
الدرجة الكلية	0.932

تبيّن نتائج تحليل الثبات للأداة ككل ولمجالاتها أنه مناسب وهذا بدوره يشير إلى صلاحية أداة استخدام تكنولوجيا المعلومات.

ثانياً: أداة اتخاذ القرارات الإدارية التربوية:

استعان الباحث بمجموعة من الدراسات السابقة التي اهتمت باتخاذ القرارات الإدارية التربوية ودور التكنولوجيا في ذلك، بالإضافة إلى استعانتة بالإطار النظري ذي العلاقة، وفي ضوء ذلك خرج الباحث بأداة أحتوت على (21) فقرة، وتم صياغة جميع الفقرات بطريقة إيجابية عدا الفقرة رقم (30) إذ جاءت صياغتها سلبية، وتم اتباع نظام ليكرت الخماسي للإجابة على الفقرات (موافق بشدة، موافق، غير متأكد، معارض، معارض بشدة)، والجدول (6) يوضح مفتاح التصحيح لأداة اتخاذ القرارات الإدارية التربوية.

جدول رقم (6): مفتاح تصحيح الفقرات لأداة اتخاذ القرارات الإدارية التربوية

اتجاه صياغة الفقرة	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	معارض	معارض بشدة
موجبة	5	4	3	2	1
سالبة	1	2	3	4	5

صدق أداة اتخاذ القرارات الإدارية التربوية:

للكشف عن صدق أداة اتخاذ القرارات الإدارية التربوية اعتمد الباحث طريقتين لتحقيق ذلك

هي:

أ. **صدق المحكّمين:** لجأ الباحث لاستخدام صدق المحكّمين، وهو ما يُعرف بالصدق المنطقي، وذلك بعرض الأداة على (10) محكمين من ذوي الاختصاص في جامعة النجاح في مجالات الإدارة التربوية والتربية وعلم النفس، وذلك بهدف التأكيد من مناسبة الأداة لما أعدت من أجله، وسلامة صياغة الفقرات، وأجمع جميع المحكمون على صلاحية الفقرات مع القيام ببعض التعديلات، وهذا يُشير إلى أن الأداة تتمتع بصدق منطقي مقبول.

ب. **صدق البناء:** للكشف عن صدق البناء للأداة تم اختيار استطلاعية تكونت من (33) موظف وموظفة من ذوي المراكز الإدارية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال

الصفة الغربية منهم (23) موظف إداري و (7) موظفة إدارية، واستقرت الأداة بعد ذلك على (16) فقرة إذ تم حذف (5) فقرات هي (27، 37، 40، 41، 42)، إذا أنها لم ترتبط بشكل دال إحصائياً عند $(\alpha = 0.05)$ بالدرجة الكلية وارتبطت باقي الفقرات بالدرجة الكلية بشكل دال إحصائياً الأمر الذي يشير إلى صلاحية الأداة وتمتعها بصدق البناء، وتراوحت معاملات الارتباط للفقرات التي استقرت في الأداة بين (0.36 إلى 0.84) والجدول التالي يوضح معاملات ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية.

جدول رقم (7): صدق البناء لأداة اتخاذ القرارات الإدارية التربوية

معامل الارتباط	نص الفقرة	#
0.218	أرى أنه توجد فائدة ملموسة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات المحوسبة في اتخاذ القرارات في ميدان العمل.	.27
**0.533	أثق بنظام المعلومات المحوسب في مكان عملي لقدرته على مساعدتي في اتخاذ قراراتي.	.28
**0.410	أثق بالقرارات التي تتخذ بالاعتماد على نظام المعلومات.	.29
*0.389	أفضل اتخاذ قرارات مكررة دون الرجوع إلى نظام المعلومات.	.30
**0.633	أرى أن المعلومات التي يوفرها النظام تتسم بالحدثة والتجديد.	.31
**0.515	أرى أن المعلومات التي يوفرها النظام تخلو من الأخطاء وتتسم بالدقة.	.32
**0.538	أرى أن المعلومات المتوفرة لا تهمل شيئاً وهي ليست أكثر من اللازم.	.33
**0.486	أرى أن نظام المعلومات المحوسبة يقدم معلومات ذات صلة وثيقة بالحالة أو بموضوع القرار الذي أنوي اتخاذه.	.34
**0.512	إن نظام المعلومات المحوسبة الذي أتعامل معه يقدم معلومات تقديرية لقرارات مستقبلية.	.35
*0.433	أرى أن طريقة الاتصال بمركز المعلومات سهلة جداً.	.36
0.242	أرى أن زمن الاتصال بمركز المعلومات سريع.	.37
*0.399	أرى أن النظام المحوسب يعمل على تسريع عملية اتخاذ القرار بشكل كبير بسبب سرعته في تقديم المعلومات اللازمة.	.38
*0.389	أرى أن أنظمة المعلومات المحوسبة تفيديني واداة قيمة أثناء اتخاذي القرارات.	.39

معامل الارتباط	نص الفقرة	#
0.278	لدي القدرة على التمييز بين القرارات الرئيسية والثانوية.	40.
0.191	لدي القدرة على تبليغ القرار إلى المعنيين بتنفيذه.	41.
0.275	لدي القدرة على متابعة تنفيذ القرار.	42.
**0.557	لدي القدرة على تحديد الوقت المناسب لاتخاذ القرار.	43.
**0.602	أستطيع تحديد مدى تأثير القرار بطريقة اتخاذه.	44.
**0.525	أستطيع تحديد مدى فاعلية القرار المتخذ.	45.
**0.643	لدي القدرة على التأثير في أبعاد المواقف السلبية.	46.
**0.557	لدي القدرة على كسب تأييد المنفذين للقرار.	47.

** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

ثبات أداة اتخاذ القرارات الإدارية التربوية:

عمد الباحث إلى حساب الثبات بطريقة الاتساق الداخلي (Cronbach's Alpha) وذلك بعد حذف الفقرات التي لم ترتبط بالدرجة الكلية للأداة، وبلغ معامل الثبات للأداة ككل (0.865)، وهذا يشير إلى صلاحية أداة اتخاذ القرارات الإدارية التربوية.

خطوات تطبيق وإجراء الدراسة:

لقد تم إجراء هذه الدراسة بالتسلسل، وفق الخطوات التالية:

- حصر مجتمع الدراسة وتحديد.
- تحديد حجم وطريقة اختيار عينة الدراسة.
- الحصول على إذن من وزارة التربية والتعليم العالي لتطبيق الأداة وجمع البيانات.
- جمع البيانات وتفريغها باستخدام برنامج (SPSS).

- تحليل البيانات والإجابة عن أسئلة الدراسة وفحص الفرضيات.
- التعليق على النتائج ومناقشتها والخروج بالتوصيات بناءً على ذلك.

المعالجات الإحصائية:

للإجابة عن تساؤلات الدراسة، استخدم الباحث برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وتم استخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

- التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.
- صدق الاختبار باستخدام معاملات ارتباط "بيرسون".
- ثبات الاختبار باستخدام معادلة "كرونباخ ألفا" (Cronbach's Alpha).
- اختبار ت لعينة واحدة (One Sample T-Test) لتحديد واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات وواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية من خلال مقارنة متوسط العينة لدى المتغيرين بقيمة محكية.
- اختبار القياسات المتكررة (Repeated Measures) واختبار ولكس لامدا (Wilks Lambda) لفحص دلالة الفروق بين مجموعة من المتوسطات الحسابية المترابطة وذلك لمجالات متغير واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات.
- اختبار سيداك (Sidak) للمقارنات الثنائية للبيانات المترابطة لمجالات متغير واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات.
- اختبار فحص دلالة الفرق بين متوسطين حسابيين لمجموعتين مستقلتين (Two Samples T-test) لفحص تأثير متغيرات الجنس والعمر وعدد الدورات التدريبية وعدد سنوات الخدمة على متغيري الدراسة التابعين (واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات وواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية).

- اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص دلالة الفروق بين عدة متوسطات حسابية لعينات مستقلة، للكشف عن تأثير متغيري المديرية والمسمى الوظيفي على متغيري الدراسة التابعين (واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات وواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية).
- اختبار المقارنات البعدية (LSD) لفحص دلالة الفروق بين مستويات المتغيرات المستقلة.
- اختبار بيرسون لمعامل الارتباط للكشف عن اتجاه وقوة العلاقة بين واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات وواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية.
- اختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) بطريقة (Stepwise) لفحص تأثير مجالات واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية.

متغيرات الدراسة:

أ. المتغيرات المستقلة:

- الجنس وله فئتان هما: (ذكر، وأنثى).
- العمر: وله مستويان هما: (أقل من 40 سنة، و 40 سنة فأكثر).
- المديرية: ولها ثمان فئات هي: (طولكرم، ونابلس، وجنين، وقلقيلية، وجنوب نابلس، وطوباس، وقباطية، وسلفيت).
- عدد الدورات التدريبية: وله مستويان هما: (أقل من 10 دورات، و 10 دورات فأكثر).
- المسمى الوظيفي: وله أربعة مستويات هي: (رئيس قسم، ونائب إداري، ونائب فني، ومدير تربوية وتعليم).
- عدد سنوات الخدمة: وله مستويان هما: (أقل من 10 سنوات، و 10 سنوات فأكثر).

ب. المتغيرات التابعة: وتتمثل في الدرجتين الكليتين لأداتي واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات وواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية بالإضافة إلى الدرجات الفرعية لمجالات أداة واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات لاستجابات أفراد العينة.

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة

أولاً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، وفيما يلي نتائج الدراسة تبعاً لتسلسل الأسئلة:

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

نصّ هذا السؤال على: "ما واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية؟"

وللإجابة عن هذا السؤال، تمّ استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعياريّة، والتقديرات لفقرات الأداة ومن ثم ترتيبها تنازلياً وفقاً لمتوسطاتها الحسابية، كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياريّة لمجالات الأداة والدرجة الكلية، وقام الباحث بتحديد خمس فترات للفصل بين الدرجات المرتفعة والمنخفضة؛ إذ حسب طول المدى وهو $(4 = 1-5)$ ثم قسمه على 5 فترات $(0.8 = 5/4)$ وعليه فإن طول الفترة هو (0.8) وعليه اعتمد الباحث التقدير التّالي، للفصل ما بين الدّرجات، والجدول التّالي يبيّن هذه النّتائج.

من 1-1.8 منخفضة جداً.

من 1.81 – 2.61 منخفضة.

من 2.62 – 3.42 متوسطة.

من 3.43 – 4.23 مرتفعة.

من 4.24 – 5 مرتفعة جداً.

جدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية ومجالات أداة واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات والفقرات مرتبة تنازلياً وتقديراتها

ترتيبها في الأداة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
1	ألجأ في عملي الإداري إلى نظام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات بشكل أساسي.	4.27	0.62	مرتفعة جداً
20	لدي القدرة على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في عملية تحديد المشكلات الإدارية التي تواجهني.	4.03	0.76	مرتفعة
24	تلقيت تدريباً حول المعلومات المحوسبة التي استخدمتها.	4.01	0.58	مرتفعة
2	إن المعدات الحاسوبية المستخدمة تتناسب وطبيعة العمل الإداري الذي أمارسه.	3.96	0.60	مرتفعة
21	لدي القدرة على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في عملية وضع معايير ملائمة لحل المشكلات الإدارية التي أواجهها.	3.85	0.78	مرتفعة
25	لدي القدرة على استخدام المعلومات التي أتحصّل عليها من النظام.	3.81	0.62	مرتفعة
22	لدي القدرة على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في عملية جمع المعلومات المتعلقة بالمشكلات الإدارية التي أواجهها.	3.64	0.94	مرتفعة
3	أرى أن القدرات التخزينية للمعدات الحاسوبية المستخدمة مناسبة وتؤدي أغراض الحفظ بكفاءة.	3.63	0.87	مرتفعة
9	تمكنني البرمجيات المستخدمة من استخدام البريد الإلكتروني لتمرير الرسائل الإدارية.	3.56	1.04	مرتفعة
26	لدي العديد من الخبرات الفنية والحاسوبية والتي تتناسب والمهام المنوطة بي.	3.55	0.92	مرتفعة
16	قواعد البيانات المستخدمة تساعد في إيجاد	3.54	0.77	مرتفعة

ترتيبها في الأداة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
	الحلول.			
15	تراعي قاعدة البيانات المستخدمة عدم تكرار البيانات المخزنة.	3.48	0.85	مرتفعة
19	تحقق المعلومات التي توفرها الشبكة الرضا لدى متخذ القرار.	3.45	0.99	مرتفعة
7	تمكنني البرامج الحاسوبية المستخدمة من تبادل المعلومات مع زملائي الموظفين بسهولة.	3.45	0.96	مرتفعة
10	أرى ان البرامج والأنظمة الحاسوبية المستخدمة في عملي الإداري تضاهي أحدث البرمجيات.	3.37	1.08	متوسطة
6	أرى أن البرامج الحاسوبية التي المستخدمة تتميز بتمكن أكثر من موظف بالاتصال معا في وقت واحد.	3.36	1.04	متوسطة
5	أرى أن وحدات الادخال والايخارج الحاسوبية التي استخدمها في عملي الإداري تؤدي المطلوب بكفاءة.	3.34	0.99	متوسطة
11	استخدم شبكة اتصال محوسبة محلية مرتبطة بجميع الاقسام في مديرية التربية.	3.33	1.09	متوسطة
12	هناك نظام حماية للبيانات تمنع غير المخولين من الوصول للمعلومات.	3.25	0.96	متوسطة
23	لدي القدرة على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في عملية اختيار البديل المناسبة لحلول المشكلات الإدارية التي اواجهها.	3.23	1.05	متوسطة
14	يتم الاستناد إلى قاعدة بيانات مركزية للحصول على المعلومات.	3.15	1.18	متوسطة
4	إن المعدات الحاسوبية التي استخدمها في عملي الإداري من أفضل وأحدث التقنيات.	3.13	0.98	متوسطة
8	أرى أن البرامج المستخدمة تساعد في التقليل من	3.12	1.05	متوسطة

ترتيبها في الأداة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
	استخدام الورق في المراسلات بين اقسام المديرية.			
18	تلبية المعلومات التي توفرها الشبكة حاجة العمل الإداري.	3.09	0.97	متوسطة
13	تتميز ادارة قواعد البيانات بالقدرة على التخزين والاسترجاع والاضافة والتعديل والحذف والعرض بسهولة.	3.04	0.97	متوسطة
17	تلبية المعلومات التي توفرها الشبكة كافة الجوانب المطلوب جمعها من أجله.	3.00	0.89	متوسطة

مرتفعة	0.390	3.52	كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي.
متوسطة	0.510	3.26	كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي.
مرتفعة	0.470	3.73	كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية.
مرتفعة	0.290	3.49	الدرجة الكلية

يتضح من نتائج الجدول (8) أنّ الفقرات التي تقيس واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية كانت تقديراتها تتراوح بين مرتفعة جداً ومتوسطة، وبذلك جاء تقدير الدرجة الكلية لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية مرتفعاً بمتوسط حسابي قدره (3.49) وبانحراف معياري (0.29)، وهذا يعني أن واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية جاء عموماً مرتفعاً، أما أعلى الفقرات تقديراً فجاءت الفقرة رقم (1)؛ ونصت هذه الفقرة على "ألجأ في عملي الإداري إلى نظام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات بشكل أساسي" وهذا يشير إلى اعتماد إداريي مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية نظام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات بشكل أساسي، إذ جاء متوسط هذه الفقرة الحسابي (4.27)

وبانحراف معياري قدره (0.62)، أما أدنى هذه الفقرات تقديراً فكانت الفقرة (17)، ونصت هذه الفقرة على "تلبية المعلومات التي توفرها الشبكة كافة الجوانب المطلوب جمعها من أجله"، إذ جاء متوسطها الحسابي (3.00) وبانحراف معياري (0.89)، وهذا يشير إلى عدم اتفاق إداريي مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية على قدرة المعلومات التي توفرها الشبكة على تلبية احتياجات العمل الإداري.

وجاء تقدير مجال كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي مرتفعاً بمتوسط حسابي قدره (3.52) وبانحراف معياري (0.39)، وهذا يعني أن مستوى كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية جاء عموماً مرتفعاً، وجاء تقدير مجال كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي متوسطاً بمتوسط حسابي قدره (3.26) وبانحراف معياري (0.51)، وهذا يعني أن مستوى كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية جاء عموماً متوسطاً، وجاء تقدير مجال كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية مرتفعاً بمتوسط حسابي قدره (3.73) وبانحراف معياري (0.47)، وهذا يعني أن مستوى كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية جاء عموماً مرتفعاً.

وفي الحقيقة لا يمكن إصدار حكم دقيق على واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية عند الدرجة الكلية والمجالات لدى العينة إذا اعتمدنا فقط على المتوسطات الحسابية، فهذا الحكم لا يأخذ بعين الاعتبار الانحراف المعياري، والكفيل بتقدير واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية بشكل دقيق اعتماداً على المتوسط الحسابي للدرجة الكلية والمجالات وانحرافات المعيارية هو اختبار ت لعينة واحدة (One Sample T-Test)؛ إذ يستخدم هذا الاختبار للمقارنة بين متوسط العينة ومتوسط المجتمع النظري، وكون المقياس المتبع هو ليكرت الخماسي، فيمكن اعتبار متوسط المجتمع القيمة (3) لأنها تفصل ما بين التقديرات

المرتفعة والمنخفضة، وعليه تمّ مقارنة متوسط العينة مع القيمة المحكّية (3)، والجدول التالي يبيّن ذلك.

جدول رقم (9): نتائج اختبارات لعينة واحدة للفرق بين متوسط العينة ومتوسط المجتمع لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية

مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة ت	المجتمع		العينة		المجالات
			الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
.0000	136	15.48**	.390	3	.390	3.52	كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي.
.0000	136	5.90**	.510	3	.510	3.26	كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي.
.0000	136	18.34**	.470	3	.470	3.73	كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية
.0000	136	19.68**	.290	3	.290	3.49	الدرجة الكلية

** دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

يتضح من نتائج الجدول (9)، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسط العينة لدى الدرجة الكلية والمجالات والقيمة المحكّية، ولصالح متوسطات العينة، وهذا يعني أنّ واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية عند الدرجة الكلية ($t = 19.68$ ، $\alpha > 0.05$) ومجالات كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي ($t = 15.48$ ، $\alpha > 0.05$) وكفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي ($t = 5.90$ ، $\alpha > 0.05$) وكفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية ($t = 18.43$ ، $\alpha > 0.05$) جاءت أكبر وبشكلٍ دالٍ إحصائياً من المستوى المتوسط، وهذا يعبر عن أن واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات

في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية لدى الدرجة الكلية والمجالات جاءت مرتفعة.

ولفحص دلالة الفروق بين مجالات أداة واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين المتعدد للقياسات المتكررة (Repeated MANOVA) إضافة لاستخدام اختبار ولكس لامدا (Wilks Lambda)، والنتائج الخاصة بذلك يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (10): نتائج اختبار ولكس لامبدا لدلالة الفروق بين مجالات أداة واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية

قيمة ولكس لامبدا <i>Wilks' Lambda</i>	(ف)	درجات حرية البسط	درجات حرية المقام	مستوى الدلالة
0.686	**31.41	2	135	0.000

** دالة إحصائياً عند $(\alpha = 0.05)$

يتضح من نتائج الجدول السابق أن الفروقات بين مجالات أداة واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية كانت دالة إحصائية عند $(F = 31.41, \alpha > 0.05)$ ، ولمعرفة طبيعة الفروقات بين مجالات أداة واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات تم استخدام اختبار سيداك (Sidak) للمقارنات الثنائية وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (11): نتائج اختبار سداك (Sidak) للمقارنات الثنائية بين متوسطات مجالات أداة واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات

المجالات	كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي	كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية
كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي	**0.261	-0.212**
كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي		-0.473**

** دالة إحصائياً عند $(\alpha = 0.05)$.

يتضح من نتائج الجدول (11) أن الفروقات بين جميع مجالات أداة واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات كانت ذات دلالة إحصائية عند $(\alpha = 0.05)$ ، ويمكن ترتيب المجالات في أداة واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات وفقاً لمتوسطاتها الحسابية تنازلياً على النحو التالي:

- كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية.
- كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي.
- كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

نصّ هذا السؤال على: "ما واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية؟"

وللإجابة عن هذا السؤال، تمّ استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لفترات أداة واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية والدرجة الكلية لأداة واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية، ومن ثم ترتيب الفترات تنازلياً وفقاً للمتوسطاتها الحسابية، وقام الباحث بتحديد خمس فترات للفصل بين الدرجات المرتفعة والمنخفضة؛ إذ حسب طول المدى وهو $(5-1 = 4)$ ثم قسمه على 5 فترات $(5/4 = 0.8)$ وعليه فإن طول الفترة هو (0.8) وعليه اعتمد الباحث التقدير التالي، للفصل ما بين الدرجات، والجدول التالي يبيّن هذه النتائج.

من 1-1.8 منخفضة جداً.

من 1.81 - 2.61 منخفضة.

من 2.62 - 3.42 متوسطة.

من 3.43 - 4.23 مرتفعة.

من 4.24 - 5 مرتفعة جداً.

جدول رقم (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتقديرية للفقرات وللدرجة الكلية لأداة واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية مرتبة تنازلياً

ترتيبها في الأداة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
47	لدي القدرة على كسب تأييد المنفذين للقرار .	3.51	1.03	مرتفعة
43	لدي القدرة على تحديد الوقت المناسب لاتخاذ القرار .	3.42	0.86	متوسطة
36	أرى ان طريقة الاتصال بمركز المعلومات سهلة جدا .	3.42	0.91	متوسطة
32	أرى أن المعلومات التي يوفرها النظام تخلو من الأخطاء وتتسم بالدقة .	3.41	0.95	متوسطة
39	أرى أن أنظمة المعلومات المحوسبة تفيدني واداة قيمة اثناء اتخاذي القرارات .	3.36	1.12	متوسطة
38	أرى أن النظام المحوسب يعمل على تسريع عملية اتخاذ القرار بشكل كبير بسبب سرعته في تقديم المعلومات اللازمة .	3.36	0.91	متوسطة
31	أرى أن المعلومات التي يوفرها النظام تتسم بالحدثة والتجديد .	3.35	0.99	متوسطة
29	أثق بالقرارات التي تتخذ بالاعتماد على نظام المعلومات .	3.34	0.93	متوسطة
34	أرى ان نظام المعلومات المحوسبة يقدم معلومات ذات صلة وثيقة بالحالة أو بموضوع القرار الذي أنوي اتخاذه .	3.31	0.97	متوسطة
44	أستطيع تحديد مدى تأثير القرار بطريقة اتخاذه .	3.30	0.90	متوسطة
30	أفضل اتخاذ قرارات مكررة دون الرجوع إلى نظام المعلومات .	3.27	1.06	متوسطة
35	إن نظام المعلومات المحوسبة الذي أتعامل معه يقدم معلومات تقديرية لقرارات مستقبلية .	3.26	1.01	متوسطة
33	أرى أن المعلومات المتوفرة لا تهمل شيئاً وهي	3.23	0.93	متوسطة

ترتيبها في الأداة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
	ليست أكثر من اللازم.			
46	لدي القدرة على التأثير في أبعاد المواقف السلبية.	3.22	0.93	متوسطة
45	أستطيع تحديد مدى فاعلية القرار المتخذ.	3.20	0.94	متوسطة
28	أثق بنظام المعلومات المحوسب في مكان عملي لقدرته على مساعدتي في إتخاذ قراراتتي.	2.98	0.97	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.31	0.42	متوسطة

يتضح من نتائج الجدول (12) أنّ الفقرات التي تقيس واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية كانت تقديراتها تتراوح بين مرتفعة ومتوسطة، مع العلم أن جميع تقديرات الفقرات جاء متوسطها عدا فقرة واحدة جاء تقديرها مرتفعاً، وجاء تقدير الدرجة الكلية لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية مرتفعاً بمتوسط حسابي قدره (3.31) وبانحراف معياري (0.42)، وهذا يعني أن واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية جاء عموماً مرتفعاً، أما أعلى الفقرات تقديراً فجاءت الفقرة رقم (47)، ونصت هذه الفقرة على "لدي القدرة على كسب تأييد المنفذين للقرار" وهذا يشير إلى قدرة إداريي مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية على إقناع الآخرين بصحة قراراتهم الإدارية، إذ جاء متوسط هذه الفقرة الحسابي (3.51) وبانحراف معياري قدره (1.03)، أما أدنى هذه الفقرات تقديراً فكانت الفقرة (28)، ونصت هذه الفقرة على "أثق بنظام المعلومات المحوسب في مكان عملي لقدرته على مساعدتي في اتخاذ قراراتتي"، إذ جاء متوسطها الحسابي (2.98) وبانحراف معياري قدره (0.97) وهذا يشير إلى عدم اتفاق إداريي مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية على قدرة نظام المعلومات المحوسب في مساعدتهم على اتخاذ قراراتهم الإدارية.

وتم استخدام اختبار ت لعينة واحدة (One Sample T-Test)؛ للحكم على واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية من خلال

مقارنة المتوسط الحسابي للعينة في واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية مع القيمة المحكية (3) كون المقياس يتبع نظام ليكرت الخماسي، والجدول التالي يبيّن ذلك.

جدول رقم (13): نتائج اختبارات لعينة واحدة للفرق بين متوسط العينة ومتوسط المجتمع لأداة واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية

مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة ت	المجتمع		العينة		واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية
			الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0.000	136	**8.51	0.42	3	0.42	3.31	الدرجة الكلية

** دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

يتضح من نتائج الجدول (13)، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسط العينة لدى الدرجة الكلية لأداة واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية والقيمة المحكية ($t = 8.51$ ، $\alpha > 0.05$)، ولصالح متوسط العينة، وهذا يعني أنّ واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية عند الدرجة الكلية جاء أكبر وبشكلٍ دالٍ إحصائياً من المستوى المتوسط، وهذا يعبر عن أن واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية جاء مرتفعاً.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

نصّ هذا السؤال على: "هل توجد علاقة ارتباطية بين واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات وواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية؟"

للإجابة عن هذا السؤال، تمّ حساب معاملات ارتباط بيرسون (Pearson Product-Moment Correlation Coefficient) بين واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات بجميع مجالاتها وواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية، والجدول التالي يبيّن هذه النتائج.

جدول رقم (14): نتائج اختبار بيرسون لمعامل الارتباط) بين واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات بجميع مجالاتها وواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية (ن = 137)

مستوى الدلالة	معاملات الارتباط	المتغيرات
0.001	**0.275	كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي
0.000	**0.565	كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي
0.000	**0.340	كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية
0.000	**0.638	الدرجة الكلية

** دالة إحصائياً عند $(\alpha = 0.05)$.

يتضح من نتائج الجدول (14) أن جميع معاملات الارتباط بين واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات بجميع مجالاتها وواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية جاءت موجبة وذات دلالة إحصائية، إذ بلغ معامل الارتباط بين كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي وواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية $(r = 0.275, \alpha > 0.05)$ ، وهذا يشير إلى أنه كلما زادت كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي زادت كفاءة اتخاذ القرارات الإدارية التربوية، وبلغ معامل الارتباط بين كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي وواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية $(r = 0.565, \alpha > 0.05)$ ، وهذا يشير إلى أنه كلما زادت كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي زادت كفاءة اتخاذ القرارات الإدارية التربوية، وبلغ معامل الارتباط بين كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية وواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية $(r = 0.340, \alpha > 0.05)$ ، وهذا يشير إلى أنه كلما زادت كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية زادت كفاءة اتخاذ القرارات الإدارية التربوية، وبوجه عام بلغ معامل الارتباط بين واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات لدى الدرجة الكلية وواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية $(r = 0.638, \alpha > 0.05)$.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

نصّ هذا السؤال على: "هل يمكن التنبؤ بواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية من خلال واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية؟"

للإجابة عن هذا السؤال عمد الباحث إلى استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)، باعتبار واقع استخدام تكنولوجيا متغيراً مستقلاً وواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية متغيراً تابعاً، والجدول التالي يبين النتائج الخاصة بذلك.

جدول رقم (15): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لمدى اسهام واقع تكنولوجيا المعلومات وواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية

المتغير التابع: واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية							المتغير المستقل
مستوى الدلالة	قيمة ف	الثابت	قيمة ت	قيمة بيتا المعيارية	معامل التحديد المعدل	معامل التحديد	
0.000	**92.54	0.039	**9.62	0.938	0.402	0.407	واقع تكنولوجيا المعلومات

** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).

يوضح الجدول السابق قيمة معامل التحديد لمتغير واقع تكنولوجيا المعلومات، إذ بلغ (0.402)، وهذا يعني أن واقع تكنولوجيا المعلومات يفسّر ما نسبته 40.2% تقريباً من التباين في واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية، ويتسم النموذج المفسر بالصلاحية والموثوقية بقيمة (ف) قد بلغت (ف=92.54، $\alpha > 0.05$) وكانت ذات دلالة إحصائية، أما معامل بيتا المعيارية لواقع تكنولوجيا المعلومات قد بلغت ($\beta=0.938$ ، ت=9.62، $\alpha > 0.05$)، وعليه فيمكن صياغة معادلة الانحدار على أنها:

واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية = 0.039 + واقع تكنولوجيا المعلومات X (0.938).

كما قام الباحث بفحص مدى إسهام مجالات واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات والمتمثلة بمجال كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي ومجال كفاءة

الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي ومجال كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية باعتبارها متغيرات مستقلة في واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية باعتبارها متغيراً تابعاً، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث باستخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، باستخدام طريقة (Stepwise)، وأشارت النتائج أن جميع مجالات واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات استطاعت التنبؤ بواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية، والجدول التالي يبين النتائج الخاصة بذلك:

جدول رقم (16): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمدى اسهام مجالات واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية

واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية							المتغيرات	النموذج
مستوى الدلالة	قيمة ف	الثابت	مستوى الدلالة	قيمة ت	قيمة بيتا المعيارية	معامل التحديد المعدل		
0.000	**63.41	1.779	0.000	**7.96	0.565	0.315	كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي	الأول
0.000	**52.96	0.577	0.000	**8.84	0.571	0.433	كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي	الثاني
			0.000	**5.41	0.349		كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية	

0.000	**37.97	0.181	0.000	**8.71	0.557	0.449	كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي	الثالث
			0.000	**4.76	0.313		كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية	
				*2.21	0.146		كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي	

يوضح الجدول السابق قيمة معامل التحديد المعدل للنموذج الأول والذي احتوى مجال كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي والذي بلغ (0.315) تقريباً، وهذا يعني أن مجال كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي يفسر ما نسبته 31.5% من التباين في واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية، ويتسم النموذج المفسر بالصلاحيية والموثوقية بقيمة (ف) قد بلغت (ف: 63.41) كانت ذات دلالة إحصائية عند ($\alpha = 0.05$)، أما معامل بيتا المعيارية لمجال كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي قد بلغت (0.565)، وثابت معادلة الانحدار (1.779).

أما في النموذج الثاني فقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل لمجال كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي وكفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية (0.433)، وهذا يعني أن مجال كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية

يفسر ما نسبته 11.8% من التباين في واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية، ويتسم النموذج المفسر بالصلاحيية والموثوقية بقيمة (ف) قد بلغت (ف: 52.96) كانت ذات دلالة إحصائية عند $(\alpha = 0.05)$ ، أما معامل بيتا المعيارية لمجال كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي قد بلغت (0.571)، وقيمة معامل بيتا المعيارية لمجال كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية (0.394) وثابت معادلة الانحدار (0.577).

أما في النموذج الثالث فقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل لمجالات كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي وكفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية وكفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي (0.449)، وهذا يعني أن مجال كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي يفسر ما نسبته 1.06% من التباين في واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية، ويتسم النموذج المفسر بالصلاحيية والموثوقية بقيمة (ف) قد بلغت (ف: 37.97) كانت ذات دلالة إحصائية عند $(\alpha = 0.05)$ ، أما معامل بيتا المعيارية لمجال كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي قد بلغت (0.557)، وقيمة معامل بيتا المعيارية لمجال كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية (0.313)، وقيمة معامل بيتا المعيارية لمجال كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي (0.146) وثابت معادلة الانحدار (0.181)، وعليه يمكن صياغة معادلة الانحدار بناءً على نتائج النموذج الثالث على أنها:

واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية = كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي $\times 0.557$ + كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية $\times (0.313)$ + كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي $\times (0.146)$ + 0.181.

ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

أ. النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية الأولى:

نصت هذه الفرضية على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس؟"

لفحص هذه الفرضية تم استخدام اختبار المقارنة بين متوسطين لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) عند الدرجة الكلية لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات ومجالاته تبعاً لمتغير الجنس، والجدول التالي يوضح هذه النتائج.

جدول رقم (17): نتائج اختبار المقارنة بين متوسطين لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) عند الدرجة الكلية والمجالات لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً لمتغير الجنس

مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة "ت"	أنثى (ن=40)		ذكر (ن=97)		المجالات
			الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0.718	135	0.362	0.40	3.50	0.38	3.52	كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي
0.741	135	0.332-	0.53	3.28	0.50	3.24	كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي
0.675	135	0.420-	0.42	3.75	0.48	3.72	كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية
0.844	135	0.197-	0.31	3.49	0.28	3.48	الدرجة الكلية

يتضح من نتائج الجدول (17) أن الفروقات بين المتوسطات الحسابية بحسب متغير الجنس لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات عند الدرجة الكلية (ت= -0.197، $0.05 < \alpha$) ومجالات كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي (ت= 0.362، $0.05 < \alpha$) وكفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي (ت= -

0.322، $\alpha < 0.05$) وكفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية (ت = -0.420، $\alpha < 0.05$) لم تكن ذات دلالة إحصائية، وهذا يشير إلى أن متغير الجنس لا يؤثر في واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات ومجالاتها.

ب. النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية الثانية:

نصت هذه الفرضية على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر؟"

لفحص هذه الفرضية تم استخدام اختبار المقارنة بين متوسطين لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) عند الدرجة الكلية لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات ومجالاته تبعاً لمتغير العمر، والجدول التالي يوضح هذه النتائج.

جدول رقم (18): نتائج اختبار المقارنة بين متوسطين لعينتين مستقلتين (Independent

Samples T-Test) عند الدرجة الكلية والمجالات لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً

لمتغير العمر

المجالات	أقل من 40 سنة (ن = 97)		40 سنة فأكثر (ن = 40)		قيمة "ت"	درجات الحرية	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي	3.53	0.34	3.51	0.40	0.113	135	0.910
كفاءة	3.30	0.42	3.25	0.52	0.368	135	0.714

							الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي
0.351	135	0.935	0.46	3.71	0.47	3.84	كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية
0.491	135	0.691	0.28	3.48	0.35	3.53	الدرجة الكلية

يتضح من نتائج الجدول (18) أن الفروقات بين المتوسطات الحسابية بحسب متغير العمر لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات عند الدرجة الكلية (ت=0.691، $0.05 < \alpha$) ومجالات كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي (ت = 0.113، $0.05 < \alpha$) وكفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي (ت=0.368، $0.05 < \alpha$) وكفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية (ت=0.935، $0.05 < \alpha$) لم تكن ذات دلالة إحصائية، وهذا يشير إلى ان متغير العمر لا يؤثر في واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات ومجالاتها.

أ. النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية الثالثة:

نصت هذه الفرضية على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المديرية؟"

لفحص هذه الفرضية تمّ استخدام اختبار المقارنة بين عدة متوسطات لعينات مستقلة (One Way ANOVA) عند الدرجة الكلية والمجالات لأداة واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً لمتغير المديرية، والجدول (19) يوضح هذه النتائج.

جدول رقم (19): التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية والمجالات لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً لمتغير المديرية

الانحرافات المعيارية	المتوسطات الحسابية	التكرارات	المديريات	المجالات
0.45	3.39	20	طولكرم	كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي
0.36	3.56	17	نابلس	
0.45	3.61	19	جنين	
0.38	3.63	19	قلقيلية	
0.45	3.76	16	جنوب نابلس	
0.28	3.51	14	طوباس	
0.09	3.44	16	قباطية	
0.33	3.25	16	سلفيت	
0.49	2.98	20	طولكرم	
0.45	3.27	17	نابلس	كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي
0.73	2.88	19	جنين	
0.58	3.32	19	قلقيلية	
0.42	3.42	16	جنوب نابلس	
0.22	3.52	14	طوباس	
0.25	3.51	16	قباطية	
0.26	3.32	16	سلفيت	
0.55	3.84	20	طولكرم	كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية
0.43	3.59	17	نابلس	
0.47	4.02	19	جنين	
0.31	3.74	19	قلقيلية	
0.52	4.00	16	جنوب نابلس	
0.34	3.55	14	طوباس	
0.30	3.53	16	قباطية	
0.45	3.48	16	سلفيت	

0.33	3.37	20	طولكرم	الدرجة الكلية
0.23	3.47	17	نابلس	
0.28	3.47	19	جنين	
0.33	3.55	19	قلقيلية	
0.28	3.70	16	جنوب نابلس	
0.23	3.53	14	طوباس	
0.12	3.49	16	قباطية	
0.30	3.34	16	سلفيت	

يتضح من نتائج الجدول (19) أن المتوسطات الحسابية لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً لمتغير المديرية عند الدرجة الكلية والمجالات تبعاً لمتغير المديرية يوجد بينها فروقات ظاهرية، وللكشف عن دلالة هذه الفروقات تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول التالي يوضح النتائج الخاصة بذلك.

جدول رقم (20): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً لمتغير المديرية

مستوى الدلالة	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجالات
.0060	2.967**	.4150	7	2.903	بين المجموعات	كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي
		0.140	129	18.028	خلال المجموعات	
			136	20.931	المجموع	
.0000	4.350**	.9700	7	6.790	بين المجموعات	كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي
		.2230	129	28.764	خلال المجموعات	
			136	35.554	المجموع	
.0000	4.115**	.7720	7	5.402	بين	كفاءة الموظفين في

					المجموعات	التعامل مع الأنظمة الحاسوبية
		.1880	129	24.192	خلال المجموعات	
			136	29.595	المجموع	
.0090	2.820**	.2150	7	1.506	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		.0760	129	9.838	خلال المجموعات	
			136	11.343	المجموع	

** دالة إحصائياً عند $(\alpha = 0.05)$.

يتضح من نتائج الجدول (20) أن الفروقات بين المتوسطات الحسابية لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً لمتغير المديرية عند الدرجة الكلية (ف = 2.82، $\alpha > 0.05$) ومجال كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي (ف = 2.97، $\alpha > 0.05$) ومجال كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي (ف = 4.35، $\alpha > 0.05$) ومجال كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية (ف = 4.12، $\alpha > 0.05$) تبعاً لمتغير المديرية كانت ذات دلالة إحصائية، وهذا يعني أن متغير المديرية يؤثر في واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية، ولمعرفة طبيعة الفروقات في واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات عند الدرجة الكلية والمجالات تبعاً لمتغير المديرية تم استخدام اختبار المقارنات البعدية (LSD) وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (21): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين متوسطات لواقع استخدام
تكنولوجيا المعلومات تبعاً لمتغير المديرية

المجالات	المديرية	نابلس	جنين	قليلية	جنوب نابلس	طوباس	قباطية	سلفيت
كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي	طولكرم	-	0.22-	0.24-	-	0.12-	0.05-	0.14
	نابلس	0.17	0.05-	0.07-	**0.37	0.04	0.12	*0.31
	جنين			0.02-	0.15-	0.10	0.17	-
	قليلية				0.13-	0.11	0.19	**0.38
	جنوب نابلس					0.24	*0.32	**0.51
	طوباس						0.08	0.26
	قباطية							0.19
كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي	طولكرم	0.29-	0.11	**0.34	**0.43	**0.54	**0.52	**0.34
	نابلس		**0.40	0.05-	0.14-	0.25-	0.23-	0.04-
	جنين			**0.44	**0.54	**0.65	**0.63	**0.44
	قليلية				0.10-	0.20-	0.19-	0.05
	جنوب نابلس					0.11-	0.09-	0.10
	طوباس						0.02	0.20
	قباطية							0.19
كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية	طولكرم	0.25	0.17-	0.10	0.16-	0.29	*0.32	**0.37
	نابلس		**0.41	0.16-	**0.41	0.04	0.06	0.11
	جنين			0.27	0.02	**0.46	**0.49	**0.53
	قليلية				0.26-	0.19	0.22	0.26
	جنوب نابلس					**0.45	**0.47	**0.52
	طوباس						0.02	0.07

المجالات	المديرية	نابلس	جنين	قلقيلية	جنوب نابلس	طوباس	قباطية	سلفيت
	قباطية							0.04
الدرجة الكلية	طولكرم	0.10-	0.09-	*0.18	-	0.16-	0.11-	0.03
	نابلس		0.05	0.08-	-	0.06-	0.02-	0.13
	جنين			0.09-	-	0.06-	0.02-	0.13
	قلقيلية				0.15-	0.03	0.07	*0.22
	جنوب نابلس					0.18	*0.22	**0.37
	طوباس						0.04	0.19
	قباطية							0.15

* دالة إحصائياً عند $(\alpha = 0.05)$.

يتضح من نتائج الجدول (21) أن الفروقات في واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات عند الدرجة الكلية والمجالات بين جميع المديريات لم تكن ذات دلالة إحصائية عند $(\alpha = 0.05)$ عدا الفروقات الآتية:

في مجال كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي كانت الفروقات بين مديرتي طولكرم وجنوب نابلس ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$ ولصالح مديرية جنوب نابلس، إذ أن تقدير كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي في مديرية جنوب نابلس أعلى منها في مديرية طولكرم، وكانت الفروقات بين مديرتي نابلس وسلفيت ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$ ولصالح مديرية نابلس، إذ أن تقدير كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي في مديرية نابلس أعلى منها في مديرية سلفيت.

وكانت الفروقات بين مديرتي جنين وسلفيت ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$ ولصالح مديرية سلفيت، إذ أن تقدير كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي في مديرية سلفيت أعلى منها في مديرية جنين، وكانت الفروقات بين مديرتي قفيلية وسلفيت ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$ ولصالح مديرية قفيلية، إذ أن تقدير كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي في مديرية قفيلية أعلى منها في مديرية سلفيت، وكانت الفروقات بين مديرتي جنوب نابلس وقباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$ ولصالح مديرية جنوب نابلس، إذ أن تقدير كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي في مديرية جنوب نابلس أعلى منها في مديرية قباطية.

وكانت الفروقات بين مديرتي جنوب نابلس وسلفيت ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$ ولصالح مديرية جنوب نابلس، إذ أن تقدير كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي في مديرية جنوب نابلس أعلى منها في مديرية سلفيت.

في مجال كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي كانت الفروقات بين مديرتي طولكرم وقليلية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$ ولصالح مديرية قفيلية، إذ أن تقدير كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي في مديرية قفيلية أعلى منها في مديرية طولكرم، وكانت الفروقات بين مديرتي طولكرم وجنوب نابلس ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$ ولصالح مديرية جنوب نابلس، إذ أن تقدير كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي في مديرية جنوب نابلس أعلى منها في مديرية طولكرم.

وكانت الفروقات بين مديرتي طولكرم وطوباس ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$ ولصالح مديرية طوباس، إذ أن تقدير كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي في مديرية طوباس أعلى منها في مديرية طولكرم، وكانت الفروقات بين مديرتي طولكرم وقباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$ ولصالح مديرية

قباطية، إذ أن تقدير كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي في مديرية قباطية أعلى منها في مديرية طولكرم، وكانت الفروقات بين مديرتي طولكرم وسلفيت ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) ولصالح مديرية سلفيت، إذ أن تقدير كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي في مديرية سلفيت أعلى منها في مديرية طولكرم.

وكانت الفروقات بين مديرتي نابلس وجنين ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) ولصالح مديرية نابلس، إذ أن تقدير كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي في مديرية نابلس أعلى منها في مديرية جنين، وكانت الفروقات بين مديرتي قلقيلية وجنين ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) ولصالح مديرية قلقيلية، إذ أن تقدير كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي في مديرية قلقيلية أعلى منها في مديرية جنين، وكانت الفروقات بين مديرتي جنوب نابلس وجنين ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) ولصالح مديرية جنوب نابلس، إذ أن تقدير كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي في مديرية جنوب نابلس أعلى منها في مديرية جنين.

وكانت الفروقات بين مديرتي طوباس وجنين ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) ولصالح مديرية طوباس، إذ أن تقدير كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي في مديرية طوباس أعلى منها في مديرية جنين، وكانت الفروقات بين مديرتي قباطية وجنين ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) ولصالح مديرية قباطية، إذ أن تقدير كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي في مديرية قباطية أعلى منها في مديرية جنين، وكانت الفروقات بين مديرتي سلفيت وجنين ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) ولصالح مديرية سلفيت، إذ أن تقدير كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي في مديرية سلفيت أعلى منها في مديرية جنين.

في مجال كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية كانت الفروقات بين مديرتي طولكرم وقباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) ولصالح مديرية طولكرم، إذ أن تقدير كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية في مديرية طولكرم أعلى منها في مديرية قباطية، وكانت الفروقات بين مديرتي طولكرم وسلفيت ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) ولصالح مديرية طولكرم، إذ أن تقدير كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية في مديرية طولكرم أعلى منها في مديرية سلفيت.

وكانت الفروقات بين مديرتي جنين ونابلس ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) ولصالح مديرية جنين، إذ أن تقدير كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية في مديرية جنين أعلى منها في مديرية نابلس، وكانت الفروقات بين مديرتي جنوب نابلس ونابلس ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) ولصالح مديرية جنوب نابلس، إذ أن تقدير كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية في مديرية جنوب نابلس أعلى منها في مديرية نابلس، وكانت الفروقات بين مديرتي جنين وطوباس ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) ولصالح مديرية جنين، إذ أن تقدير كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية في مديرية جنين أعلى منها في مديرية طوباس.

وكانت الفروقات بين مديرتي جنين وقباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) ولصالح مديرية جنين، إذ أن تقدير كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية في مديرية جنين أعلى منها في مديرية قباطية، وكانت الفروقات بين مديرتي جنين وسلفيت ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) ولصالح مديرية جنين، إذ أن تقدير كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية في مديرية جنين أعلى منها في مديرية سلفيت، وكانت الفروقات بين مديرتي جنوب نابلس وطوباس ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) ولصالح مديرية جنوب نابلس، إذ أن تقدير كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية في مديرية جنوب نابلس أعلى منها في مديرية طوباس.

وكانت الفروقات بين مديرتي جنوب نابلس وقباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) ولصالح مديرية جنوب نابلس، إذ أن تقدير كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية في مديرية جنوب نابلس أعلى منها في مديرية قباطية، وكانت الفروقات بين مديرتي جنوب نابلس وسلفيت ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) ولصالح مديرية جنوب نابلس، إذ أن تقدير كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية في مديرية جنوب نابلس أعلى منها في مديرية سلفيت.

وبالنسبة للفروقات في الدرجة الكلية كانت بين مديرتي طولكرم وقلقيلية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) ولصالح مديرية قلقيلية، إذ أن تقدير واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديرية قلقيلية أعلى منها في مديرية طولكرم، وكانت الفروقات بين مديرتي طولكرم وجنوب نابلس ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) ولصالح مديرية جنوب نابلس، إذ أن تقدير واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديرية جنوب نابلس أعلى منها في مديرية طولكرم، وكانت الفروقات بين مديرتي نابلس وجنوب نابلس ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) ولصالح مديرية جنوب نابلس، إذ أن تقدير واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديرية جنوب نابلس أعلى منها في مديرية طولكرم، وكانت الفروقات بين مديرتي نابلس وجنوب نابلس ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) ولصالح مديرية جنوب نابلس، إذ أن تقدير واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديرية جنوب نابلس أعلى منها في مديرية جنين.

أ. النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية الرابعة:

نصت هذه الفرضية على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد الدورات؟"

لفحص هذه الفرضية تم استخدام اختبار المقارنة بين متوسطين لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) عند الدرجة الكلية لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات ومجالاته تبعاً لمتغير الدورات، والجدول التالي يوضح هذه النتائج.

جدول رقم (22): نتائج اختبار المقارنة بين متوسطين لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) عند الدرجة الكلية والمجالات لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً لمتغير عدد الدورات

المجالات	أقل من 10 دورات (ن=24)		10 دورات فأكثر (ن=113)		قيمة "ت"	درجات الحرية	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي	3.40	0.46	3.54	0.37	1.52-	135	0.129
كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي	3.10	0.50	3.29	0.51	1.61-	135	0.110
كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية	3.70	0.43	3.73	0.48	0.330-	135	0.742
الدرجة الكلية	3.38	0.29	3.50	0.28	1.93-	135	0.060

يتضح من نتائج الجدول (22) أن الفروقات بين المتوسطات الحسابية بحسب متغير عدد الدورات التدريبية لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات عند الدرجة الكلية (ت= -1.93، $\alpha < 0.05$) ومجالات كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي (ت= -1.52، $\alpha < 0.05$) وكفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي (ت= -1.61، $\alpha < 0.05$) وكفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية (ت= -0.330، $\alpha < 0.05$) لم تكن ذات دلالة إحصائية، وهذا يشير إلى أن متغير عدد الدورات التدريبية لا يؤثر في تقدير واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات ومجالاتها.

ب. النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية الخامسة:

نصت هذه الفرضية على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي؟"

لفحص هذه الفرضية تمّ استخدام اختبار المقارنة بين عدة متوسطات لعينات مستقلة (One Way ANOVA) عند الدرجة الكلية والمجالات لأداة واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي، والجدول (23) يوضح هذه النتائج.

جدول رقم (23): التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية والمجالات لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي

المجالات	المسمى الوظيفي	التكرارات	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية
كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي	رئيس قسم	113	3.49	0.39
	نائب إداري	10	3.41	0.32
	نائب فني	6	3.93	0.34
	مدير تربية وتعليم	8	3.70	0.40
كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي	رئيس قسم	113	3.26	0.52
	نائب إداري	10	3.02	0.49
	نائب فني	6	3.48	0.38
	مدير تربية وتعليم	8	3.33	0.44
كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية	رئيس قسم	113	3.72	0.45
	نائب إداري	10	3.87	0.51
	نائب فني	6	3.83	0.49
	مدير تربية وتعليم	8	3.59	0.68
الدرجة الكلية	رئيس قسم	113	3.48	0.28
	نائب إداري	10	3.40	0.28
	نائب فني	6	3.75	0.24
	مدير تربية وتعليم	8	3.54	0.38

يتضح من نتائج الجدول (23) أن المتوسطات الحسابية لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي عند الدرجة الكلية والمجالات يوجد بينها فروقات ظاهرية،

وللكشف عن دلالة هذه الفروقات تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول التالي يوضح النتائج الخاصة بذلك.

جدول رقم (24): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F*	مستوى الدلالة
كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي	بين المجموعات	1.483	3	.4940	3.380*	.0200
	خلال المجموعات	19.448	133	0.146		
	المجموع	20.931	136			
كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي	بين المجموعات	.902	3	.3010	1.155	.3300
	خلال المجموعات	34.652	133	.2610		
	المجموع	35.554	136			
كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية	بين المجموعات	.428	3	.1430	.6500	.5840
	خلال المجموعات	29.167	133	.2190		
	المجموع	29.595	136			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.532	3	.1770	2.180	.0930
	خلال المجموعات	10.812	133	.0810		
	المجموع	11.343	136			

* دالة إحصائياً عند $(\alpha = 0.05)$.

يتضح من نتائج الجدول (24) أنَّ الفروقات بين المتوسطات الحسابية لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي لدى مجال كفاءة المكونات المادية والبرمجية

المستخدمة في العمل الإداري التربوي (ف = 3.38، $\alpha > 0.05$) كانت ذات دلالة إحصائية، وهذا يعني أن متغير المسمى الوظيفي يؤثر في تقدير كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية، أما باقي الفروقات في باقي المجالات والدرجة الكلية لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي لم تكن ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، أي أن متغير المسمى الوظيفي لا يؤثر في تقدير واقع كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي وكفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية والدرجة الكلية، ولمعرفة طبيعة الفروقات في مجال كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي تم استخدام اختبار المقارنات البعدية (LSD) وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (25): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين متوسطات مجال كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	نائب إداري	نائب فني	مدير تربية وتعليم
رئيس قسم	0.08	**0.44-	0.20-
نائب إداري		**0.53-	0.29-
نائب فني			0.23

* دالة إحصائياً عند ($\alpha = 0.05$).

في مجال كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي كانت الفروقات بين رئيس قسم ونائب فني ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) ولصالح نائب فني، إذ أن تقدير المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي لدى النائب الفني أعلى منها لدى رئيس القسم، وكانت الفروقات بين نائب إداري ونائب فني ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) ولصالح نائب فني، إذ أن تقدير المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي لدى النائب الفني أعلى منها لدى النائب الإداري، أما باقي الفروقات بين المسميات الوظيفية لم تكن ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

ج. النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية السادسة:

نصت هذه الفرضية على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين متوسطات واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخدمة؟"

لفحص هذه الفرضية تم استخدام اختبار المقارنة بين متوسطين لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) عند الدرجة الكلية لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات ومجالاته تبعاً لمتغير الدورات، والجدول التالي يوضح هذه النتائج.

جدول رقم (26): نتائج اختبار المقارنة بين متوسطين لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) عند الدرجة الكلية والمجالات لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات تبعاً لمتغير سنوات الخدمة

مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة "ت"	10 سنوات فأكثر (ن=130)		أقل من 10 سنوات (ن=7)		المجالات
			الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0.869	135	0.165	0.40	3.51	0.33	3.54	كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي
0.303	135	1.03-	0.51	3.27	0.49	3.06	كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي
0.465	135	0.733	0.47	3.72	0.47	3.86	كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية
0.821	135	- 0.226	0.29	3.49	0.30	3.46	الدرجة الكلية

يتضح من نتائج الجدول (26) أن الفروقات بين المتوسطات الحسابية بحسب متغير عدد سنوات الخدمة لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات عند الدرجة الكلية (ت = -0.226، $\alpha < 0.05$) ومجالات كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي (ت = 0.165، $\alpha < 0.05$) وكفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري

التربوي (ت= -1.03، $\alpha < 0.05$) وكفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية (ت= 0.733، $\alpha < 0.05$) لم تكن ذات دلالة إحصائية، وهذا يشير إلى أن متغير عدد سنوات الخدمة لا يؤثر في تقدير واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات ومجالاتها.

د. النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية السابعة:

نصت هذه الفرضية على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس؟"

لفحص هذه الفرضية تم استخدام اختبار المقارنة بين متوسطين لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) عند الدرجة الكلية لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية تبعاً لمتغير الجنس، والجدول التالي يوضح هذه النتائج.

جدول رقم (27): نتائج اختبار المقارنة بين متوسطين لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية تبعاً لمتغير الجنس

مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة "ت"	أنثى (ن=40)		ذكر (ن=97)	
			الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
0.687	135	0.404	0.38	3.29	0.44	3.32

يتضح من نتائج الجدول (27) أن الفروقات بين المتوسطات الحسابية بحسب متغير الجنس لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية عند الدرجة الكلية (ت= 0.404، $\alpha < 0.05$) لم تكن ذات دلالة إحصائية، وهذا يشير إلى أن متغير الجنس لا يؤثر في واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية.

هـ. النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية الثامنة:

نصت هذه الفرضية على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر؟"

لفحص هذه الفرضية تمَّ استخدام اختبار المقارنة بين متوسّطين لعينتين مستقلّتين (Independent Samples T-Test) عند الدرجة الكلية لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية تبعاً لمتغير العمر، والجدول التالي يوضّح هذه النتائج.

جدول رقم (28): نتائج اختبار المقارنة بين متوسّطين لعينتين مستقلّتين (Independent Samples T-Test) عند الدرجة الكلية لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية تبعاً لمتغير العمر

مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة "ت"	40 سنة فأكثر (ن=40)		أقل من 40 سنة (ن=97)	
			الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
0.910	135	0.113	0.42	3.29	0.43	3.44

يتضح من نتائج الجدول (28) أن الفروقات بين المتوسطات الحسابية بحسب متغير العمر لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية عند الدرجة الكلية (ت=0.113، $\alpha < 0.05$) لم تكن ذات دلالة إحصائية، وهذا يشير إلى أن متغير العمر لا يؤثر في واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية.

و. النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية التاسعة:

نصّت هذه الفرضية على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المديرية؟"

لفحص هذه الفرضية تمَّ استخدام اختبار المقارنة بين عدة متوسّطات لعينات مستقلة (One Way ANOVA) عند الدرجة الكلية لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية تبعاً لمتغير المديرية، والجدول (29) يوضح هذه النتائج.

جدول رقم (29): التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية والمجالات لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية تبعاً لمتغير المديرية

المديريات	التكرارات	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية
طولكرم	20	3.24	0.50
نابلس	17	3.30	0.37
جنين	19	3.05	0.54
قلقيلية	19	3.34	0.42
جنوب نابلس	16	3.55	0.33
طوباس	14	3.37	0.23
قباطية	16	3.45	0.21
سلفيت	16	3.23	0.48

يتضح من نتائج الجدول (29) أن المتوسطات الحسابية لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية تبعاً لمتغير المديرية يوجد بينها فروقات ظاهرية، وللكشف عن دلالة هذه الفروقات تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول التالي يوضح النتائج الخاصة بذلك.

جدول رقم (30): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية تبعاً لمتغير المديرية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2.815	7	.402	2.388*	.0250
خلال المجموعات	21.722	129	.168		
المجموع	24.537	136			

* دالة إحصائياً عند $(\alpha = 0.05)$.

يتضح من نتائج الجدول (30) أن الفروقات بين المتوسطات الحسابية لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية تبعاً لمتغير المديرية عند الدرجة الكلية (ف= 2.38، $0.05 > \alpha$) كانت ذات دلالة إحصائية، وهذا يعني أن متغير المديرية يؤثر في واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في

مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية، ولمعرفة طبيعة الفروقات في واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية عند الدرجة الكلية تبعاً لمتغير المديرية تم استخدام اختبار المقارنات البعدية (LSD) وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (31): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين متوسطات لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية تبعاً لمتغير المديرية

المديرية	نابلس	جنين	قلقيلية	جنوب نابلس	طوباس	قباطية	سلفيت
طولكرم	0.06-	0.18	0.10-	*0.31-	0.13-	0.21-	0.05
نابلس		0.25	0.04-	0.25-	0.07-	0.15-	0.07
جنين			*0.29-	**0.50-	*0.32-	**0.40-	0.19-
قلقيلية				0.20-	0.03-	0.11-	0.10
جنوب نابلس					0.18	0.09	*0.31
طوباس						0.08-	0.13
قباطية							0.22

* دالة إحصائياً عند $(\alpha = 0.05)$.

يتضح من نتائج الجدول (31) أن الفروقات في واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية عند الدرجة الكلية بين جميع المديريات لم تكن ذات دلالة إحصائية عند $(\alpha = 0.05)$ عدا الفروقات الآتية:

كانت الفروقات بين مديرتي طولكرم وجنوب نابلس ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$ ولصالح مديرية جنوب نابلس، إذ أن تقدير واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديرية جنوب نابلس أعلى منها في مديرية طولكرم، وكانت الفروقات بين مديرتي جنين وقلقيلية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$ ولصالح مديرية قلقيلية، إذ أن تقدير واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديرية قلقيلية أعلى منها في مديرية جنين، وكانت الفروقات بين مديرتي جنين وجنوب نابلس ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$ ولصالح مديرية جنوب نابلس، إذ أن تقدير واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديرية جنوب نابلس أعلى منها

في مديرية جنين، وكانت الفروقات بين مديرتي جنين وقباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) ولصالح مديرية قباطية، إذ أن تقدير واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديرية قباطية أعلى منها في مديرية جنين، وكانت الفروقات بين مديرتي جنين وطوباس ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) ولصالح مديرية طوباس، إذ أن تقدير واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديرية طوباس أعلى منها في مديرية جنين.

ز. النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية العاشرة:

نصت هذه الفرضية على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد الدورات؟"

لفحص هذه الفرضية تم استخدام اختبار المقارنة بين متوسطين لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) عند الدرجة الكلية لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية تبعاً لمتغير الدورات، والجدول التالي يوضح هذه النتائج.

جدول رقم (32): نتائج اختبار المقارنة بين متوسطين لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) عند الدرجة الكلية لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية تبعاً لمتغير عدد الدورات

مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة "ت"	10 دورات فأكثر (ن = 113)		أقل من 10 دورات (ن = 24)	
			الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
0.005	135	2.835 [*]	0.40	3.36	0.48	3.09

يتضح من نتائج الجدول (32) أن الفروقات بين المتوسطات الحسابية بحسب متغير عدد الدورات التدريبية لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية عند الدرجة الكلية (ت = -2.835، $\alpha >$ 0.05) كانت ذات دلالة إحصائية ولصالح لمن حصل على 10 دورات تدريبية فأكثر، وهذا يشير إلى أن متغير عدد الدورات التدريبية يؤثر في تقدير واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية، وأن من

حصل على 10 دورات تدريبية فأكثر كانوا أكثر تقديراً لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية.

ح. النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية الحادية عشرة:

نصت هذه الفرضية على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي؟"

لفحص هذه الفرضية تم استخدام اختبار المقارنة بين عدة متوسطات لعينات مستقلة (One Way ANOVA) عند الدرجة الكلية لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي، والجدول (33) يوضح هذه النتائج.

جدول رقم (33): التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي

الانحرافات المعيارية	المتوسطات الحسابية	التكرارات	المسمى الوظيفي
0.42	3.29	113	رئيس قسم
0.50	3.47	10	نائب إداري
0.16	3.51	6	نائب فني
0.47	3.16	8	مدير تربية وتعليم

يتضح من نتائج الجدول (33) أن المتوسطات الحسابية لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي عند الدرجة الكلية يوجد بينها فروقات ظاهرية، وللكشف عن دلالة هذه الفروقات تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول التالي يوضح النتائج الخاصة بذلك.

جدول رقم (34): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي

مستوى الدلالة	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
.2820	1.285	.2300	3	.691	بين المجموعات
		0.179	133	23.846	خلال المجموعات
			136	24.537	المجموع

يتضح من نتائج الجدول (34) أن الفروقات بين المتوسطات الحسابية لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي (ف= 1.285، $0.05 < \alpha$) لم تكن ذات دلالة إحصائية، وهذا يعني أن متغير المسمى الوظيفي لا يؤثر في تقدير واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية.

ط. النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية الثانية عشرة:

نصت هذه الفرضية على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخدمة؟"

لفحص هذه الفرضية تم استخدام اختبار المقارنة بين متوسطين لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) عند الدرجة الكلية لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية تبعاً لمتغير الدورات، والجدول التالي يوضح هذه النتائج.

جدول رقم (35): نتائج اختبار المقارنة بين متوسطين لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) عند الدرجة الكلية لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية تبعاً لمتغير سنوات الخدمة

مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة "ت"	10 سنوات فأكثر (ن= 130)		أقل من 10 سنوات (ن= 7)	
			الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
0.517	135	0.650	0.43	3.30	0.37	3.41

يتضح من نتائج الجدول (35) أن الفروقات بين المتوسطات الحسابية بحسب متغير عدد سنوات الخدمة لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية عند الدرجة الكلية (ت= 0.650، $\alpha < 0.05$) لم تكن ذات دلالة إحصائية، وهذا يشير إلى أن متغير عدد سنوات الخدمة لا يؤثر في تقدير واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

ثالثاً: التوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

مقدمة:

يتضمن هذا الفصل مناقشة للنتائج التي توصل إليها الباحث في هذه الدراسة والتي بحثت في واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات وإسهامها في اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية، وكذلك التعرف إلى دور بعض المتغيرات (الديموغرافية) في موضوع الدراسة.

وقد اشتملت الدراسة على مجموعة من الأسئلة والفرضيات، وسيحاول الباحث في هذا الفصل مناقشة النتائج المتعلقة بها من خلال التحليل الإحصائي لأسئلة الدراسة، إضافة إلى طرح بعض التوصيات في ضوء هذه النتائج.

النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة ومناقشتها:

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي نصه:

"ما واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية؟"

وقد أظهرت النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول أن الدرجة الكلية لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية مرتفعاً بمتوسط حسابي قدره (3.49) وبانحراف معياري (0.29)، أي أن واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية كان مرتفعاً بشكل عام، كما جاء تقدير مجال كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي مرتفعاً بمتوسط حسابي قدره (3.52) وبانحراف معياري (0.39)، أما تقدير مجال كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي متوسطاً بمتوسط حسابي قدره (3.26) وبانحراف معياري

(0.51)، كما جاء تقدير مجال كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية مرتفعاً بمتوسط حسابي قدره (3.73) وبانحراف معياري (0.47).

كما أظهرت النتائج المتعلقة بهذا السؤال وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسط العينة لدى الدرجة الكلية والمجالات والقيمة المحكية، ولصالح متوسطات العينة، حيث جاءت أكبر وبشكلٍ دالٍ إحصائياً من المستوى المتوسط، وهذا يعبر عن أن واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية لدى الدرجة الكلية والمجالات جاءت مرتفعة.

كما يتضح من نتائج السؤال الأول وجود فروق بين مجالات أداة واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية وكانت هذه الفروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، ويمكن ترتيب المجالات في أداة واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات وفقاً لمتوسطاتها الحسابية تنازلياً على النحو التالي:

- كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية.
- كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي.
- كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات أصبح اليوم ميسوراً بفعل التطورات الحاصلة في عالم الاتصالات والتقنيات، بالإضافة إلى وجود سياسة تربوية ومعايير فلسطينية واضحة حول استخدام وتوظيف التكنولوجيا الرقمية، والجهود التي تبذلها وزارة التربية والتعليم لتطبيق العديد من المشاريع التي تتعلق بكيفية استخدام الحاسوب في العملية التعليمية والعملية الإدارية على حد سواء.

كما ويعزو الباحث ذلك أيضاً التزام الموظفين الإداريين باللوائح والأنظمة التي تصدرها الوزارة والتي تحث على روح الابتكار والتجديد حول توظيف تكنولوجيا المعلومات في العملية

الإدارية، والتشجيع المستمر من قبل وزارة التربية والتعليم على المشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية التي تقام حول توظيف تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية والإدارية، وحث الموظفين المتواصل على متابعة المواقع الإلكترونية التعليمية، وتلقي الدورات التدريبية من أجل الإلمام بالكفايات اللازمة، والوعي بالقضايا العالمية التي تخص العملية التربوية بالإضافة إلى التشجيع على الاهتمام بالجوانب البحثية من خلال الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات وهذا ما أكدت عليه وزارة التربية والتعليم الفلسطينية من خلال المتابعة المستمرة مع الجهات ذات العلاقة.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة رينة (2007) والتي كانت بعنوان "استخدام التقنيات الحديثة في إدارة المدارس الثانوية الحكومية والأهلية للبنين في مدينة جدة"، والتي أظهرت نتائجها أن استخدام التقنيات الحديثة تسهم بشكل كبير في إنجاز العمل المدرسي بطريقة أفضل من إنجازها بشكل يدوي.

وتختلف هذه الدراسة مع دراسة خلوف (2010) والتي كان عنوانها "واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية الثانوية في الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات"، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن هناك واقع منخفض لتطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية الثانوية في الضفة الغربية، من وجهة نظر المديرين والمديرات. ودراسة الزعبي (2014) وعنوانها "مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية التابعة لمديرية التربية والتعليم في محافظة إربد من وجهة نظر مديري المدارس"، وقد بينت الدراسة وجود مستوى متوسط لتطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية التابعة لمديرية التربية والتعليم في محافظة إربد. ودراسة أبو عاذرة (2015) حيث كان عنوانها "دور تكنولوجيا المعلومات في الإشراف التربوي على المدارس الحكومية"، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن متوسط المهارة الإلكترونية لدى المشرف التربوي في استخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة الإشراف التربوي كانت بدرجة متوسطة. ودراسة أكبابا (2001) والتي كانت بعنوان "موقف مديري المدارس الابتدائية من استخدام تكنولوجيا المعلومات والحاسوب في مدارسهم"، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مديري المدارس لديهم توجه إيجابي نحو التكنولوجيا، ولكنهم لا زالوا مترددين في الاستفادة منها في أعمالهم اليومية، وأن جميع المدارس كانت مزودة بالحاسوب، وأن 68.5% من مديري المدارس يستخدمون الحاسوب.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي نصه:

"ما واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية؟"

وقد أظهرت النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني أن تقدير الدرجة الكلية لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية جاء مرتفعاً بمتوسط حسابي قدره (3.31) وبانحراف معياري (0.42)، أي أن واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية جاء مرتفعاً بشكل عام.

كما أظهرت النتائج المتعلقة بهذا السؤال وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسط العينة لدى الدرجة الكلية لأداة واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية والقيمة المحكية ولصالح متوسط العينة، أي أنّ واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية عند الدرجة الكلية جاء أكبر وبشكلٍ دالٍ إحصائياً من المستوى المتوسط، وهذا يعبر عن أن واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية جاء مرتفعاً.

ويعزو الباحث هذا إلى الشعور بالمسؤولية لدى مديري التربية والتعليم وتحسّسهم الجيد للمشاكل حين تواجههم والتي تحتاج إلى صنع واتخاذ القرار المناسب، ومدى التزام مديري التربية والتعليم بأن تكون قراراتهم محققة للأهداف الموضوعية، مع الالتزام بالأنظمة الإدارية المعمول بها في وزارة التربية والتعليم، كما تؤكد هذه النتيجة على موضوعية مديري التربية والتعليم في اتخاذ القرارات وبدرجة جيدة.

ويعزو الباحث ذلك أيضاً إلى الظروف السياسية والأمنية المتغيرة في المجتمع الفلسطيني، حيث لها تأثير كبير على عملية صنع واتخاذ القرار، ويجد متخذ القرار نفسه مضطراً لاتخاذ قرارات بشكل عاجل، مما يضع متخذي القرار أمام العديد من التحديات والمواقف التي تطلب اتخاذ

القرار الرشيد في الوقت المناسب، مما يسهم في صقل شخصية متخذ القرار وإكسابه خبرات ومهارات شخصية، تساعده على السرعة والحكمة في اتخاذ القرار المناسب تماشياً مع الواقع الفلسطيني الذي يمتاز بخصوصية الأجواء والظروف المتغيرة لما يسببه الاحتلال الإسرائيلي من تحديات مختلفة وخاصة في الظروف الأمنية الاخيرة الغير مستقرة. ومن هنا كان لزاماً على متخذي القرار التربوي التحلي بالقدرة والمرونة والقوة لاتخاذ القرارات المناسبة.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة البلشوي (2002) والتي كان عنوانها "مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار التعليمي في مدارس المرحلة الثانوية بسلطنة عمان"، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود ممارسة عالية ودائمة لعملية اتخاذ القرارات التعليمية من قبل مديري المدارس الثانوية ومعلميها الأوائل، كما تبين أيضاً وجود مراعاة عالية لأسس اتخاذ القرار ومشاركة فعالة في كل مراحلها وخطواته كما أن الأساليب المتبعة في المدارس معظمها أساليب علمية وجيدة تفعل المشاركة وتتيح للمعلمين والمعلمات مجال للتعبير عن آرائهم ومقترحاتهم. ودراسة شاهين (2015) وكانت بعنوان "درجة ممارسة مديري التربية والتعليم بمحافظة غزة للشفافية في اتخاذ القرارات الإدارية وعلاقتها بمستوى أداء مديري المدارس"، وخرجت الدراسة بعدة نتائج كان من أهمها أن درجة ممارسة مديري التربية والتعليم للشفافية في اتخاذ القرارات الإدارية من وجهة نظر مديري المدارس الحكومية بمحافظة غزة كانت كبيرة. ودراسة لاري (2003) عنوانها "مدى مشاركة المدرسين بالمدارس المتوسطة في اتخاذ القرارات وعلاقة ذلك بفريق التعليم المركزي المختص"، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك رغبة كبيرة للمعلمين في المشاركة في اتخاذ القرار في المستوى البنائي الأساسي وتبين أيضاً أن المشاركة في اتخاذ القرارات تزود المعلمين بنوع من الرقابة في حياتهم العملية، وأن المعلمون ذوو الفعالية العالية بالمدارس المتوسطة لهم رغبة شديدة في المشاركة واتخاذ القرارات في عمليات التخطيط والتنظيم وإعداد المناهج.

وتختلف هذه الدراسة مع دراسة الأشهب (2006) والتي كان عنوانها "درجة مشاركة أعضاء الهيئات التدريسية في مدارس القدس في اتخاذ القرار وعلاقته في الانتماء لمهنة التعليم"، وأظهرت النتائج المتعلقة بهذه الدراسة أن درجة مشاركة المعلمين في اتخاذ القرارات المدرسية من وجهة نظر المديرين والمعلمين متوسطة، حيث كانت منخفضة في مجال القرارات المتعلقة بالمرفق

المدرسية والأمور المالية، ولكنها كانت عالية في مجال القرارات المتعلقة بالمنهاج. ودراسة حرز الله (2007) وكانت بعنوان "مدى مشاركة معلمي المدارس الثانوية في اتخاذ القرارات وعلاقته برضاهم الوظيفي"، وكانت نتائج الدراسة أن معلمي المدارس الثانوية يشاركون بدرجة متوسطة في اتخاذ القرارات، كما وتبين أيضاً أن أعلى درجات مشاركة المعلمين في اتخاذ القرارات كانت في القرارات المتعلقة بالمنهاج، ثم القرارات المتعلقة بشؤون الطلبة، ثم القرارات المتعلقة بالمعلمين، ثم القرارات المتعلقة بالمجتمع المحلي وقد حصلت القرارات المتعلقة بالمبنى المدرسي والأمور المالية على أقل درجة من المشاركة.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث والذي نصه:

"هل توجد علاقة ارتباطية بين واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات وواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية؟"

وأظهرت نتائج السؤال الثالث أن جميع معاملات الارتباط بين واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات بجميع مجالاتها وواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية جاءت موجبة وذات دلالة إحصائية، وكان معامل الارتباط بين كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي وواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية ($r = 0.275$ ، $\alpha > 0.05$)، وهذا يشير إلى أنه كلما زادت كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي زادت كفاءة اتخاذ القرارات الإدارية التربوية، وبوجه عام قد بلغ معامل الارتباط بين كل من واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات لدى الدرجة الكلية وواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية ($r = 0.638$ ، $\alpha > 0.05$).

كما بلغ معامل الارتباط بين كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي وواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية ($r = 0.565$ ، $\alpha > 0.05$)، وهذا يشير إلى أنه كلما زادت كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي زادت كفاءة اتخاذ القرارات الإدارية التربوية، وبلغ معامل الارتباط بين كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية وواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية ($r = 0.340$ ، $\alpha > 0.05$)، وهذا يشير إلى أنه

كلما زادت كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية زادت كفاءة اتخاذ القرارات الإدارية التربوية.

ويعزو الباحث ذلك إلى الحاجة الملحة لتطوير أداء الموظفين الإداريين في ضوء التكنولوجيا الإدارية وإعدادهم لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، وهذا يتطلب تغيير الفكر التقليدي إلى فكر يهتم باستخدام الأساليب العلمية والموضوعية التي تقوم على أصول التفكير والتحليل الموضوعي المنظم وما يتصل به من طرائق وأساليب وتقنيات جديدة تساعد الموظف الإداري على صنع القرار الرشيد وإصدار الأحكام العقلانية والرؤية البصيرة للمستقبل. وهذا لا يتم إلا بوجود إداري فعال ذو فكر ونهج تكنولوجي معاصر، ومهمته تحقيق التنسيق والتكامل لضمان مساهمة وتعاون الجميع في تحقيق الأهداف الكلية، وهذا يتضمن الكفاءة والفاعلية. وكذلك إلى الدعم النفسي والمادي الذي توفره وزارة التربية والتعليم الفلسطينية لتعزيز استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية التعلمية بشكل عام واستخدام التكنولوجيا بعملية اتخاذ القرار الفعال بأقل وقت وأقل جهد وتكلفة. ومراعاة الواقع المحلي والإقليمي والدولي للنهوض بالواقع الفلسطيني.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة **فينكاتيش وموريس وأكرمان (2000)** والتي كانت بعنوان "أثر تكنولوجيا المعلومات على الجنسين عند اتخاذ القرار"، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن قرارات عينة الدراسة تأثرت بقوة أكبر جراء استخدام التكنولوجيا. ودراسة **أبو شرح (2011)** والتي كانت بعنوان "درجة فاعلية أداء مديري مدارس وكالة الغوث بمحافظات غزة في ضوء التكنولوجيا الإدارية المعاصرة وسبل تطويره"، وتوصلت الدراسة إلى أن أداء مديري مدارس وكالة الغوث الدولية في ضوء التكنولوجيا الإدارية المعاصرة فاعل ويعطي نتائج جيدة. ودراسة **ميالة (2013)** حيث كان عنوانها "واقع استخدام نظم المعلومات الإدارية وعلاقتها بعملية اتخاذ القرار في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها"، حيث توصلت الدراسة إلى أن المعلومات التي تقدمها الأقسام داخل إدارات التربية والتعليم من خلال استخدام نظم المعلومات مهمة جدا عند اتخاذ القرارات الإدارية. ودراسة **ليدندر وسيركا (1995)** وكان عنوان الدراسة "أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على تحسين إدارة المدارس"، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك العديد من النماذج التي ممكن أن نستخدم فيها تكنولوجيا المعلومات في إدارة التعليم ولها أثر

كبير في تسهيل عرض المعلومات والوصول إليها. ودراسة كاستيل وغوريز (2007) حيث كانت بعنوان "تكنولوجيا المعلومات وأثرها على اتخاذ القرارات في الأداء الوظيفي"، وتوصل الباحث في هذه الدراسة إلى أن الاختلاف في تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الشركات الإسبانية ينعكس على موقف المدير في اتخاذ القرار، وبالتالي زيادة المكاسب الإنتاجية. ودراسة زين الدين (2010) وكانت بعنوان "استخدام نظام معلومات (PSS) لتطوير الأداء الإداري في المدارس"، وأظهرت الدراسة أن استخدام النظم التقنية الحديثة يسرع عملية التطور المدرسي كم يعطي عمر أطول للخدمات التي تقدمها الإدارة المدرسية للطلبة. ودراسة أريفاليلو وميغيل (2011) وكانت بعنوان "استخدام الجامعات لأنظمة المعلومات الإدارية" وقد أظهرت نتائج الدراسة أن استخدام الأنظمة المحوسبة في إدارة الأنشطة اليومية للجامعة، ساهم بشكل أكبر في اتخاذ قرارات صحيحة، في جميع المجالات سواء التعامل مع الطلبة أو المحاسبة أو الموظفين. ودراسة أبو سبت (2005) وكان عنوانها "تقييم دور نظم المعلومات الإدارية في اتخاذ القرارات الإدارية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة" وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية قوية بين جودة المعلومات (الدقة - الملائمة - التوقيت المناسب - الكمية) واستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية اتخاذ القرارات الإدارية.

وتختلف هذه الدراسة مع دراسة البحيسي (2006) والتي كانت بعنوان "تأثير تكنولوجيا المعلومات الحديثة وأثرها على القرارات الإدارية في منظمات الأعمال دراسة استطلاعية للواقع الفلسطيني"، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن عدم معرفه المدراء بأهمية الإنترنت، وضعف إمكانياتهم في اللغة الإنجليزية تشكلان أهم العوامل التي تؤدي إلى عدم استخدام الشركات الفلسطينية لهذه التقنيات، وهذا النقص الواضح في استخدام تكنولوجيا المعلومات في الشركات الفلسطينية يعكس بكل وضوح قدر ضئيل من الأثر لهذه التكنولوجيا على عملية اتخاذ القرارات في هذه الشركات.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع والذي نصه:

"هل يمكن التنبؤ بواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية من خلال واقع استخدام تكنولوجيا

المعلومات في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية؟"

أظهرت نتائج السؤال الرابع أن واقع تكنولوجيا المعلومات يفسّر ما نسبته 40.2% تقريباً من التباين في واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية، ويتسم النموذج المفسر بالصلاحية والموثوقية بقيمة (ف) قد بلغت (ف=92.54) وكانت ذات دلالة إحصائية عند $(\alpha = 0.05)$ ، أما معامل بيتا المعيارية لواقع تكنولوجيا المعلومات قد بلغت $(\beta = 0.938)$ ، $t = 9.62$ ، $(\alpha > 0.05)$ ، كما بينت النتائج أن مجال كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي يفسّر ما نسبته 31.5% من التباين في واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية، ويتسم النموذج المفسر بالصلاحية والموثوقية بقيمة (ف) قد بلغت (ف: 63.41) كانت ذات دلالة إحصائية عند $(\alpha = 0.05)$ ، أما معامل بيتا المعيارية لمجال كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي قد بلغت (0.565)، وثابت معادلة الانحدار (1.779). وبينت أيضاً أن مجال كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية يفسّر ما نسبته 11.8% من التباين في واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية، ويتسم النموذج المفسر بالصلاحية والموثوقية بقيمة (ف) قد بلغت (ف: 52.96) كانت ذات دلالة إحصائية عند $(\alpha = 0.05)$ ، أما معامل بيتا المعيارية لمجال كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي قد بلغت (0.571)، وقيمة معامل بيتا المعيارية لمجال كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية (0.394) وثابت معادلة الانحدار (0.577). كما وأظهرت أن مجال كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي يفسّر ما نسبته 1.06% من التباين في واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية، ويتسم النموذج المفسر بالصلاحية والموثوقية بقيمة (ف) قد بلغت (ف: 37.97) كانت ذات دلالة إحصائية عند $(\alpha = 0.05)$ ، أما معامل بيتا المعيارية لمجال كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي قد بلغت (0.557)، وقيمة معامل بيتا المعيارية لمجال كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية (0.313)، وقيمة معامل بيتا المعيارية لمجال كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي (0.146) وثابت معادلة الانحدار (0.181).

ويعزو الباحث هذا التباين في عملية اتخاذ القرارات الإدارية التربوية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في شمال محافظات الضفة الغربية من قبل مدراء

التربية والتعليم والنواب الإداريين والنواب الفنيين ورؤساء الأقسام في مديريات التربية والتعليم إلى اختلاف خبراتهم في التعامل مع التقنيات الحديثة نظراً، لاختلاف العمر وسنوات الخبرة وطبيعة الوسائل والأساليب التي استخدمها كل منهم في سنوات خدمته في اتخاذ القرارات.

أما النتائج المتعلقة بمجال كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي والتباين الحاصل في واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية فكانت متوسطة، ويعزو الباحث ذلك إلى أن قواعد البيانات قد تكون بحاجة إلى تطوير وتعديل أفضل مما هي عليه في مديريات التربية والتعليم وقد يعزى السبب في ذلك إلى قلة الخدمة لدى بعض الإداريين.

أما نتائج مجال كفاءة المكونات المادية والبرمجة المستخدمة والتباين مع واقع اتخاذ القرارات الإدارية فقد كانت النتائج مرتفعة، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن خبرة الفنيين قد تكون كبيرة وقد تم تطويرها من خلال معرفة أين يكمن الضعف ومعالجته، وذلك من خلال عقد دورات متخصصة تعمل على تطوير إمكاناتهم للتعامل مع المكونات المادية والبرمجة المستخدمة بطريقة تتناسب مع الاحتياجات المطلوبة.

ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة ومناقشتها:

النتائج المتعلقة بالفرضية الصفيرية الأولى والتي نصّت على:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس؟"

أظهرت النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس، وهذا يشير إلى أن متغير الجنس لا يؤثر في واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات ومجالاتها.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن الموظفين الإداريين الذكور والإناث لديهم ظروف عمل متشابهة إلى درجة كبيرة، مما أدى إلى عدم وجود فروق في درجة استخدام تكنولوجيا المعلومات وتوظيفها في مديريات التربية والتعليم، كما أن الانتشار الكبير لتكنولوجيا المعلومات وسهولة الوصول إلى شبكة الانترنت والمصادر التكنولوجية والرقمية قد عمل على تكوين ثقافة تكنولوجية مشتركة، وأتاح فرص متكافئة أمام الذكور والإناث لاستخدام التكنولوجيا وتوظيفها في بيئة العمل.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة أبو شرح (2011) والتي كانت بعنوان "درجة فاعلية أداء مديري مدارس وكالة الغوث بمحافظة غزة في ضوء التكنولوجيا الإدارية المعاصرة وسبل تطويره"، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس. ودراسة أبو عاذرة (2015) حيث كان عنوانها "دور تكنولوجيا المعلومات في الإشراف التربوي على المدارس الحكومية"، وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس.

وتختلف نتائج هذه الدراسة مع دراسة خلوف (2010) والتي كان عنوانها "واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية الثانوية في الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات"، التي توصلت نتائجها إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس ولصالح الذكور. ودراسة ميالة (2013) حيث كان عنوانها "واقع استخدام نظم المعلومات الإدارية وعلاقتها بعملية اتخاذ القرار في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها"، حيث توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس.

النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية الثانية والتي نصت على:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر؟"

أما النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية فقد بينت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية

والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر، وهذا يشير إلى أن متغير العمر لا يؤثر في واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات ومجالاتها.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن التطور العلمي الذي يشهده العالم الحديث في الصناعات التكنولوجية والتي أخذت طابع الابتكار وسهولة التعامل، أثر بشكل ملحوظ على مختلف مجالات الحياة، مما دفع الفرد وبغض النظر عن عدد سنوات العمر، للاهتمام بالتكنولوجيا ومحاولة مواكبة ما يستجد فيها من تطورات تقنية لضمان اقتناؤها والاستفادة منها والتقدم وسط تطورات متسارعة في عالم المعلوماتية والاتصالات.

كما يعزو الباحث ذلك إلى أن الموظفين بغض النظر عن عمرهم، يواجهون تجارب وخبرات يومية فيما يخص عملهم تتطلب منهم التعامل معها من أجل انجاز عملهم وتحقيق المطلوب فيتعاملون مع الجزئيات المطلوب معرفتها لإنجاز أعمالهم.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة ردة (2007) والتي كانت بعنوان "استخدام التقنيات الحديثة في إدارة المدارس الثانوية الحكومية والأهلية للبنين في مدينة جدة"، والتي أظهرت نتائجها عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير العمر.

وتختلف نتائج هذه الدراسة مع دراسة ميالة (2013) حيث كان عنوانها "واقع استخدام نظم المعلومات الإدارية وعلاقتها بعملية اتخاذ القرار في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها"، حيث توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير العمر.

النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية الثالثة والتي نصت على:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المديرية؟"

وقد أظهرت نتائج هذه الفرضية أن الفروقات في واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات عند الدرجة الكلية والمجالات بين جميع المديريات لم تكن ذات دلالة إحصائية عند ($\alpha=0.05$) عدا

الفروقات الآتية: في مجال كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي كانت الفروقات بين مديرتي طولكرم وجنوب نابلس ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية طولكرم، وكانت الفروقات بين مديرتي نابلس وسلفيت ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية نابلس، وكانت الفروقات بين مديرتي جنين وسلفيت ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية سلفيت، وكانت الفروقات بين مديرتي قلقيلية وسلفيت ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية قلقيلية، وكانت الفروقات بين مديرتي جنوب نابلس وقباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية جنوب نابلس، وكانت الفروقات بين مديرتي جنوب نابلس وسلفيت ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية جنوب نابلس.

في مجال كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي كانت الفروقات بين مديرتي طولكرم وقلقيلية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية قلقيلية، وكانت الفروقات بين مديرتي طولكرم وجنوب نابلس ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية جنوب نابلس، وكانت الفروقات بين مديرتي طولكرم وطوباس ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية طوباس، وكانت الفروقات بين مديرتي طولكرم وقباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية قباطية، وكانت الفروقات بين مديرتي طولكرم وسلفيت ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية سلفيت، وكانت الفروقات بين مديرتي نابلس وجنين ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية نابلس، وكانت الفروقات بين مديرتي قلقيلية وجنين ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية قلقيلية، وكانت الفروقات بين مديرتي جنوب نابلس وجنين ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية جنوب نابلس، وكانت الفروقات بين مديرتي طوباس وجنين ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية طوباس، وكانت الفروقات بين مديرتي قباطية وجنين ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية قباطية، وكانت الفروقات بين مديرتي سلفيت وجنين ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية سلفيت.

مديرية سلفيت، في مجال كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية كانت الفروقات بين مديرتي طولكرم وقباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية طولكرم، وكانت الفروقات بين مديرتي طولكرم وسلفيت ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية طولكرم، وكانت الفروقات بين مديرتي جنين ونابلس ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية طولكرم، وكانت الفروقات بين مديرتي جنين ونابلس ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية جنوب نابلس ونابلس ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية جنوب نابلس، وكانت الفروقات بين مديرتي جنين وطوباس ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية جنين، وكانت الفروقات بين مديرتي جنين وسلفيت ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية جنوب نابلس وطوباس ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية جنوب نابلس، وكانت الفروقات بين مديرتي جنوب نابلس وقباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية جنوب نابلس، وكانت الفروقات بين مديرتي جنوب نابلس وسلفيت ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية جنوب نابلس.

وبالنسبة للفروقات في الدرجة الكلية كانت بين مديرتي طولكرم وقفيلية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية قفيلية، وكانت الفروقات بين مديرتي طولكرم وجنوب نابلس ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية جنوب نابلس، وكانت الفروقات بين مديرتي نابلس وجنوب نابلس ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية جنوب نابلس، وكانت الفروقات بين مديرتي جنين وجنوب نابلس ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية جنوب نابلس.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن التعليمات التي ترد إلى مديريات التربية والتعليم هي نفسها في كافة محافظات الوطن، فهي جميعها تستقبل التعليمات والقوانين والأنظمة من وزارة التربية والتعليم، كما أن الوزارة تقوم بتدريب الموظفين الإداريين على استخدام الحاسوب والتكنولوجيا، ضمن مشاريعها الممولة وتحاول نشر ثقافة الاستخدام التكنولوجي وتوظيفها الإداري في كافة مديريات التربية والتعليم. ووجود فروقات بسيطة بين المحافظات في بعض المجالات قد يرجع إلى اختلاف

السياسات الداخلية التي تسود مديريات التربية والتعليم والذي يمكن أن يؤدي إلى تفاوت صغير بين الموظفين في المديريات المختلفة حول استخدام وتوظيف التكنولوجيا في العملية الإدارية، إلا أن اللوائح والأنظمة والقوانين الموحدة الواردة من الوزارة، تعمل على ابقاء استخدام التكنولوجيا وتوظيفها في نفس المستوى في كافة المحافظات بشكل عام.

كما يعزو الباحث الى تنفيذ الوزارة البرامج التطويرية المتعلقة بالتكنولوجيا على مراحل، فيبدأ تنفيذها في مديريات قبل الأخرى بشكل عنقودي ويشمل ذلك المدارس.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة خلوف (2010) والتي كان عنوانها "واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية الثانوية في الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات"، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المديرية.

وتختلف نتائج هذه الدراسة مع دراسة أبو عاذرة (2015) حيث كان عنوانها "دور تكنولوجيا المعلومات في الإشراف التربوي على المدارس الحكومية"، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المديرية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية الرابعة والتي نصّت على:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد الدورات"

وقد بينت النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد الدورات، وهذا يشير إلى أن متغير عدد الدورات التدريبية لا يؤثر في تقدير واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات ومجالاتها.

ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى كون هذه الدورات تركز على الجوانب المعرفية فقط، وهذا يعني أنها دورات تقليدية تفتقر إلى الجانب العملي الذي يجب أن يركز عليه الموظف الإداري

في خلال دورته التدريبية على مجال تكنولوجيا المعلومات ومواكبة التطورات التي تحدث بشكل مستمر في العصر الرقمي. كما يرى الباحث أيضاً أن تكنولوجيا المعلومات أصبحت من متطلبات العصر الحديث مما جعل التكنولوجيا الرقمية متاحة للجميع، كما أن سهولة الحصول على المصادر الرقمية، وتعدد الوسائل والأساليب، أتاح فرصة التعلم الذاتي لكافة الموظفين من أجل الاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة وتوظيفها في البيئة الإدارية، فلم تعد الدورات التدريبية هي المصدر الوحيد لاكتساب الكفايات اللازمة من أجل الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا في العملية الإدارية.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة ردنة (2007) والتي كانت بعنوان "استخدام التقنيات الحديثة في إدارة المدارس الثانوية الحكومية والأهلية للبنين في مدينة جدة"، والتي أظهرت نتائجها عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية. مع دراسة ميالة (2013) حيث كان عنوانها "واقع استخدام نظم المعلومات الإدارية وعلاقتها بعملية اتخاذ القرار في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها"، حيث توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية.

وتختلف نتائج هذه الدراسة مع دراسة خلوف (2010) والتي كان عنوانها "واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية الثانوية في الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات"، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الدورات التدريبية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية الخامسة والتي نصّت على:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي"

بينت النتائج المتعلقة بهذه الفرضية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم

في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي في الدرجة الكلية للمجالات جميعها، أي أن متغير المسمى الوظيفي لا يؤثر في تقدير الدرجة الكلية لواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم.

وأظهرت نتائج هذه الفرضية أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي لمجال كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي، وكانت الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين رئيس قسم ونائب فني ولصالح نائب فني، وكانت الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين نائب إداري ونائب فني ولصالح نائب فني. أما باقي الفروقات بين المسميات الوظيفية لم تكن ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).

ويعزو الباحث ذلك إلى وحدة المرجعية التي يتلقى منها الموظفين على اختلاف مسمياتهم الوظيفية، التعليمات والقرارات واللوائح، حيث تمثل وزارة التربية والتعليم المصدر الرئيسي لهذه الأنظمة والقوانين والسياسات، كما أن جميع الموظفين يخضعون لنفس ظروف العمل الموضوعية والبيئية، ويقومون بممارسة مهامهم وواجباتهم في ظل هذه الظروف ووفقاً للمصادر والإمكانات المتاحة لهم، وبغض النظر عن مسمياتهم الوظيفية.

كما يعزو الباحث ذلك إلى كون جميع الموظفين الإداريين في مديريات التربية والتعليم على اختلاف مسمياتهم ورتبهم، يعملون بشكل متكامل ومتناسق وضمن رؤية واضحة ورسالة تراعي الواقع الحالي، لتحقيق الأهداف المنشودة، وتحقيق درجة من الكفاءة والفاعلية داخل المديرية لإنجاح العملية التعليمية وتسيير شؤونها والتغلب على المشكلات التي تواجهها.

وتختلف نتائج هذه الدراسة مع دراسة ميالة (2013) حيث كان عنوانها "واقع استخدام نظم المعلومات الإدارية وعلاقتها بعملية اتخاذ القرار في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها"، حيث توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الوظيفة.

النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة والتي نصّت على:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخدمة"

وقد أظهرت النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخدمة، وهذا يشير إلى ان متغير عدد سنوات الخدمة لا يؤثر في تقدير واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات ومجالاتها.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن جميع الموظفين الإداريين يخضعون لنفس ظروف العمل الموضوعية والبيئية ودون تمييز على أساس عدد سنوات الخدمة وجميعهم يعملون بصورة تشاركية وضمن فرق ومجموعات مختلفة ومتنوعة من حيث الخدمة، كما أن الخصائص والمتطلبات يلتزم بها جميع الموظفين على حد سواء، والتي تركز على تقديم خدمات للآخرين وتيسير مهامهم وتوفير الظروف المواتية لإنجاز أعمالهم على الوجه الأكمل.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة **خلاف (2010)** والتي كان عنوانها "واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية الثانوية في الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات"، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير سنوات الخدمة. ودراسة **أبو شرح (2011)** والتي كانت بعنوان "درجة فاعلية أداء مديري مدارس وكالة الغوث بمحافظات غزة في ضوء التكنولوجيا الإدارية المعاصرة وسبل تطويره"، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير سنوات الخدمة. ودراسة **ميالة (2013)** حيث كان عنوانها "واقع استخدام نظم المعلومات الإدارية وعلاقتها بعملية اتخاذ القرار في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها"، حيث توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير سنوات الخدمة. ودراسة **أبو عاذرة (2015)** حيث كان عنوانها "دور تكنولوجيا المعلومات في الإشراف التربوي على المدارس

الحكومية"، وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير سنوات الخدمة.

وتختلف نتائج هذه الدراسة مع دراسة ريدنة (2007) والتي كانت بعنوان "استخدام التقنيات الحديثة في إدارة المدارس الثانوية الحكومية والأهلية للبنين في مدينة جدة"، والتي أظهرت نتائجها وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير سنوات الخدمة.

النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية السابعة والتي نصّت على:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس"

وقد أظهرت النتائج المتعلقة بهذه الفرضية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس، وهذا يشير إلى ان متغير الجنس لا يؤثر في واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية.

ويعزو الباحث ذلك بأن أغلب القرارات المتخذة في مديريات التربية والتعليم هي قرارات مبرمجة تخضع للسياسات العامة للوزارة حيث تكون هذه القرارات خاضعة للقوانين والأنظمة بغض النظر عن جنس متخذ القرار. كما أن الصلاحيات والسلطة الممنوحة لمتخذ القرار وبغض النظر عن كونه ذكر أو انثى، بالإضافة إلى دقة وجودة المعلومات المتوفرة تكون هي المحدد الأساسي الذي يعتمد عليه لاتخاذ القرارات السليمة.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة البلشوي (2002) والتي كان عنوانها "مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار التعليمي في مدارس المرحلة الثانوية بسلطنة عمان"، وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس. ودراسة حرز الله (2007) وكانت بعنوان "مدى مشاركة معلمي المدارس الثانوية في اتخاذ القرارات وعلاقته برضاهم الوظيفي"، وكانت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس.

النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية الثامنة والتي نصّت على:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر"

وقد بينت نتائج هذه الفرضية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر، وهذا يشير إلى أن متغير العمر لا يؤثر في واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن اتخاذ القرار السليم يكون نتيجة لتوفر المعلومات اللازمة والإلمام بالموقف الإداري بالإضافة إلى توفر الصفات الشخصية والقدرات والخبرات والمهارات لدى متخذ القرار، ووجود التوافق بين حاجات الأفراد وحاجات المؤسسات، والعديد من العوامل الاجتماعية والبيئية التي تساعد متخذ القرار على اتخاذ القرارات السليمة، وهذا المتطلبات الأساسية للقرار السليم يمكن توافرها لدى متخذ القرار بعض النظر عن عدد سنوات العمر، كما أن الخدمة تكتسب من المواقف والخبرات وليس من عدد السنوات التي يقضيها الموظف الإداري بالخدمة.

النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية التاسعة والتي نصّت على:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المديرية"

بينت النتائج المتعلقة بالفرضية التاسعة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المديرية عند الدرجة الكلية بين جميع المديريات.

ولكن كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين مديرتي طولكرم وجنوب نابلس ولصالح مديريةية جنوب نابلس، كما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية

عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين مديرتي جنين وقليلية ولصالح مديرية قليلية، وكانت الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين مديرتي جنين وجنوب نابلس ولصالح مديرية جنوب نابلس، أما الفروق بين مديرتي جنين وقباطية كانت أيضاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ولصالح مديرية قباطية، وكان هناك أيضاً فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين مديرتي جنين وطوباس ولصالح مديرية طوباس.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن جميع المناطق التعليمية تخضع لنفس التعليمات والقوانين بالإضافة إلى أن التحديات الخارجية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لجميع محافظات الوطن واحدة، مما يؤدي إلى تجانس متخذي القرارات الإدارية في المناطق التعليمية المختلفة، وإن وجدت بعض الاختلافات أو الفروق الفردية على مستوى إدارة المنطقة التعليمية أو الإدارة المدرسية فإن تأثيرها يبقى محدوداً.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة حرز الله (2007) وكانت بعنوان "مدى مشاركة معلمي المدارس الثانوية في اتخاذ القرارات وعلاقته برضاهم الوظيفي"، وكانت من نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المنطقة.

وتختلف نتائج هذه الدراسة مع دراسة البلشوي (2002) والتي كان عنوانها "مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار التعليمي في مدارس المرحلة الثانوية بسلطنة عمان"، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المنطقة.

النتائج المتعلقة بالفرضية العاشرة والتي نصّت على:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد الدورات؟"

أظهرت النتائج المتعلقة بالفرضية العاشرة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم

في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية ولصالح من حصل على 10 دورات تدريبية فأكثر، وهذا يشير إلى أن متغير عدد الدورات التدريبية يؤثر في تقدير واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية، وأن من حصل على 10 دورات تدريبية فأكثر كانوا أكثر تقديراً لواقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية.

ويعزو الباحث ذلك إلى كون الموظفين الذين حصلوا على 10 دورات تدريبية فما فوق، قد تعرضوا لخبرات مختلفة وواسعة، وكانوا أكثر معرفة بخطوات اتخاذ القرارات ليس من الناحية النظرية فقط بل من الناحية التطبيقية أيضاً، فهذه الدورات تعمل على تدريب متخذ القرار على الأخذ بعين الاعتبار كافة المعلومات المتاحة والتي يمكن الوصول إليها، كما وتبقيه على اطلاع على كافة الأساليب والطرق المتخذة لصنع قرار سليم يتسم بالجودة، ويكون قادراً على تحليل النظام وإدارة المشكلة، بالإضافة إلى سعة الأفق التي يبيدها متخذ القرار حين يأخذ بعين الاعتبار جميع التبعات والأبعاد المبنية على قراره.

النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية الحادية عشرة والتي نصّت على:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي"

كما وبينت النتائج المتعلقة بالفرضية الحادية عشرة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، وهذا يعني أن متغير المسمى الوظيفي لا يؤثر في تقدير واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية.

ويعزو الباحث ذلك إلى كون القرارات الإدارية تجري في دورة مستمرة مع استمرار العملية الإدارية نفسها، والموظفين باختلاف مسمياتهم الوظيفية يشاركون في صنع واتخاذ القرارات، فعملية اتخاذ القرارات تبدأ عند توجيهه مرؤوسيه وتنسيق جهودهم أو استثارة دوافعهم وتحفيزهم على الأداء

الجيد أو حل مشكلاتهم، وعندما تؤدي الإدارة وظيفة الرقابة فإنها أيضاً تتخذ قرارات بشأن تحديد المعايير الملائمة لقياس نتائج الأعمال، والتعديلات التي سوف تجريها على الخطة، والعمل على تصحيح الأخطاء إن وجدت، وبهذا فإن القرارات تتخذ نتيجة سلسلة من المعلومات التي يقدمها الموظفون ويتشاركونها لتطوير رؤية للوضع الراهن ورسم سياسات واضحة تتمثل في بلورة المشكلة وتقديم الحلول والبدائل بناءً على المعلومات المتوفرة ومن ثم الوصول للقرارات المناسبة.

النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية الثانية عشرة والتي نصت على:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخدمة؟"

وقد بينت النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية عشرة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخدمة، وهذا يعني أن متغير عدد سنوات الخدمة لا يؤثر في تقدير واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية.

ويعزو الباحث ذلك إلى كون القرار الإداري يعتبر تصرفاً قانونياً أو نظامياً ووسيلة من وسائل الإدارة لتحقيق أغراضها وأهدافها، ويعتمد بشكل أساسي على إمكانية الوصول إلى المعلومات الصحيحة والدقيقة اللازمة للقرار بالوقت المناسب وليس على عدد سنوات الخدمة التي يتمتع بها متخذ القرار، بل يمكن تحقيق ذلك من خلال المهارات والكفايات التي تضمن قراءة المعلومات وتحليلها بالطرق الصحيحة واتخاذ القرارات التي تراعي الإمكانيات المتوفرة وتأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب المحيطة في المنظمة داخليا وخارجيا.

وتختلف نتائج هذه الدراسة مع دراسة البلشوي (2002) والتي كان عنوانها "مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار التعليمي في مدارس المرحلة الثانوية بسلطنة عمان"، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير سنوات الخدمة. ودراسة حرز الله (2007) وكانت بعنوان "مدى مشاركة معلمي المدارس الثانوية في اتخاذ القرارات وعلاقته برضاهم الوظيفي"، وكانت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير سنوات الخدمة.

التوصيات:

في ضوء ما تقدم من نتائج، خرج الباحث بعدة توصيات، منها:

- ◆ تفعيل الخطة الاستراتيجية الموضوعة من قبل وزارة التربية والتعليم من أجل ربط جميع مديريات التربية والتعليم في المحافظات الفلسطينية مع بعضها البعض وللاستفادة من أعمال التطوير التقني التي تتم في مديريات التربية بما يخدم عمل الأنظمة التقنية من مواصفات للأجهزة والخوادم وشبكات الانترنت (انظر البند رقم 4 في المجال الثاني).
- ◆ ربط جميع قواعد البيانات التابعة لوزارة التربية والتعليم ودمجها في قاعدة بيانات مركزية من خلالها يستطيع متخذو القرار إنجاز أعمالهم بالسرعة والفاعلية المطلوبة مع تحديد صلاحيات الوصول إلى المعلومات لكل منهم حسب موقعه الوظيفي (انظر البند رقم "6" ورقم "10" في المجال الأول والبند رقم "2" ورقم "7" في المجال الثاني).
- ◆ ضرورة اشتراك المدارس بشبكة الانترنت، مما يسهل تداول المعلومات بين المدرسة والمديرية والوزارة، مما يعزز استخدام وتوظيف تكنولوجيا المعلومات في إنجاز الأعمال الإدارية واتخاذ القرارات الفعالة بسرعة أكبر ووقت وجهد أقل (انظر البند رقم "8" في المجال الأول).
- ◆ العمل على تطوير الجانب الإنساني في العلاقات التربوية بما يساعد على توفير مناخ إيجابي يكفل اتخاذ القرارات الرشيدة، المستندة إلى مبدأ المشاركة والشورى مما يساهم في تعزيز أسس من التكامل والترابط، والتي تضمن اتباع الاتجاهات الحديثة في اتخاذ القرارات.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أبو الباسل، ناصر عبد الحميد (2011)، مدخل لاتخاذ القرارات السليمة، الطبعة الأولى، مكتبة الانجلو المصرية: القاهرة.
- أبو العلى، محمد (2013)، التوثيق الاعلامي والنشر الالكتروني في ظل مجتمع المعلومات، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع.
- أبو سبت، صبري فايق عبد الجواد (2005)، تقييم دور نظم المعلومات الإدارية في صنع القرارات الإدارية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاسلامية، غزة: فلسطين.
- أبو شرح، هشام (2011)، درجة فاعلية أداء مديري مدارس وكالة الغوث بمحافظات غزة في ضوء التكنولوجيا الإدارية المعاصرة وسبل تطويره، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاسلامية: غزة.
- أبو عاذرة، سهام غازي (2015)، دور تكنولوجيا المعلومات في الإشراف التربوي على المدارس الحكومية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، اكااديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الاقصى، غزة.
- أبو عرفة، عدنان (2006)، مقدمة في تقنية المعلومات. ط1، دار جرير للنشر والتوزيع.
- أبو مسامح، حامد عبد الكريم (2016)، درجة تطبيق الجامعات الفلسطينية لأبعاد بطاقة الاداء المتوازن وعلاقتها بتحسين اتخاذ القرارات، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاسلامية، غزة: فلسطين.
- أسعد، محمود (2008)، المختصر المفيد في شبكات الحاسوب، مكتبة الملك فهد الوطنية.

- الأشهب (2006)، درجة مشاركة أعضاء الهيئات التدريسية في مدارس القدس في اتخاذ القرار وعلاقته في الانتماء لمهنة التعليم، (رسالة ماجستير غير منشورة)، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، غزة.
- البحيصي، عصام، محمد (2006)، تأثير تكنولوجيا المعلومات الحديثة وأثرها على القرارات الإدارية في منظمات الأعمال، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، مجلد 14، العدد 1.
- البختي، ابراهيم، صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلاقتها بتنمية وتطوير الأداء، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة.
- البلوشي، عائشة بنت سعيد بن محمود (2002)، مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار التعليمي في مدارس المرحلة الثانوية بسلطنة عمان، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.
- بلعابد، حسان (2017)، أثر تكنولوجيا المعلومات على اتخاذ القرار الاستراتيجي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة نفضال (Doctoral dissertation).
- بوشارب، خالد (2014)، دور نموذج البرمجة الخطية متعددة الأهداف في اتخاذ القرار الإنتاجي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة، الجزائر: الجزائر.
- البياتي، ياس (2006)، الاتصال الدولي والعربي، دار الشروق.
- بيضا، رزان (2006)، مركز المعلومات الفلسطيني، وفا.
- التلباني، نهاية عبد الهادي (2013). علاقة نظم المعلومات الإدارية في تحسين الاداء الاداري دراسة ميدانية بالتطبيق على المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة.

- التهامي، حسين (2008)، المدخل إلى أصول الإدارة ومبادئ الإدارة العامة، الدار العالمية
- جرايدة، محمد (2014)، أنموذج مقترح لتقييم الكفاءة التربوية للمدرسة في وزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان، كلية العلوم التربوية، جامعة ال البيت.
- جمعة، أحمد (2003)، نظم المعلومات المحاسبية، دار المناهج للنشر والتوزيع
- حجي، أحمد (2000)، ادارة بيئة التعليم والتعلم، النظرية والممارسة في الفصل والمدرسة، القاهرة، دار الفكر العربي.
- حرز الله، أشرف رياض (2007)، مدى مشاركة معلمي المدارس الثانوية في اتخاذ القرارات وعلاقته برضاهم الوظيفي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاسلامية، غزة: فلسطين.
- حسين، سلامة (2005)، ديناميات واخلاقيات صنع القرار، دار النهضة العربية.
- الحسين، مهدي (2014)، نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- خلوف، ايمان حسن (2010)، عنوانها واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية الثانوية في الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس: فلسطين.
- خليفي، عيسى ومنصوري، كمال (2005)، البنية التحتية لاقتصاد المعارف في الوطن العربي الواقع والآفاق، الملتقى الدولي حول. جامعة بسكرة.
- الخولي، جمال (1996)، الوثائق الإدارية بين النظرية والتطبيق، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

- الدميحي، صالح (2009)، موقف الليبرالية في البلاد العربية، جامعة أم القرى.
- الذنبيات، محمد واخرون (2010)، مبادئ الإدارة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
- ردنة، وليد بن فؤاد (2007)، استخدام التقنيات الحديثة في إدارة المدارس الثانوية الحكومية والأهلية للبنين في مدينة جدة -الواقع والمأمول، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة: السعودية.
- رفاعي، رفاعي (1977)، أثر المعوقات البيئة على أداء الإدارة في القطاع العام، جامعة القاهرة.
- الزعبي، ميسون (2014)، مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية التابعة لمديرية التربية والتعليم في محافظة إربد من وجهة نظر مديري المدارس، كلية العلوم التربوية، جامعة ال البيت.
- السالمي، علاء (2008)، الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر.
- سعيد، محمد (2008)، تقييم الاداء المؤسسة في المنظمات الدولية، دار المنهل للنشر.
- سكران، عبد القادر (2008)، مذكرة الشبكات، اللجنة الوطنية للتعليم التقني والفني -بنغازي.
- شاهين، امانى خضر (2015)، درجة ممارسة مديري التربية والتعليم بمحافظة غزة للشفافية في اتخاذ القرارات الإدارية وعلاقتها بمستوى اداء مديري المدارس، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاسلامية، غزة: فلسطين.
- الشمري، مشعان ضيف الله (2008)، تطوير نظم المعلومات الإدارية في إدارات التربية والتعليم للبنين بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر مديري التعليم ومساعدتهم

ورؤساء الأقسام "تصور مقترح"، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة ام القرى، مكة المكرمة: السعودية.

– طارقجي، عبد العزيز (2010)، الاستراتيجيات الخمس في اتخاذ القرار وحل المشاكل وإدارة الذات ومهارات تفعيل وتنظيم الوقت، الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان (راصد).

– عامر، بشير (2012)، دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك، دراسة حالة، اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

– عبد الهادي، محمد (2007)، مقدمة في علم المعلومات، مكتبة غريب.

– عثمان، محمد (2007)، مجتمع المعرفة: التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي حاضرا ومستقبلا، منشورات جامعة السلطان قابوس

– علي، نبيل (2001)، الثقافة العربية وعصر المعلومات، وحدة انتاج المجلس الوطني، الكويت.

– علي، نبيل (2009)، العقل العربي ومجتمع المعرفة، ج2، وحدة انتاج المجلس الوطني.

– عليان، رحي (2006)، مجتمع المعلومات والواقع العربي، دار جرير للنشر والتوزيع.

– عليان، محمد (2000)، الاقتصاد المعرفي، المكتبة الأكاديمية.

– عيادات، يوسف (2004)، الحاسوب التعليمي وتطبيقاته التربوية، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

– قريبي، ناصر الدين وبن عطية، سفيان (2015)، منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في اقتصاد المعرفة، جامعة وهران.

– القضاة، حنان (2007)، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على التطوير الإداري في الجامعات الاردنية الرسمية، (رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الاعمال)، جامعة ال البيت الاردن.

- القليني، سوزان (2006)، تكنولوجيا الاتصال والإعلام، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.
- قنديل، عامر والجاني، علاء الدين (2008) نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- مسغوني، امنة (2015)، آليات اتخاذ القرار داخل التنظيم وعلاقتها بالرضا الوظيفي، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي.
- موسى، شهرزاد (2010)، القدرة على اتخاذ القرار، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن.
- ميالة، مريم جميل (2013)، واقع استخدام نظم المعلومات الإدارية وعلاقتها بعملية اتخاذ القرار في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين فيها، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس: فلسطين.
- ناصر، هاشم (2005)، الإدارة المعاصرة بين النظرية والتطبيق، دار اسامة للنشر والتوزيع.
- نريمان، متولي (1995)، اقتصاديات المعلومات، المكتبة الأكاديمية.
- الهدهود، دلال (1996)، واقع عملية اتخاذ القرار في مدارس التعليم العام بدولة الكويت، دراسة ميدانية، المجلة التربوية، الكويت، مجلس النشر العالمي.
- الهزائمة، احمد (2009)، دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسات الحكومية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.
- ياسين، غالب (2000)، تحليل وتصميم نظم المعلومات، دار المناهج.

- Akbaba, Sadegül, (2001), **Elementary School Principal's Attitude towards Technology and Their Computer Experience**, EDRS Reproduction Service.
- Alberts, C. J., & Dorofee, A, (2002), **Managing information security risks: the OCTAVE approach**, Addison-Wesley Longman Publishing Co.
- Anthony, D. (2003), **Information Science**, amazon for publications.
- Avgerou, C., & Walsham, G. (Eds.). (2017). **Information Technology in Context: Studies from the Perspective of Developing Countries: Studies from the Perspective of Developing Countries**. Routledge.
- Beach, L. R., & Lipshitz, R. (2017). Why classical decision theory is an inappropriate standard for evaluating and aiding most human decision making. *Decision Making in Aviation*,85
- Ben-Assuli, O., Shabtai, I., & Leshno, M. (2013), **the impact of EHR and HIE on reducing avoidable admissions: controlling main differential diagnoses**, *BMC medical informatics and decision making*, 13(1), 49 Cambridge University, 1985.
- Cascio, Wyane & Montealerg, Ramiro (2016), Research Gate.

- Cashmore, Carol & Layall, Richard (1991), **Business Information System and Strategies**, Prentice Hall International.
- Castel, Ana, Gorriz, Carmen, (2007), "**Information Technology, Complementarities and Three Measure of Organizational Performance: Empirical Evidence from Spain**", Journal of Information Technology Impact, V. 7, No. 1.
- Huber, G. P. (2013), **16 Information Technology and Organizational Decision Making the effects of advanced information technologies on**, Strategic Information Management.
- Larry, latinor, p (2003), **Perception of Teachers at Select Middle School on The Role of Teachers in Shared Decision Making in Waybe State University**", Dissertation Abstracts International, Vol.54. No.3 P.678.
- Leidner, D. E., & Jarvenpaa, S. L. (1995). **The use of information technology to enhance management school education: A theoretical view**. MIS quarterly, 265-291.
- Machlup, F. (2014). *Knowledge: Its Creation, Distribution and Economic Significance, Volume III: The Economics of Information and Human Capital (Vol. 3)*. Princeton University Press.

- Felix. M (2012), **Staff Involvement in Leadership Decision Making in the UK Further Education Sector: Perceptions of Quality and Social Justice**. Journal of Educational Administration.
- Miguel. A, Paloma. M. & Vicente. C. (2011). **Educational Technology Research and Development**. Journal Articles, Reports-Descriptive. V59. n4. P.511- 527.
- Saaty, T. L. (2008), **Decision making with the analytic hierarchy process**, International journal of services sciences.
- Sanunders, E.N. **No substitute for experience: presidents, advisers, and information in group decision making**. *International Organization*, 71(S1), S219-S247.
- Schwalbe, K. (2015). **Information technology project management**. Cengage Learning.
- Sheehan, J. k. (2006), **TOWARD A DECISION-MAKING, NIVERSITY OF NORTH TEXAS**.
- Stoddard, C., Urban, C., & Schmeiser, M. (2017). **Can targeted information affect academic performance and borrowing behavior for college students? Evidence from administrative data**. *Economics of Education Review*, 56, 95-109.
- Taylor , Mark ,(2016), **The effect of information technology on IT-facilitated coordination, IT-facilitated autonomy, and decision-**

makings at the individual level, John B. Goddard School of Business & Economics, Weber State University, Ogden, Utah, USA.

- Venkatesh, V., Morris, M. G., & Ackerman, P. L. (2000), **A longitudinal field investigation of gender differences in individual technology adoption decision-making processes**, Organizational behavior and human decision processes.
- World Summit on the information Technology-Geneva (**6 December 2003**), **Contribution from Palestine, Document WSIS-03/GENEVA/CONTR/007-A.**

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

- موقع وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني (2018)، أهداف الإدارة العامة للشؤون الإدارية، تاريخ الدخول 2018/1/6 من الموقع الإلكتروني <http://www.https://tinyurl.com/yaouxwy6>
- موقع وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني (2018)، مهام رئيس قسم الشؤون الإدارية، تاريخ الدخول 2018/1/6 من الموقع الإلكتروني <http://www.https://tinyurl.com/yaouxwy6>
- موقع مديرية التربية والتعليم العالي/ طولكرم (2018)، مهام وواجبات المدير، تاريخ الدخول 2018/1/6 من الموقع الإلكتروني <http://www.https://tinyurl.com/y8y4m4vy>
- عمارة، هيثم (2015)، أهمية أمن المعلومات، تاريخ الدخول 2018/1/6 من الموقع الإلكتروني <https://tinyurl.com/y7t8a4dx>

الملاحق

المحلق (1)

الاستبانة قبل التحكيم



جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

قسم الإدارة التربوية

أخي المحكم الكريم

تحية طيبة وبعد،

أضع بين يديكم هذه الاستبانة وذلك كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية من جامعة النجاح الوطنية بعنوان " واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات واسهامها في اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية " يرجى قراءة فقرات الاستبانة والإجابة على الأسئلة المطروحة وتزويد الباحث بآرائكم القيمة من خلال وضع إشارة (X) على الإجابة التي ترونها ملائمة واختيار الإجابة التي تعكس الواقع فعليا، علما بأن الاجابات الواردة ستعامل بسرية تامة وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

والله الموفق

الطالب: عبد الرحمن بدير

"واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات واسهامها في اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية "

القسم الأول: البيانات الشخصية

يرجى وضع رقم الإجابة المناسبة والتي تنطبق عليك في المربع مقابل كل عبارة أو الإجابة في الفراغات بالشكل الذي ينطبق عليك:

الجنس	<input type="checkbox"/>	(1 ذكر 2 أنثى)
العمر	<input type="checkbox"/>	(1 أقل من 30 سنة 2 من 30 إلى 40 سنة 3 من 40 إلى 50 4 أكثر من 50 سنة)
المديرية	<input type="checkbox"/>	(1 طولكرم 2 نابلس 3 جنوب نابلس 4 جنين 5 سلفيت 6 قلقيلية 7 طوباس 8 قباطية)
الدورات التدريبية	<input type="checkbox"/>	(1 أقل من 10 2 من 10 إلى 15 3 من 15 إلى 20 4 أكثر من 20)
المسمى الوظيفي	<input type="checkbox"/>	(1 موظف إداري 2 رئيس قسم 3 نائب إداري 4 نائب فني 5 مدير تربية)

القسم الثاني: يتعلق بفقرات الاستبانة

يرجى وضع إشارة (X) في المكان الذي تراه مناسباً:

القسم الثاني:- مجالات وفقرات الاستبانة

أوافق بدرجة					مجالات وفقرات واقع استخدام التكنولوجيا في اتخاذ القرار	
معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	الرقم	المجال الأول: مدى كفاءة المكونات المادية (Hardware) والبرمجية (Software) المستخدمة بالعمل التربوي
					1	يعتمد نظام العمل الإداري على الحاسوب بشكل أساسي.
					2	المعدات المستخدمة تتناسب وطبيعة العمل.

					القدرات التخزينية للمعدات مناسبة وتؤدي أغراض الحفظ بكفاءة.	3
					المعدات المستخدمة أفضل وأحدث التقنيات.	4
					وحدات الادخال والايخارج تؤدي المطلوب من العمل بكفاءة.	5
					تتميز البرامج المستخدمة بتمكين أكثر من موظف بالاتصال معا في وقت واحد.	6
					تمكن البرامج المستخدمة الموظفين تبادل المعلومات بسهولة.	7
					تساعد البرامج المستخدمة في التقليل من استخدام الورق في المراسلات بين اقسام المديرية.	8
					تمكنك البرمجيات المستخدمة من استخدام البريد الالكتروني.	9
					تشعر ان البرامج والأنظمة المستخدمة تضاهي احدث البرمجيات.	10

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجال الثاني: كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي	الرقم
					يستخدم شبكة اتصال محوسبة محلية مرتبطة بجميع الاقسام في مديرية التربية.	1
					هناك نظام حماية للبيانات تمنع الغير مخولين من الوصول للمعلومات.	2
					تتميز ادارة قواعد البيانات بالقدرة على التخزين والاسترجاع والاضافة والتعديل والحذف والعرض بسهولة.	3
					يتم الاستناد إلى قاعدة بيانات مركزية للحصول على المعلومات.	4

					5	تراعي قاعدة البيانات المستخدمة عدم تكرار البيانات المخزنة.
					6	قواعد البيانات المستخدمة تساعد في إيجاد الحلول.
					7	تتلبى المعلومات التي توفرها الشبكة كافة الجوانب المطلوب جمعها من أجله.
					8	تتلبى المعلومات التي توفرها الشبكة حاجة العمل الإداري.
					9	تحقق المعلومات التي توفرها الشبكة الرضا لدى متخذ القرار.

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجال الثالث: مدى كفاءة موظفي المديرية	الرقم
					التعرف على المشكلة.	1
					وضع معايير ملائمة لحل المشكلة.	2
					القدرة على جمع المعلومات المتعلقة بالمشكلة.	3
					القدرة على اختيار البديل المناسب.	4
					القدرة على التمييز بين القرارات الرئيسية والثانوية.	5
					القدرة على تبليغ القرار إلى المعنيين بتنفيذه.	6
					متابعة تنفيذ القرار.	7
					العاملين لديهم خبرات فنية تتناسب والمهام المنوطة بهم.	8
					القدرة على تحديد الوقت المناسب لاتخاذ القرار.	9

					10	تحديد مدى تأثير القرار بطريقة اتخاذه.
					11	تحديد مدى فاعلية القرار المتخذ.
					12	القدرة على التأثير على أبعاد المواقف السلبية.
					13	القدرة على كسب تأييد المنفذين للقرار .

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجال الرابع: مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات	الرقم
					تلقيت تدريباً حول المعلومات المحوسبة التي استخدمتها.	1
					قادر على استخدام المعلومات التي تحصل عليها من النظام.	2
					توجد فائدة ملموسة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات المحوسبة في اتخاذ القرارات في ميدان العمل.	3
					أثق بنظام المعلومات المحوسب لديك.	4
					أثق بالقرارات التي تتخذ بالاعتماد على نظام المعلومات.	5
					أفضل اتخاذ قرارات مكررة دون الرجوع إلى نظام المعلومات.	6
					المعلومات التي يوفرها النظام تكون حديثة.	7
					المعلومات التي يوفرها النظام تكون صحيحة خالية من الأخطاء.	8
					المعلومات المتوفرة لا تهمل شيئاً وهي ليست أكثر من اللازم.	9
					نظام المعلومات المحوسبة يقدم معلومات ذات صلة وثيقة بالحالة أو بموضوع القرار	10

					الذي تتوي اتخاذ.	
					نظام المعلومات المحوسبة يقدم معلومات تقديرية لقرارات مستقبلية.	11
					طريقة الاتصال بمركز المعلومات سهلة جدا.	12
					زمن الاتصال بمركز المعلومات سريع.	13
					يتسبب النظام بتسريع عملية اتخاذ القرار بشكل كبير بسبب سرعته في تقديم المعلومات اللازمة.	14
					يوفر النظام معلومات قيمة اثناء اتخاذ القرار.	15

ملحق (2)

أسماء المحكمين

الجامعة	الاسم	الرقم
جامعة النجاح الوطنية	د فاخر الخليلي	1
جامعة النجاح الوطنية	أ.د. عبد عساف	2
جامعة النجاح الوطنية	د.علياء العسالي	3
جامعة النجاح الوطنية	د. علي الشكعة	4
جامعة النجاح الوطنية	د.محمود رمضان	5
جامعة فلسطين التقنية	د. جعفر أبو صاع	6
جامعة فلسطين التقنية	د. نها عطير	7
جامعة بيرزيت	د. فيصل سباعنة	8
جامعة القدس المفتوحة	د. زياد بركات	9
جامعة القدس	د.نايف جراد	10

المحلق (3)

الاستبانة بعد التحكيم



جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

قسم الإدارة التربوية

الأخوة / الأخوات الكرام في مديرية التربية والتعليم.....

تحية طيبة وبعد،

أضع بين يديكم هذه الاستبانة وذلك كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية من جامعة النجاح الوطنية بعنوان " واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات واسهامها في اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية " يرجى قراءة فقرات الاستبانة والإجابة على الأسئلة المطروحة وتزويد الباحث بأرائكم القيمة من خلال وضع إشارة (X) على الإجابة التي ترونها ملائمة واختيار الإجابة التي تعكس الواقع فعلياً، علماً بأن الاجابات الواردة ستعامل بسرية تامة وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

والله الموفق

الطالب: عبد الرحمن بدير

"واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات واسهامها في اتخاذ القرارات الإدارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية "

القسم الأول: البيانات الشخصية

يرجى وضع رقم الإجابة المناسبة والتي تنطبق عليك في المربع مقابل كل عبارة أو الإجابة في الفراغات بالشكل الذي ينطبق عليك:

الجنس	<input type="checkbox"/>	(1 ذكر 2 أنثى)
العمر	<input type="checkbox"/>	(1 أقل من 30 سنة 2 من 30 إلى 40 سنة 3 من 40 إلى 50 4 أكثر من 50 سنة)
المديرية	<input type="checkbox"/>	(1 طولكرم 2 نابلس 3 جنوب نابلس 4 جنين 5 سلفيت 6 قلقيلية 7 طوباس 8 قباطية)
الدورات التدريبية	<input type="checkbox"/>	(1 أقل من 10 2 من 10 إلى 15 3 من 15 إلى 20 4 أكثر من 20)
المسمى الوظيفي	<input type="checkbox"/>	(1 موظف إداري 2 رئيس قسم 3 نائب إداري 4 نائب فني 5 مدير تربوية)

القسم الثاني: يتعلق بفقرات الاستبانة

يرجى وضع إشارة (X) في المكان الذي تراه مناسباً:

القسم الثاني: مجالات وفقرات الاستبانة

أوافق بدرجة					مجالات وفقرات واقع استخدام التكنولوجيا في اتخاذ القرار	
معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجال الأول: مدى كفاءة المكونات المادية (Hardware) والبرمجية (Software) المستخدمة بالعمل التربوي	الرقم
					أجأ في عملي الإداري إلى نظام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات بشكل أساسي.	1

					إن المعدات الحاسوبية المستخدمة تتناسب وطبيعة العمل الإداري الذي أمارسه.	2
					أرى أن القدرات التخزينية للمعدات الحاسوبية المستخدمة مناسبة وتؤدي أغراض الحفظ بكفاءة.	3
					إن المعدات الحاسوبية التي أستخدمها في عملي الإداري من أفضل وأحدث التقنيات.	4
					أرى أن وحدات الإدخال والخراج الحاسوبية التي أستخدمها في عملي الإداري تؤدي المطلوب بكفاءة.	5
					أرى أن البرامج الحاسوبية التي المستخدمة تتميز بتمكين أكثر من موظف بالاتصال معا في وقت واحد.	6
					تمكنني البرامج الحاسوبية المستخدمة من تبادل المعلومات مع زملائي الموظفين بسهولة.	7
					أرى أن البرامج المستخدمة تساعد في التقليل من استخدام الورق في المراسلات بين اقسام المديرية.	8
					تمكنني البرمجيات المستخدمة من استخدام البريد الالكتروني لتمرير الرسائل الإدارية.	9
					أرى ان البرامج والأنظمة الحاسوبية المستخدمة في عملي الإداري تضاهي احدث البرمجيات.	10

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجال الثاني: كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي	الرقم
					استخدم شبكة اتصال محوسبة محلية مرتبطة بجميع الاقسام	1
					هناك نظام حماية للبيانات تمنع غير المخولين من الوصول للمعلومات.	2

					تتميز ادارة قواعد البيانات بالقدرة على التخزين والاسترجاع والاضافة والتعديل والحذف والعرض بسهولة.	3
					يتم الاستناد إلى قاعدة بيانات مركزية للحصول على المعلومات.	4
					تراعي قاعدة البيانات المستخدمة عدم تكرار البيانات المخزنة.	5
					قواعد البيانات المستخدمة تساعد في ايجاد الحلول.	6
					تأبى المعلومات التي توفرها الشبكة كافة الجوانب المطلوب جمعها من أجله.	7
					تأبى المعلومات التي توفرها الشبكة حاجة العمل الإداري.	8
					تحقق المعلومات التي توفرها الشبكة الرضا لدى متخذ القرار.	9

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجال الثالث: مدى كفاءة موظفي المديرية	الرقم
					لدي القدرة على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في عملية تحديد المشكلات الإدارية التي تواجهني.	1
					لدي القدرة على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في عملية وضع معايير ملائمة لحل المشكلات الإدارية التي أواجهها	2
					لدي القدرة على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في عملية جمع المعلومات المتعلقة بالمشكلات الإدارية التي أواجهها.	3
					لدي القدرة على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في عملية اختيار البديل المناسبة لحلول المشكلات الإدارية التي أواجهها.	4
					تلقيت تدريباً حول المعلومات المحوسبة التي استخدمتها.	5
					لدي القدرة على استخدام المعلومات التي أتحصّل عليها من النظام.	6
					لدي العديد من الخبرات الفنية والحاسوبية والتي تتناسب والمهام المنوطة بي.	7

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجال الرابع: مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات	الرقم
					أرى أنه توجد فائدة ملموسة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات المحوسبة في اتخاذ القرارات في ميدان العمل.	1
					أثق بنظام المعلومات المحوسب في مكان عملي لقدرته على مساعدتي في اتخاذ قراراتي.	2
					أثق بالقرارات التي تتخذ بالاعتماد على نظام المعلومات.	3
					أفضل اتخاذ قرارات مكررة دون الرجوع إلى نظام المعلومات.	4
					أرى أن المعلومات التي يوفرها النظام تتسم بالحدثة والتجديد.	5
					أرى أن المعلومات التي يوفرها النظام تخلو من الأخطاء وتتسم بالدقة.	6
					أرى أن المعلومات المتوفرة لا تهمل شيئاً وهي ليست أكثر من اللازم.	7
					أرى أن نظام المعلومات المحوسبة يقدم معلومات ذات صلة وثيقة بالحالة أو بموضوع القرار الذي أنوي اتخاذه.	8
					إن نظام المعلومات المحوسبة الذي أتعامل معه يقدم معلومات تقديرية لقرارات مستقبلية.	9
					أرى أن طريقة الاتصال بمركز المعلومات سهلة جداً.	10
					أرى أن زمن الاتصال بمركز المعلومات سريع.	11
					أرى أن النظام المحوسب يعمل على تسريع عملية اتخاذ القرار بشكل كبير بسبب سرعته في تقديم المعلومات اللازمة.	12
					أرى أن أنظمة المعلومات المحوسبة تفيديني واداة قيمة اثناء اتخاذي القرارات.	13
					لدي القدرة على التمييز بين القرارات الرئيسية والثانوية.	14
					لدي القدرة على تبليغ القرار إلى المعنيين بتنفيذه.	15
					لدي القدرة على متابعة تنفيذ القرار.	16
					لدي القدرة على تحديد الوقت المناسب لاتخاذ	17

					القرار .	
					أستطيع تحديد مدى تأثير القرار بطريقة اتخاذه.	18
					أستطيع تحديد مدى فاعلية القرار المتخذ.	19
					لدي القدرة على التأثير في أبعاد المواقف السلبية.	20
					لدي القدرة على كسب تأييد المنفذين للقرار .	21

ملحق (4)

كتاب تسهيل المهمة

An-Najah
National University
Faculty of Graduate Studies

جامعة
النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

التاريخ: 2017/9/26

حضرة السيد مدير عام الادارة العامة للبحث والتطوير المحترم
الادارة العامة للبحث والتطوير
وزارة التربية والتعليم العالي
فاكس 00972 -2 -2983222

الموضوع: تسهيل مهمة الطالب/ عبد الرحمن خالد مصطفى بدير ، رقم تسجيل (11558159)
تخصص ماجستير الإدارة التربوية

تحية طيبة وبعد ،،،
الطالب/ عبد الرحمن خالد مصطفى بدير ، رقم تسجيل 11558159 ، تخصص الادارة التربوية في كلية الدراسات العليا ،
وهو بصدد اعداد الأطروحة الخاصة به والتي عنوانها:
(واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات واسهامها في اتخاذ القرارات الادارية التربوية في مديريات التربية والتعليم في محافظات
شمال الضفة الغربية)

يرجى من حضرتكم تسهيل مهمته في جمع بيانات وتوزيع استبانات على عينة من المديرين في مديريات التربية
والتعليم التابعة لمحافظة شمال الضفة الغربية، لاستكمال مشروع البحث.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

مع وافر الاحترام ،،،

د. محمد سليمان شتيه
عميد كلية الدراسات العليا

جامعة النجاح الوطنية

ملحق (5)

جداول المتوسطات الحسابية

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية ومجالات أداة واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات والفقرات مرتبة تنازلياً وتقديراتها

ترتيبها في الأداة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
1	أجأ في عملي الإداري إلى نظام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات بشكل أساسي.	4.27	0.62	مرتفعة جداً
20	لدي القدرة على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في عملية تحديد المشكلات الإدارية التي تواجهني.	4.03	0.76	مرتفعة
24	تلقيت تدريباً حول المعلومات المحوسبة التي استخدمتها.	4.01	0.58	مرتفعة
2	إن المعدات الحاسوبية المستخدمة تتناسب وطبيعة العمل الإداري الذي أمارسه.	3.96	0.60	مرتفعة
21	لدي القدرة على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في عملية وضع معايير ملائمة لحل المشكلات الإدارية التي أواجهها	3.85	0.78	مرتفعة
25	لدي القدرة على استخدام المعلومات التي أتحصّل عليها من النظام.	3.81	0.62	مرتفعة
22	لدي القدرة على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في عملية جمع المعلومات المتعلقة بالمشكلات الإدارية التي أواجهها.	3.64	0.94	مرتفعة
3	أرى أن القدرات التخزينية للمعدات الحاسوبية المستخدمة مناسبة وتؤدي	3.63	0.87	مرتفعة

ترتيبها في الأداة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
	أغراض الحفظ بكفاءة.			
9	تمكنني البرمجيات المستخدمة من استخدام البريد الإلكتروني لتمرير الرسائل الإدارية.	3.56	1.04	مرتفعة
26	لدي العديد من الخبرات الفنية والحاسوبية والتي تتناسب والمهام المنوطة بي.	3.55	0.92	مرتفعة
16	قواعد البيانات المستخدمة تساعد في ايجاد الحلول.	3.54	0.77	مرتفعة
15	تراعي قاعدة البيانات المستخدمة عدم تكرار البيانات المخزنة.	3.48	0.85	مرتفعة
19	تحقق المعلومات التي توفرها الشبكة الرضا لدى متخذ القرار.	3.45	0.99	مرتفعة
7	تمكنني البرامج الحاسوبية المستخدمة من تبادل المعلومات مع زملائي الموظفين بسهولة.	3.45	0.96	مرتفعة
10	أرى ان البرامج والأنظمة الحاسوبية المستخدمة في عملي الإداري تضاهي احدث البرمجيات.	3.37	1.08	متوسطة
6	أرى أن البرامج الحاسوبية التي المستخدمة تتميز بتمكين أكثر من موظف بالاتصال معا في وقت واحد.	3.36	1.04	متوسطة
5	أرى أن وحدات الادخال والايخراج الحاسوبية التي استخدمها في عملي الإداري تؤدي المطلوب بكفاءة.	3.34	0.99	متوسطة
11	استخدم شبكة اتصال محوسبة محلية مرتبطة بجميع الاقسام في مديرية التربية.	3.33	1.09	متوسطة
12	هناك نظام حماية للبيانات تمنع غير	3.25	0.96	متوسطة

ترتيبها في الأداة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
	المخولين من الوصول للمعلومات.			
23	لدي القدرة على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في عملية اختيار البديل المناسبة لحلول المشكلات الإدارية التي واجهها.	3.23	1.05	متوسطة
14	يتم الاستناد إلى قاعدة بيانات مركزية للحصول على المعلومات.	3.15	1.18	متوسطة
4	إن المعدات الحاسوبية التي استخدمها في عملي الإداري من أفضل وأحدث التقنيات.	3.13	0.98	متوسطة
8	أرى أن البرامج المستخدمة تساعد في التقليل من استخدام الورق في المراسلات بين اقسام المديرية.	3.12	1.05	متوسطة
18	تلبى المعلومات التي توفرها الشبكة حاجة العمل الإداري.	3.09	0.97	متوسطة
13	تتميز ادارة قواعد البيانات بالقدرة على التخزين والاسترجاع والاضافة والتعديل والحذف والعرض بسهولة.	3.04	0.97	متوسطة
17	تلبى المعلومات التي توفرها الشبكة كافة الجوانب المطلوب جمعها من أجله.	3.00	0.89	متوسطة
	كفاءة المكونات المادية والبرمجية المستخدمة في العمل الإداري التربوي	3.52	.390	مرتفعة
	كفاءة الاتصالات وقواعد البيانات المستخدمة في العمل الإداري التربوي	3.26	.510	متوسطة
	كفاءة الموظفين في التعامل مع الأنظمة الحاسوبية	3.73	.470	مرتفعة
	الدرجة الكلية	3.49	.290	مرتفعة

المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتّقدّيرات للفقرات وللدرجة الكلية لأداة
واقع اتخاذ القرارات الإدارية التربوية مرتّبة تنازلياً

الترتيب في الأداة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
47	لدي القدرة على كسب تأييد المنفذين للقرار .	3.51	1.03	مرتفعة
43	لدي القدرة على تحديد الوقت المناسب لاتخاذ القرار .	3.42	0.86	متوسطة
36	أرى ان طريقة الاتصال بمركز المعلومات سهلة جدا .	3.42	0.91	متوسطة
32	أرى أن المعلومات التي يوفرها النظام تخلو من الأخطاء وتتسم بالدقة .	3.41	0.95	متوسطة
39	أرى أن أنظمة المعلومات المحوسبة تفيدني واداة قيمة اثناء اتخاذي القرارات .	3.36	1.12	متوسطة
38	أرى أن النظام المحوسب يعمل على تسريع عملية اتخاذ القرار بشكل كبير بسبب سرعته في تقديم المعلومات اللازمة .	3.36	0.91	متوسطة
31	أرى أن المعلومات التي يوفرها النظام تتسم بالحدّثة والتجديد .	3.35	0.99	متوسطة
29	أثق بالقرارات التي تتخذ بالاعتماد على نظام المعلومات .	3.34	0.93	متوسطة
34	أرى ان نظام المعلومات المحوسبة يقدم معلومات ذات صلة وثيقة بالحالة أو بموضوع القرار الذي أنوي اتخاذه .	3.31	0.97	متوسطة
44	أستطيع تحديد مدى تأثير القرار بطريقة اتخاذه .	3.30	0.90	متوسطة
30	أفضل اتخاذ قرارات مكررة دون الرجوع إلى نظام المعلومات .	3.27	1.06	متوسطة

التقدير	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	ترتيبها في الأداة
متوسطة	1.01	3.26	إن نظام المعلومات المحوسبة الذي أتعامل معه يقدم معلومات تقديرية لقرارات مستقبلية.	35
متوسطة	0.93	3.23	أرى أن المعلومات المتوفرة لا تهمل شيئاً وهي ليست أكثر من اللازم.	33
متوسطة	0.93	3.22	لدي القدرة على التأثير في أبعاد المواقف السلبية.	46
متوسطة	0.94	3.20	أستطيع تحديد مدى فاعلية القرار المتخذ.	45
متوسطة	0.97	2.98	أثق بنظام المعلومات المحوسب في مكان عملي لقدرة على مساعدتي في اتخاذ قراراتي.	28
متوسطة	0.42	3.31		الدرجة الكلية

**An- Najah National University
Faculty of Graduates Studies**

**The Reality of the Use of Information Technology
and Its Contribution to Educational Management
Decisions in the Education Directorates the
Provinces of the Northern West Bank**

**By
Abed Elrahman Khaled Bdair**

**Supervised by
Dr. Ali Zuhdi Shaqour
Dr. Ashraf Al Saegh**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the requirements for
the Degree of Master of Educational Administration, Faculty of
Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.**

2018

**The Reality of the use of Information Technology and its Contribution
to Educational Management Decisions in the Education Directorates
the Provinces of the Northern West Bank**

By

Abed Elrahman Khaled Bdair

Supervised By

Dr. Ali Zuhdi Shaqour

Dr. Ashraf Al Saegh

Abstract

The study aimed to identify the reality of the use of information technology and its contribution to administrative decisions in the directorates of education in the northern West Bank from the perspectives of decision makers.

The study also showed the role of decision makers and the relationship between the use of information technology and the decision taken according to the variables (gender, age, directorate, experience, job title), (160) questionnaires were distributed among the decision makers between the head of the department and the deputy director and the director of education in eight directorates of education in the northern West Bank governorates.(137) questionnaires were retrieved (85.6%) Of the total number of Decision makers, and the number of people who did not complete the questionnaire are (23) people.

The researcher used the descriptive method. The questionnaires were composed of (47) paragraphs distributed on four themes.

The study found after analyzing the data, it emerged that the reality of the use of information technology in the directorates of education in the

northern governorates of the West Bank is high by an average of 3.49 and by a standard deviation of 0.29. The total score of the administrative decisions in the directorates of education in the northern governorates of the West Bank with an average of 3.31 and a standard deviation of 0.42. It was found that the greater the efficiency of the physical and software components and the efficiency of communication, the more efficient the decision making of educational management.

The researcher concluded after discussing the results to several recommendations, the most important of which are the following recommendations:

- Activation of the strategic plan set by the Ministry of Education and Higher Education to connect all the directorates of education in the Palestinian governorates with each other and to benefit from the technical development work carried out in the directorates of education to serve the work of technical systems specifications of devices, servers and Internet networks.
- Linking all the databases of the Ministry of Education and integrating them into a central database through which decision makers can complete their work quickly and effectively with the determination of the powers of access to information for each according to his job location.